دوافع محض شخصية وراء الاعتداء على وكيل الضرائب

نشرت الصحيفة في عددها الماضي خبراً عن تعرض احمد غالب وكيل مصلحة الضرائب لمحاولة إغتيال، وقد تلقت «أسرة النداء» إتصالات عديدة من أقارب واصدقاء وأشخاص تناولهم الخبر تفيد بأن دوافع محض عائلية وشخصية أدت إلى وقوع مشكلة أثناء وبعد حفل زفاف نجل احمد غالب، وذلك بين اسرتي العروسين، واشار هؤلاء إلى أن الخبر المنشور، تضمن ما قد يشير إلى وجود اعتبارات ودوافع اخرى غير صحيحة، ما قد يعقد أية معالجات تمكن اسرتي العروسين من تجاوز الفاجعة التي حلت بهما.

ولإزالة أي التباس لدى القراء قد يكون نجم عن نشر الخبر، فإن أسرة «النداء» تؤكد للقراء بأن ما جرى من اعتداء على الاستاذ احمد غالب ، وما ترتب عليه ذلك من تداعيات فاجعة اودت بحياة أحد الاشخاص، كان جراء محض خلافات عائلية، وأن ما نشرش من معلومات تعريفية تتصل بشخص ومهنة والد العريس، لم يكن بقصد الإساءة إلى اسرة العروس، وتعتذر «النداء» لأيْ شخص من أقارب الاسرتين تأذى من نشر الخبر.

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 9 جماد الثاني 1427هـ الموافق 5 يوليو 2006 العدد (62) Wed. 9/6/1427 - 5 July 2006 No. (62) 30 ريالاً 16 صفحة

في أول حوار صحفي بعد ترشحه رسمياً للرئاسة

فيصل بن شملان: أرفض الاصطفاف المناطقي في القضايا الوطنية

● بن شملان

■ «النداء» – خاص:

أكد فيصل بن شملان، مرشح اللقاء المشترك للانتخابات الرئاسية، رفضه أية اصطفافات مناطقية في القضايا الوطنية، وقال إنه يريد حملة انتخابية تتسم بالموضوعية وتدشن عهداً يمنياً جديداً يُحترم فيه الدستور والقانون. مشدداً على أنه ينافس مرشح المؤتمر الشعبي العام «من أجل المستقبل وليس ضمن صراع الماضي».

وإذ لفت إلى أن مشكلة اليمن ليست في الرئاسة فقط، أمَّل أن تمثل الانتخابات المقبلة خطوة نحو التغيير واحترام متطلبات التداول السلمي للسلطة، لأن ذلك يشكل أهم وسيلة لحماية اليمن (وتعزيز) وحدته.

وفي أول حديث صحفي بعد ترشحه رسمياً، وأجراه معه «موقع نيوز يمن» الاخباري. في خدمة خاصة لـ«النداء»، قال فيصل بن شملان إن برنامجه الانتخابي سيكون متسقاً مع برنامج اللقاء المشترك للاصلاح السياسي والوطني. وإذ نوه ببرنامج المشترك، لاحظ أن بعض بنوده تحتاج إلى مدى زمني كاف، مشيراً بوجه خاص إلى مطلب الانتقال إلى نظام سياسي برلماني، إذ اعتبر تحقيقه «يقتضي تدرجاً وتهيئة» لتتسع القناعة به.

نص الحوار ص6،7

صالح يدشن حملته الانتخابية بالهجوم على المعارضة

● صالح

استهل الرئيس علي عبدالله صالح حملته الانتخابية بالهجوم على جميع اطراف المنظومة السياسية. وأكد ان تراجعه عن قراره عدم الترشح، سببه ظهور مخاطر تهدد الاوضاع في البلاد، بدون ان يسمي هذه المخاطر.

وبصورة مفاجئة حرص الرئيس صالح على ان يكون اول المتقدمين إلى مجلس النواب لتسجيل اسمه كأحد المرشحين الذين يرغبون في دخول سباق المنافسة على كرسي الرئاسة. نفس الصورة تشكلت لدى الصحفيين حين وجدوا هيئة رئاسة مجلس النواب متواجدة منذ السابعة صباحاً في انتظار الرئيس

التتمة في الصفحة 4

استطلاع رأي أظهر أن 70% منهم يجهلون موعد الانتخابات

غالبية اليمنيين تريد مرشحاً طيب السمعة يعالج أوضاعهم المعيشية

أظهرت نتائج استطلاع رأي عن الوعي الانتخابي والمشاركة في الانتخابات، ان أغلبية اليمنيين يفضلون مرشحاً رئاسياً يتمتع بسمعة طيبة ويمثل قدوة حسنة، ويلتزم بالمبادئ الدينية، ويتوجه في برنامجه الانتخابي إلى معالجة الأوضاع المعيشية.

وكشف الاستطلاع، الذي أعلنت نتائجه صباح أمس، أن معياري الانتماء الحزبي والقبلي ليسا حاسمين في تحديد خيارات الناخبين والناخبات، إذ جاء الانتماء الحزبي في المرتبة السابعة (18٪) والانتماء القبلي في المرتبة الثامنة (10٪).

الاستطلاع، الذي نفذه المركز اليمني لقياس الرأي وبحوث الاتصال في الفترة (14 مايو 8– يونيو2006) أي قبل إعلان السلطة والمعارضة عن مرشحيها، كشف ان نحو 67٪ من اليمنيين لا يعرفون موعد الانتخابات الرئاسية و ان 70٪ منهم لا يعرفون موعد الانتخابات المحلية، علماً بأنها ستجري في سبتمبر المقبل.

التتمة في الصفحة 4

النيابة تستكمل التحقيق مع متطرفين هددا بقتل الآنسي

انتهت نيابة جنوب غرب العاصمة من استجواب اثنين من المتشددين الاسلاميين كانا قد هددا المحامي خالد الآنسي بالقتل بسبب دفاعه عن الصحف الثلاث التي تُحاكم بتهمة إعادة نشر الصور المسيئة للرسول الكريم.

وقالت مصادر مطلعة إن الشابين اللذين هددا الآنسي بالقتل إن هو استمر في الدفاع عن الصحف الثلاث، قد أقرَّا في محاضر التحقيقات بما صدر عنهما، وان الملف سيحال إلى المحكمة خلال ايام لتحديد اولى جلسات النظر في القضية..

المحامي الآنسي قال لـ«النداء» إنه أُبلغ الاسبوع الماضي عقب انتهاء جلسة محاكمة رئيس تحرير صحيفة «يمن أوبزرفر» بأن هناك من يتربص به وزميله المحامي محمد علاو، بسبب دفاعهما عن القضية وصحيفتي «الرأي العام» و«الحرية»، وأنه فوجئ –أثناء الكلام– باحدهما يطالبه بالابتعاد عن هذه القضية، وحين رد عليه بالاستنكار وسأله: كيف سيكون الامر لو أن بيدكم سلطة؟ رد عليه: «كنا قتلناك»، وحينها قفز اخر وشتم الآنسي وعلاو شتماً مقذعاً؛ ما استدعى تحرير محضر بالحادثة لدى القاضي وايداعهما سجن النيابة.

وحمَّل الآنسي المحرضين على الصحف الثلاث وعلى شخصه

التتمة في الصفحة 4

الدولار بـ(١٩٨) ريال

الانتخابات تسرِّع من تدهور العملة المحلية

■ عبدالحكيم هلال

لم تُجْد الاصلاحات الاقتصادية نفعاً –منذ بدايتها العام 1995– في تثبيت سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار.. وتعرض الريال اليمني لانخفاضات كبيرة طوال فترة تلك الاصلاحات.

فمنذ بداية الاصلاحات عام 1995 كان الدولار الواحد يتراوح بين (120) إلى (130) ريالاً يمني، وهو اليوم ارتفع بنسبة اكثر من 50٪ عما كان عليه السبت الماضي. انخفض سعر الريال اليمني إلى (198) ريالاً للدولار الواحد، وهو سعر كبير جداً بحسب اقتصاديين لـ«النداء» كانوا يتوقعون وصوله إلى (200) دولار ليتوقف عند هذا الحد فترة طويلة، إلا أن تدهور سعر الريال بهذه السرعة شكك في تلك التوقعات، لصالح الزيادة..

البنك المركزي اليمني تدخل اكثر من مرة لايقاف هذا التدهور، كان اخرها السبت الماضي حيث قام بضخ (97) مليون دولار إلى السوق المصرفية لخفض تغول الدولار أمام العملة المحلية.

وبحسب اقتصاديين فقد بلغ اجمالي ما ضخه البنك حتى الآن ما يزيد على (450) مليون دولار تقريباً منذ بداية هذا العام.

استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، علي الوافي، اعتبر أن لتدخل البنك اثراً ايجابياً من حيث استخدام جزء من الاحتياطي النقدي في محاولة التثبيت النسبي لسعر صرف الريال. وهو ما يساعد على استقرار الاسعار وينعكس ايجابياً على حياة الناس.

إلا أن المشكلة في نظره، تكمن في انه في ظل إنعدام الاحتياطي النقدي (مرده إلى ارتفاع اسعار النفط عالميا) فإن الوضع سيكون حرجاً جداً لأن الحكومة لم تتبن حتى الآن السياسات الاقتصادية الفاعلة، التي تعمل على تعزيز القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني، وهي الركيزة الاساسية لوجود استقرار اقتصادي ، حسب ما يقول.

التتمة في الصفحة 4

ضبط(14) ألف كرتون غير صالح للاستخدام

الحكومة ترفع الحظر عن الدجاج الفرنسي

قررت الحكومة رفع الحظر، الذي كانت فرضته مسبقاً، على استيراد الدواجن الفرنسية ومنتجاتها. وبررت الحكومة خطوتها بأنها جاءت استناداً إلى إعلان المنظمة الدولية للصحة الحيوانية المؤكد على خلو فرنسا من فيروس انفلونزا الطيور.

وكانت بلادنا أقرت بداية العام حظر استيراد الدواجن ومنتجاتها من فرنسا بعد اكتشاف الاخيرة حالة إصابة بانفلونزا الطيور في إحدى مزارعها.

محمود النقيب –أمين عام جمعية حماية المستهلك– أكد لـ«النداء» قرار رفع الحظر، وقال ان القرار جاء بعد ان حصلت بلادنا على فحوصات من المنظمة الدولية ومن فرنسا تؤكد خلو الدجاج الفرنسي من المرض، بحسب ما ورد من وزارة الزراعة.

ونفى النقيب علمه بضبط جمارك الحديدة كميات كبيرة من الدجاج الفرنسي غير الصالح للاستخدام، الشهر الماضي، وقال انه سيتواصل بهذا الخصوص مع الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس للتأكد من الأمر.

التتمة في الصفحة 4

تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية في اليمن (١-٢)

م. سالم باقحيزل*

تعتبر اليمن كغيرها من البلدان النامية حديثة عهد بالإدارة البيئية ولا تزال أطرها التشريعية والمؤسسية والتكنولوجية بحاجة إلى تحسين لتطوير إدارة الموارد الطبيعية حيث أن شحة بعض هذه الموارد مثل موارد المياه في بعض المناطق وزيادة معدل التلوث في الهواء والتربة والماء نتيجة التزايد السكاني المستمر (3.7٪) سنوياً والأنشطة التنموية والاجتماعية المختلفة للسكان كل هذا أدى إلى تزايد الإهتمام بقضايا البيئة منذ بداية الثمانينات حتى اصبحت من القضايا الهامة التي ادركها الكثير من المواطنين.

إن قضية البيئة تمس الأجيال الحالية والقادمة كما أنها ارتبطت بالتنمية ويتطلب اخذها في الاعتبار لتحقيق تنمية قابلة للاستدامة.

وعلى ضوء الاهتمام ا لعالمي بمشاكل البيئة واهمية تحقيق الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية من خلال مفهوم التنمية المستدامة.

ونظراً لتنفيذ الكثير من المشاريع التنموية بشكل عام في الجمهورية اليمنية، دون مراعاة الجوانب البيئية، فقد ظهرت الكثير من الآثار البيئية السلبية مثل استنزاف بعض الموارد الطبيعية وارتفاع معدل التلوث البيئي والمشاكل الاجتماعية لهذه المشاريع مما حدا بالمتضررين من تلك التأثيرات السلبية إلى الاستنجاد بالهيئة العامة لحماية البيئة بوسائل الإعلام المختلفة والسلطات المحلية، وبسبب كثير من الشكاوى التي واجهتها الهيئة؛ تم الرفع إلى مجلس الوزراء لإصدار قرار بشأن اعتماد تقرير الأثر البيئي للمشروعات نظراً لعدم وجود أي تشريع بيئي في ذلك الوقت. وفعلاً صدر قرار رئيس الوزراء رقم (89) لعام 1993م باعتماد تقرير الأثر البيئي للمشروعات أثناء إعدادها ودراسة جدواها الاقتصادية والاجتماعية ودمج التكاليف البيئية في عناصر كلفة الانتاج. كما احتوى قانون حماية البيئة على عدد من المواد التي تتعلق بمتطلبات تقييم الأثر البيئي للمشاريع والانشطة في اليمن. وقد تضمن تعريف تقييم الأثر البيئي في القانون «فحص وتحليل وتقييم الأنشطة المخططة بغية ضمان التنمية السليمة بيئياً والقابلة للاستمرار وكذلك التوقع بالعواقب المحتملة والتدابير التي يقترح اتخاذها للتحقيق من هذه التأثيرات او لإبطال مفعولها» لأن الهدف الأساسي من مطالبة المنشآت الجديدة بتقسيم الأثر البيئي للمشروع هو تطوير برامج التنمية وليس منعها او إعاقتها وذلك عن طريق التعرف على الآثار السلبية والإيجابية للمشروع والعمل على تعظيم الآثر الايجابية والإقلال إلى أدنى حد ممكن أو تجنب الآثار السلبية وهذا هو أساس التنمية المستدامة التي بدونها تتعرض مواردنا الطبيعية والمحدودة للنضوب والتلوث.

* مدير عام الرصد والتقييم البيئي
في الهيئة العامة لحماية البيئة

■ بشرى العنسي

إن أي جهود تبذل في مجال حماية البيئة ليس لها أي أثر يذكر وتظل جهوداً عقيمة طالما الوعي البيئي مفقود اصلاً لدى الشرائح التي تبذل لهم مثل تلك الجهود.

الهيئة العامة لحماية البيئة وكمسؤول اول عن البيئة تتحمل مسؤولية نشر المفاهيم البيئية والتوعوية في أوساط الناس قبل أن تنفذ مشاريع او تعلن محميات او قبل ان تفكر ايضاً في الانضمام إلى المزيد من الاتفاقيات البيئية الدولية.

الهيئة العامة لحماية البيئة..
بين الأزمة المالية والقصور الداخلي

تتميز الاراضي الرطبة في محافظة عدن بأنها موئل لمجموعات نادرة من الطيور المهاجرة والمستوطنة كما تعتبر المسطحات المائية مناطق حضانة وتكاثر للعديد من الكائنات البحرية إضافة إلى النباتات الطبيعية المنتشرة في تلك الاراضي.

واهم من ذلك فإن الاراضي الرطبة توفر فرص عمل ومصدر رزق لأكثر من(5000) شخص وتتمثل انشطة المستفيدين في الزراعة واستخراج الخل وبيع المواشي والرعي والاحتطاب والتعشيب والقيام ببعض الصناعات الحرفية مثل صناعة المكانس وغيرها من المنتجات الحرفية المحلية المعتمدة على اشجار نخيل الهش، إضافة إلى الملاح الذي يساهم في الاقتصاد القومي، وايضا توفير رواتب المستفيدين في الملاح والمصاريف الاخرى التشغيلية فهو يساهم في الدخل القومي بحوالي (40) مليون ريال سنوياً وذلك خلال العشر السنوات الاخيرة.

إلا أنه وحسب الخطة الإدارية والدراسة الاقتصادية والاجتماعية التي اعدتها الهيئة العامة لحماية البيئة وبرنامج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (SNRMP) لا يوجد اي اهتمام بهذه الاراضي من قبل المجتمع المحلي للحفاظ على مواردها الطبيعية حيث ينتشر عديد من الصيادين علي المسطحات المائية للاراضي الرطبة (الملاح وبحيرات عدن) مستخدمين الشباك ذات الفتحات الضيقة التي تؤثر على المجتمعات الحيوية الموجودة في تلك الاراضي والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية في محمية «كالتكس – الحسوة» من خلال حرق وقطع الاشجار والرعي الجائر للمراعي فيها وانتشار الملوثات البيئية الضارة التي ترمى في مختلف قطاعات الاراضي الرطبة سواء كانت مخلفات نفطية او بناء أو قمامة اضافة إلى الأضرار الناجمة عن تنفيذ المشاريع دون تقييم الاثر البيئي لها مثل اعمال الردم في حدود بحيرات عدن الشرقية لتنفيذ طريق قرية الشحن الجوية وتنفيذ العديد من المشاريع الصناعية والخدمية داخل او في محارم الاراضي الرطبة في «الملاح» التي تعمل على تلويث بيئتها وتؤثر على اقتصاديات إحدى الصناعات البحرية القديمة «صناعة الملح».

كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود إدارة محددة تعمل على صون الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي المتميز فيها. ففي الاراضي الرطبة الواقعة بين منطقة «كالتكس – الحسوة» يستنزف المستفيدون الموارد الطبيعية الموجودة فيها وكذلك الملاح فهي إدارة حكومية (مؤسسة قطاع عام) همها الأساسي العائد الإقتصادي وكذا في بحيرات عدن رغم وجود جمعية ميرة عدن الخيرية والتي لها العديد من الانشطة البيئية إلا أنه لوحظ ممارسة الاصطياد الجائر في بحيراتها من قبل عدد محدود من الذين يمارسون هذا النشاط لغرض الاصطياد الشخصي او الاتجار به.

● شديوة

وكل ذلك يأتي من خلال عدم تنفيذ القوانين والتشريعات الخاصة بحماية تلك الاراضي؛ لذلك دعت الدراسة إلى ضرورة إصدار قانون لمحميات الاراضي الرطبة في عدن.

ومن أجل هذا تسعى الهيئة العامة لحماية البيئة وبدعم من برنامج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية التابع للبرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة إلىمشاركة المجتمع المحلي في محافظة عدن من خلال العمل على إعلان تلك المناطق كمحميات طبيعية لحماية المناطق الفريدة والمميزة لحياة الطيور ذات الأهمية على المستوى المحلي والعالمي والعمل على الحفاظ على التنوع الحيوي من اسماك وقشريات ورخويات وجوفموعويات وحشائش وكائنات بحرية واحياء برية وانواع نباتية هامة وتنفيذ العديد من الانشطة الهادفة إلى تطوير هذه المحميات بما يحقق استدامة محمياتها الحيويةوتطويرها مما سيعمل على جلب المنافع المادية للمجتمع المحلي المستفيد منها مع الحفاظ على الموروث التقليدي السائد ذو الاهمية الكبيرة، والعمل على تطويره والاستفادة من خصوصيات هذه المحميات لأغراض السياحة البيئية والدراسات العلمية.

هل هناك فعلاً جدية في الموضوع؟

رغم الهدوء النسبي الذي عم معظم دول العالم بشأن إنفلونزا الطيور وكذلك الهدوء النسبي للمرض إلا أن غرفة عمليات إنفلونزا الطيور مازالت تقوم بترصدها الدائم للقرى والأسواق ومسالخ الدواجن والجزر والسواحل اليمنية وذلك من خلال تلقي البلاغات من تلك المناطق.

وكعادة «النداء» منذ البداية في متابعة التقارير الصادرة عن غرفة العمليات بوزارة الزراعة والري، فقد أشار التقرير الأخير إلى الإجراءات الإحترازية والمهام المنفذة للوقاية من مرض إنفلونزا الطيور، حيث تم النزول إلى (19) مزرعة وعنبراً ولاحماً، كمانفذت (527) زيارة ميدانية وجمعت منها (155) عينة تم فحصها في المختبر البيطري.

ويشير التقرير إلى عدد من الصعوبات كتأخر الإجراءات الخاصة باستيراد المحاليل المخبرية الخاصة بتشخيص مرض إنفلونزا الطيور، إضافة إلى عدد من الصعوبات الأخرى والتي كلها صعوبات مالية. الغريب في الأمر أن نفس تلك الصعوبات والتوصيات وردت في كل التقارير ا لمعدة من قبل غرفة عمليات إنفلونزا الطيور منذ بداية العام مما يدعو إلى التساؤل عن الميزانية التي اعتمدتها الدولة لمواجهة المرض وايضاً عن مصداقية الجهود المبذولة في هذا الجانب من مختلف الجهات المعنية، وخصوصاً ان الخطة الطارئة لمواجهة المرض مازالت تترجم حتى الآن ولم ترفع إلى رئاسة الوزراء للموافقة عليها واعتمادها.

والخوف من أن يصل المرض إلى اليمن على غفلة والمسؤولون منهكمون في ترجمة الخطة التي ساعد الخبير الذي اوفدته الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في إعدادها.

فعاليات وأنشطة

■ بدأت الأحد الماضي الحملة التوعوية البيئية لنوادي أنصار البيئة في محافظة الحديدة والتي تنظمها الهيئة العامة لحماية البيئة مع وزارة التربية والتعليم تحت شعار لا للأكياس البلاستيكية.

تهدف الحملة، التي تستمر اسبوعاً، إلى إشراك الطلبة أثناء الإجازة الصيفية، في أنشطة بيئية ورفع الوعي لدى الطلاب وخصوصا في مناطق التنوع الحيوي ومناطق المحميات. وحسب رئيس الهيئة، محمود شديوة فإن نفس الحملة ستتم في شهر يوليو في محمية حوف، كما ستشمل مناطق كل المحميات الطبيعية.

■ تقيم الهيئة العامة لحماية البيئة مع عدد من الجهات المختصة السبت القادم لقاء تشاورياً حول مشروع قانون حماية البيئة وذلك لمناقشة الملاحظات التي قدمتها الشؤون البحرية بشأن القانون.

مشروع قانون حماية البيئة وضع ليستوعب المتغيرات والقضايا الجديدة ا لتي لم يشملها القانون السابق رقم 26 لسنة 1995م وقد تمت مناقشته أكثر من مرة من خلال عدد من الورش لجمع الملاحظات واستيعابها قبل رفعه إلى مجلس الوزراء ومن ثم إلى مجلس النواب للموافقة عليه.

الرئيس.. من المنجزات إلى المعجزات

نبيلة الزبير

الشعوب لا تباع ولا تشترى، إنها تتدحرج

من معجزات الرئيس حفظه الله أنه يشق البحر (أقصد ميدان السبعين) بعصاه فتطلع له هذه العصا بشعب يطلق عليه اسم: "شعب" بكل ارتياح.. شعب أقل ما يقال عنه غوغاء.. وأبسط الطرق وأكثرها رفقا في الرد عليه: دبابة. شعب مغوار، مداهم، يستحق أن يحاصر جبالا وأودية وسهولا وتهائم بكل هذه المجنزرات والصواريخ العابرات الحارات والأبواب والشبابيك والسادلات الأعين. شعب ابن.....شعب.

والطريف أو: المعجزة، أنها نفس العصا وبعد أقل من سنة تطلع بشعب على النقيض تماما، شعب يستطيع أن يحمل الورود والأكاليل والابتهالات والدموع، والأهم: أولئك الذين حملوا الرئيس (أقصد صورته) على أعناقهم! من أين جيء بهؤلاء..؟ إذا كان أطفال المدارس بما فيهم أبناء مسؤولين أصبحت نفوسهم تأنف أن تحيي العلم وهو صورة "الوطن". الوطن ولو في الأجل.. وهنالك طلاب وطالبات (سمعت فتيانا يؤكدون هذا) يرددون كلمات "معارضة" عند الترداد الجماعي للنشيد الوطني..! بالطبع ليس لأنهم خونة! لكن لأن "الوطن"، هذه المفردة الزئبقية، لم تشف لهم إلا الكثير من الألاعيب والخدع والخذلانات. السؤال الآن: طلبتنا هؤلاء من أي الشعبين الآنفي الذكر؟

طبعا شعبان! وربما ثلاثة، ومن يدري قد يكون هنالك شعوووب احتياطية، كما في كرة القدم. دائما، ثمة في الجعبة شعب، وكاميرا، وشبكة، وشوتة، وجووووول! ثم سيصفق رجل الصومال ورجل ليبيا. هنالك جمهور أوسع بالتأكيد، سترسل تهنئاتهم نهاية الشوط الثاني.. هذان، يشجعان، أو يستطعمان وبمزاااج، "اللعبة "الحلوة".

مروا بصرف بدل تمثيل شعب..!

عقب شغب 92م كتبت في عمود لي: "ليس الشعب!". وفي مساحة رأي لله: "بي بي سي" حول شغب 2005م كررت: "ليس الشعب!". هذه المرة، أمام الشعب الذي طلعت به عصا الرئيس ولا أدري ما اسمه! سيبدو التكرار من قبيل العصبية، وربما عصبية الجاهلية..! فما الذي يعنيه أن نقر بشعب ليس موجودا، ونتكر شعبا مقترحا، وتصوره كاميرا تلفزيونات العالم! تصوره هذه المرة "شعب حلو" على الأقل يعرف يحب.. هذه وحدها معجزة.. ولن نسأل الرئيس، أي: لن نحرجه: كيف طلعت بهذه الجماهير "الغفورة"؟ كيف استطعت تبديل الصورة لنفس التلفزيونات، من جماهير تنهال على صورة الرئيس بالشباشب والأحذية والحجارة، إلى جماهير تحمل نفس الصورة على الأعناق، بالهتافات والمناشدات والأدعية والدموع.. والحق، وبقراءة محض شخصية: لا يحيل هذا الإلحاح على صيغ المبالغة في الصورتين، وشدة التطابق والتقابل في تناقضهما، إلا أن إحداهما ردة فعل للأخرى أو: رد اعتبار للرئيس.. هل هذا يعني أن نتوقع شعوبا بعدد وطبعات مختلفة.. مادامت هنالك غاية لتخريج مثل هذه الشعوب.. غاية أو هدف "مجارحة" صورة الرئيس؟! لم يكن خدشا عابرا في صورة القائد الرمز، لقد كان جرحا غائرا وشخصيا، وغير متوقع كما يبدو. صحيح كان مطلوبا أن يثير مندسون شغبا، وإلى أبعد حد.. لكن ليس إلى حد المساس بصورة الرئيس. أبعد حد معناه: إهدار ممتلكات خاصة، وعامة، وإزهاق أرواح بشر، عساكر، ومدنيين.. إلا صورة الرئيس، هي ما يحدث لأجله كل ذلك الإهدار والإزهاق.. كل تلك التضحيات، لأجل تمكين الرئيس من البقاء في الحكم ولو باستخدام القوة المفرطة في العنف. وفي الوقت نفسه، تبرير الإفراط باستخدام هذه القوة ضد شعب ثبت بالدليل المتلفز أنه ليس شعبا بل غوغاء.

شيء آخر حسب خطأ، كما يبدو، عند "تعبير" قياس التطابق، وشدته. في صورة اليوم كان هنالك أناس يذرفون الدموع! القياس على صورة الأمس القريب (يولية الماضي) خرج أناس بصدور عارية تعرف أنها تجابه دخائر حية.. أن دمها ينذرف، ومع ذلك قالت كلمتها إلى آخر قطرة. والله، هذه الصورة أشد إيلاما لمن عنده قلب، لأنها تعني أننا أمام شعب لم يعد يفرق عنده الموت من الحياة.

إذا الشعب يوما أراد الرئيس

أيهما أفضل بذمتكم: شعب ميت، لا يقدر أن يحب ولو شخصا واحدا في العالم، أم هذا الشعب الحيوي الذي بميدان السبعين؟! شعب لا يقدر أن يحب نفسه، وفي مقابل ذلك يحب رئيسه! بديع! أهمس في أذنكم: لقد فات الطباخين أن يوجدوا ولو حفنة قليلة من البشر يصورونها يعني وهي تقول: لا نريد الرئيس..! فقط لتستوي الطبخة وتفوح عنها ولو نكهة مفبركة للتعددية! وبهذا استطاعوا أن يثبتوا "معجزة" الشعب المنسوخ كل سنة أو كل محنة. ولهم أن يروجو: طبعة منقحة..! بقدر ما أخفقوا في إثبات "منجز" تعدد الشعب الواحد في الرأي "الذي بقي واحدا" حول الرئيس الواحد. وفي الشوط الثاني (الانتخابات) ستصل بنا كل تلك المقدمات إلى نتيجة واحدة: نحن هنا في اليمن، ديموقراطيتنا خاصة، ومبتكرة، في التبادل السلمي للسلطة، نحن لا نبدل الرئيس.. نحن نبدل الشعب..!

أرجو أن يلاحظ قارئي/تي: إلى هنا أنا لا أناقش الصورة إلا بوصفها هذه الطبخة التي خرجت من مطبخ السياسي، نيئة ومحروقة في آن، بما لا يكترث لأكثر من أمرين اثنين يوازن بينهما: انفعالات الرئيس، وحاجات ذوي المنفعة من بقائه. والأمر الثاني قد استثمر الأول تمامااااام. في هذه السطور، لا يعنيني ما إذا كانت ساحة ميدان السبعين لا تتسع لأكثر من 250 ألفا (وكأننا نبحث عن نصاب) ولا أن هؤلاء الذين خرجوا ليسوا بالإضافة إلى قائمة المنتفعين في المؤتمر وليست قليلة على أية حال ليسوا أكثر من الأخدام وعمال النظافة وقد أعطوا ثيابا لهذا الغرض. (شوف العنصرية: وكأن هؤلاء، كائنات أخرى، من خارج جغرافية البلاد والعباد. ومن يدري قد يطالعنا من يفتي أن حق إبداء الرأي، ولو بالموافقة، قد أعطي للثياب وليس لهم. والحصول على ثياب "حقوقية" بهذه الفاعلية والجدوى.. ليس سهلا). كل هذا ليس مهما، ليس مهما أن للسلطات دائما شعبا من عجين الصلصال، ويتمطط، ويتمدد، ويتشكل، ويكسر، ويبوس أيادي، ويذرف... ما تريده سطور هذه الفقرة هو أن تسلط الضوء إلى الذهنية على يتمتع بها السيادي بمطبخه وسلطاته وهو يخرج لنا كل مرة شعبا غير شكل.. ويتناقض مع الإخراج السابق.. ليس فقط عند مراسم قبول الرئيس.. بل المشهد يتكرر في كل موقف ونقيضه، هنالك شعب يخرج من جعبة الحاوي، يكون بمثابة كلمة سحرية، في واقع، أو موقف، أو قرار سبق فيه السيف العذل.

هذا شعبي.. هذا أحمر..

وليكن..! موافقون (كنت كتبتها: موافقة، ثم تذكرت أنني من هذا الشعب الخرافي الذي يحق للواحد فيه أن يتكلم باسم من خلق الله ومن لم يخلق) هذه حقيقة أن الرئيس وليس صورته فقط فوق عنق الصغير والكبير، فلماذا الاستياء..! لا استياء! شخصيا لست مستاءة بل ويطيب لي أن أقر بهذه الصورة، وأستطيع أن أدعي أمام شهود عيان أنها أعجبتني: مراسم حبية لا غبار عليها.. لن نسأل عن التفاصيل هنا، ليس بفقه: "لا تسألوا عن أشياء إن تبدو لكم تسؤكم". لكن ليس من مصلحتنا أن نكذب هذه الصورة.. بل العكس، أجده مهما أن نلزم الرئيس بالتوقيع عليها، وأن يكتب عليها: "هذا هو الشعب..!" هكذا سيكون ملزما أن يسحب إداناته السابق إثباتها (بواسطة نفس الشعب الخرافي) والتي قدم فيها عبر تلفزيونات العالم شعوبا كرتونية. فمن شغب هنا، إلى انفصال هناك، إلى انشقاق هنالك.. هذا بالإضافة إلى صور عكست تشوهنا بالفعل: من اختطاف في مأرب والجوف وغيرهما من المحافظات المحرومة.. إلى إرهاب في جوانتنامو.. إلى تسول في الخليج.. إلى بيع أكباد في الحدود، بعمالة الأطفال.. إلى بيع أعراض بالزواج السياحي.. إلى..إلى.. الخ..

من انتخاباتنا وصاعداً: المفترض ألا يتنافس مرشحو رئاسة بل "مشرحات" شعوب

ينبغي في سبتمبر أن يغلقوا باب اليمن.. ويكتبوا على الشعب: "مغلق للتبييض" تشن حملة "تبييض شعوب" ويدفع بها للمنافسة في الانتخابات.

من خلف شاشة تلفزيون عربي، باغتني أحدهم بمكالمة متهكمة..بحوار على قدر عال من المرارة. بدون سرور أشرككم فيه:

– السنة الماضية قلت لي: ليس الشعب.. فامتنعت عن الكتابة.. هذه المرة..؟!

– ليس شعبا!

– مصرة؟!!

– لا..! هنالك تجديد في الإجابة.. ركِّز!

– ليس شعبا.. يعني: مندسين..؟

– لا..! احنا اللي مندسين هذه المرة.. عشرين مليون مندس!! ومش لنا الزينة –قالت فيروز– وبيارق المدينة نحنا لنا ورق الخفيف. والإعلام محجوز، حتى الخارجي، هنالك من الإعلاميين العرب من أعيد تأهيلهم لديموقراطيتنا الفذة بحفنة دولارات.. شوف لك أي آل تعريف.. أي معرف، واكتب..!

– برضو مش قادر أكتب..

– ليش..؟ احنا شعب فلتة.. وخام.. نصلح لكتابة بلا حدود!

– بصراحة انتم شعب فضيحة!

– لو سمحت: بدون شعب، وبدون صراحة، يعني: فضيحة بس..!

شعب إذا لصق الرئيس بخده.. صاح الرئيس: ماشتيش!

انتهى الحوار، وبقيت المرارة: لسنا شعبا..! ولم يعد يجدي أن ننكر أننا أولئك الذين "انحشدوا" في ميدان السبعين، نحن كل أولئك، بالمنتفع فيهم أو المؤتمري، أو المحابي، أو المرابي الذي سينفرط عقده إذا تغير شركاؤه، أو الجائع الذي دسوا في جيبه بضعة مئات من الريالات.. أو... الخ.. نحن كل أولئك، وغيرهم، ولسنا شعبا. آخر توصيف يمكن أن ينطبق علينا هو أننا شعب. "شعب" صفة تندرج في تقارير الساسة الدولية، ولا تمت لنا بصلة.. نحن باختصار: رعية، والحاكم راع. هذا ليس في قرار الحكام الذين توالوا علينا ملوكا، وأئمة، ورؤساء، إنه في قرارة وعينا بذاتنا. منذ بلقيس التي سألت "ملأها": "أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون، قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين" صدق الله العظيم. لنتجاوز هنا تعبير: الملأ (لا الشعب)، و"أمري" (لا أمر الجميع)، وهي القاطعة، وهم يشهدون. لنتجاوز مقترح التفسير هذا، فقد ينطوي على قدر كبير من التسطيح اللغوي. لكن ما لا يمكن نكرانه هنا هو الموقع الذي اتخذه كل منهما (الحاكم والمحكوم) من القرار: هي تشدهم إلى موقع القرار بالشراكة، وهم يقدمون أنفسهم "قوة وبأسا"، آلة حرب. والأمر لها. هنالك من يقول: لقد حدث الحوار بينهما فقد حدثت الشراكة.. لا! ما لم تكن هنالك أطراف معارضة.. ما لم تكن النتيجة هي بحسم من مجموعة قوى بعلاقات متداخلة وتلتقي في الآخر، أي في نتيجة القرار.. في تحقق مصالح كافة القوى دون أن يندغم طرف في آخر أو يخضع له بسبب من قوته المهيمنة. ما لم يكن الأمر كذلك، فإنه ليس حوارا، ولا مشاركة بل: تسليم. ولا يكفي أن تتوافر جغرافية مكان ما، على حاكم "ممتاز"، كي تتوافر دولة. لابد كي يكون هنالك دولة أن يكون هنالك شعب.. ويسهم في تكوين شعب أن تكون تجمعاته البشرية أو كياناته، على قدر من التعدد والتنوع الثقافي وأن يكون لها الحق المطلق في التعبير.

نحن ليس لدينا دولة لأننا لسنا شعبا.. نحن رعية. ولا يتردد الواحد/ة منا في أن يجيب فورا: أنا رعوي، قبيلي، سيد (الذي مؤنثه شريفة.. ولا تدري: لماذا هو سيد وهي شريفة وإذا ما افترضنا أن السيادة هي حقك في المكان، والشرف هو قدرتك في الدفاع عنه في علاقاته، فتكون هذه إضافة جيدة لقائمة مفقودات أوطاننا العربية. إنه على أية حال افتراض متقدم على حيث نقع مكانا وزمانا. حيث ينحصر تعبير الشرف شرف الجميع بما في ذلك شرف ميدان السبعين بأعمدته الأسمنتية الستة ليس للشرف إلا تصريف واحد يمتد وينتهي عند بقعة جغرافية محددة في جسد النساء). أنا مولد، خادم، جبلي، ساحلي، تهامي.. أنا تركي، هندي.. أنا سنحاني، عمراني، شيباني، رداعي، حرازي.. ولك أن تتوقع أي توصيف، بعد ضمير المتكلم: "أنا"، أية صفة إلا صفة: مواطن. غريبة هذه الكلمة..! متى ستدخل قاموسنا..؟ غريبة وصعبة.. والأهم أنها مغالطة سافرة، لا يقوى على اقترافها إلا "أولو بأس شديد"، أو تسليم شديد، أو كتابة جريئة.. الحق أنها كانت جرأة من زميلتنا "ريا أحمد" أن تصدر هذا التوصيف "مواطنة" على أحد أغلفتها. شخصيا، أجيب على سؤال المواطنة بأنني يمنية من المريخ، أو: واق الواق.

عسكر وحرامية.. حراس وفخامة

يبدو أنهما سؤالان يصبان في متطلب واحد: سؤال: من أنت؟ وسؤال: من أين أنت؟ أو أن أحدهما ليس له قدمان فهو يسير بقدمي صاحبه، والمهم أنه لا يصل إلى إجابة: مواطن/ة يمني؟ وإن وصل على سبيل: "حسن الظن في المقبل" أو على أمل أن يصدق المثل الشعبي: "للبني آدم ثلث ما نطن". تعبير صعب وليس في متناول "متهور" من خارج إطار السلطوي، كم ستنهال على هذا "الذي دعت عليه أمه" من أدوات الإشارة، المصقولة والأحد من خنجر والجاهزة دائما للاستبعاد والإقصاء والنفي، كل ينفي الآخر بإشارة مؤكدة وعلى استعداد أن تتآكد بالقوة: أنت زيدي، شافعي، سني، شيعي، إسماعيلي، مجوسي، ارهابي، متطرف، شيوعي، منحرف.. هذا بالإضافة إلى القذائف المهذبة، للأكاديميين ألفاظ مركبة، تنطوي على نفس أداة الإشارة، يدس إصبعا في عين محاوره: هذه أجندة غربية، أو: غزو فكري. أو ... ستجد كثيرين يتطوعون دفاعا عن الـ "وطن".. تكتشف أن لدينا حراس وطن.. حراس كثيرون.. كلنا حراس والحمد لله، كل الذي ينقصنا فقط: وطن.

هذا إذا كنت خارج إطار أو حماية السلطوي.. أما إذا كنت "ضد سلطوي" فتصبح ذلك الذي "ثكلته أمه، وأمته" لو كنت ضد سلطوي بمجرد الرأي طبعا، بالتعبير عن رأيك في السلطوي.. في هذه الحال أنت على بعد لفظة من التكفير. التكفير يعني الإعدام والعياذ بالله. وهذا أقصى مدى في نفي الآخر. النفي الذي ليس بالتصفية الجسدية وحسب، انهم يمحون بعدك آثارك، والآثار المجاورة، وآثار من يشتبه أنه طرطشت عليه أفكارك. هذه مهمة تحال لحراس النوايا حسب تعبير "واسيني الأعرج" كل هذا ولا علاقة مباشرة للسلطات بما يحدث من مطاردات ونفي وإلغاء لأي فرص تعبير هي فقط تنفذ فتاوى.

وسلّم لي علوه

هل خرجت عن الموضوع؟ أبدا!! إنني أتكلم عن بعض دعائم حكم بعيدة الجذور، اعتمدتها الثلاثين سنة الماضية، وزادت عليها من مثلها وأبعد منها مما يمعن في تقسيم البلاد ليس إلى كيانات اجتماعية متداخلة ومتلاقية في المكان والمصير والقرار. بل تقسيم البلاد إلى: حاكم ومحكوم. في يد الأول كل أدوات الحكم المطلق، من ثروات وأسلحة وقوانين وحق التحكم في إصدار ونوعية إصدار القوانين. وليس لدى الطرف الآخر (المحكوم) إلا أن يذهب إلى ميدان السبعين مناشدا.

هذا حاصل جمع منجزات الرئيس، خلال ثلاثين سنة. ولأنه يصعب تفكيكها، وتسميتها في أجزاء، في انجازات متعينة، وملموسة، فقد تم تحويلها بواسطة أهل الثقة "أخوة الفساد"، إلى معجزة..! ويعرضونه هو وجماهيره الغفورة في ميدان السبعين. من صنع هذه الهياكل الصوتية؟

لا أشكك في أن الرئيس هو صاحب المعجزة الأصل.. وأية معجزة.. أن يعيد شخص واحد بإرادة أو بدون إرادة، بتصميم مسبق، أو بفقه: "ما بدا بدينا عليه" أعاد تفصيل بلاد لتكون بمقاساته تماما.. بل ربما كان أطول قليلا..

والنتيجة: كلنا كنا في ميدان السبعين.. ونناشد الرئيس أن يصحبنا بإحسان لسبع أقل أو أشد عجافا..

كيف..؟

للكلام بقية

ومؤقتا: من لم يكن منكم في ميدان السبعين، فليرفع إصبعه!

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

إنها لحظة صناعة التاريخ

فيصل بن شملان هو النقيض "الموضوعي" لعلي عبدالله صالح.. هذا ما سمعته مؤخرا على لسان احد المثقفين المحترمين،... وهو فعلا نقيض "موضوعي" للرئيس الحالي، في كل شيء تقريبا بدءاً من رجاحة العقل، ونظافة اليد، والشعور بالمسؤولية تجاه البلاد والعباد، وانتهاء برصانة الخطاب السياسي وامتلاك زمام اللغة ومفرداتها باعتبارها وعاء للمعرفة وأداة للتثاقف والوعي وليس أي شي آخر.

والحقيقة أن (التناقض) الملحوظ بين الرئيس الحالي والرئيس المحتمل سواء في مكونات بناء الشخصية، أم في طريقة التفكير، وقبل ذلك في موقف كل منهما تجاه الناس والقضايا والأحداث، هو مؤشر آخر وقوي على جدية التنافس الانتخابي القادم، ليس لأن التنافس بين (المتماثلين) لا معنى له ولا يمكن لفوز احد الشبيهين أن يحدث تغييرا ملموسا في حياة الناس وفي مكانة الشعوب والأمم، بل ولأن التناقض المعرفي والقيمي بين صالح وبن شملان يجعل خيارات الناخب اليمني واضحة ولا لبس فيها، فإما أن يختار الماضي كله وما يمثله في حياته، وإما أن يختار المستقبل كله وما يطمح أن يمثله في حياته.

عندما ظهر علي عبد الله صالح عنوانا بارزا في صحيفة الثورة قبل 28عاما لم يكن معظم اليمنيين واليمنيات يعرفونه، ولم يكن له –بالضرورة– قاعدة شعبية واسعة أو مكانة اجتماعية بارزة.

واليوم وبعد 27سنة ونيف، من السلطة، لم يعد اسم الرئيس علي عبد الله صالح مجهولا لدى غالبية اليمنيين، وعلى خلاف ذلك تماما فقد أصبح علي عبدا لله صالح معروفا في كل بيتٍ و لدى الصغير والكبير، ولن نبالغ إذا قلنا بان هناك جيلاً يمنياً بكامله تقريبا، ولد وترعرع وتزوج وربما توفاه الله، في عهد الرئيس صالح. غير أن المشكلة اليوم لم تعد في عدم معرفة الناس بالرئيس أو في جهلهم باسمه وكيف وصل ومن أوصله إلى السلطة!؟ بل هي في معرفتهم له وفي استمراره فوق رؤوسهم وعلى كواهلهم طوال ثلاثة عقود من الزمن دون أن يتغير أو تتغير عقليته وطرائق تفكيره، والادهى من ذلك، دون أن يعلِم أو يقتنع بان العالم من حوله قد تغير وان الزمن لم يكن زمنه والأَوْلى انه لم يعد زمنه، وبان استمراره رئيسا رغم كل هذه المتغيرات والتحولات الكبرى يمثل إهانة لأبناء مجتمعه وجرحا لكرامتهم الوطنية واتهاما لأمهاتهم بالعقم وبأنهن لم يلدن طوال ثلاثة عقود من الزمن سوى رئيس واحد حتى وإنْ كان صالحا.

فيصل بن شملان عنوان لعهد جديد مختلف تماما عما قبله، ولو لم تكن الأحزاب التي اختارته صادقة وجادة في جعل الانتخابات القادمة مختلفة عن سابقاتها وطريقا لفتح باب للمستقبل اليمني، لما اختارت شخصية كبيرة بمكانة ومصداقية وجدية فيصل بن شملان، الذي لا يمكن لمثله أن يجعل من نفسه (أُلعوبة) انتخابية بيد السلطة أو بيد المعارضة لإعادة إنتاج الوضع القائم، وحتى لو افترضنا جدلا بأن أحزاب المشترك قررت في لحظة من اللحظات أن تقف في منتصف الطريق أو تتراجع إلى الخلف كما كان يحصل من قبل، فإن أول من سيواجه هذا التراجع والخذلان هو بن شملان نفسه الذي عرف بصرامته ومبدئيته، والذي صرح بأن التراجع عن قبول الترشيح في ظل الأوضاع المتردية التي تعيشها البلاد يعتبر هروبا و يمثل بالنسبة له معصية.

صناعة التاريخ والتحولات الكبرى للشعوب والأمم المختلفة يحتاج في كثير من الأحيان إلى أمرين اثنين فقط: فرصة تاريخية مواتية، ووجود شخص (بطل) أو جهة مسؤولة تتقدم مع شيء من المغامرة لانتهاز هذه الفرصة وملء مساحتها وتوجيه مساراتها لصالح شعبها وأمتها. وفي اليمن توفر الانتخابات الرئاسية للمعارضة ولفيصل بن شملان هذه الفرصة التاريخية التي يمكن من خلال انتهازها والإمساك بها إحداث ثغرة كبيرة في جدار الاستبداد والفساد اليمني وفتح آفاق جديدة للإصلاح والتغيير الذي طال انتظاره بسبب المترددين وكثيري الحسابات الفارغة.

المغامرون عادة ما يقودون أنفسهم وبلدانهم إلى الهاوية وإلى الحروب والدمار، هذا صحيح، غير أن من الصحيح أيضا أن المترددين والخائفين لا يصنعون تاريخا لا لأنفسهم ولا لشعوبهم وأوطانهم. وباعتقادي أن المعارضة اليمنية باختيارها فيصل بن شملان تكون قد تورطت بوعي في أن تخطو الخطوة الأولى على طريق صناعة التاريخ المجيد لهذا الجيل.

لقد كانت المعارضة موفقة إلى حد كبير، ولن يستطيع الرئيس الحالي أن يطعن في تاريخ ومكانة ونزاهة بن شملان. ولعل أهم الرسائل الوطنية التي بعثتها المعارضة بهذا الاختيار الموفق، هي تلك التي جاءت في تصريح لرئيس منتدى التنمية السياسية(علي سيف حسن) الذي قال (إن بن شملان يمثل الوحدة الوطنية ويسهم في مداواة جروحها الغائرة، من ناحية، ويمثل رمزا للاستقامة والنزاهة التي يبحث عنها الناس في قادتهم ومسؤوليهم اليوم، من ناحية ثانية، ويفتح آفاقا جديدة لعلاقات طبيعية ومثمرة بين اليمن وجيرانها من دول الخليج والسعودية، من ناحية ثالثة، يقصد تلك العلاقات المثقلة بتاريخ الصراعات الشخصية بين حكامها وعلى حساب شعوبها!

صالح

(تتمة الصفحة الأولى)

مع ان الدوام المعتاد للبرلمان لا يبدأ إلا بعد العاشرة من صباح كل يوم.

الصحفيون الذين دعوا لتغطية المناسبة لم يتمكنوا جميعاً من حضور لقاء الرئيس بهيئة رئاسة مجلس النواب وتوقيعه على طلب الترشح، إلا انهم سمعوا منه كلمة حدد فيها برنامجه الانتخابي ودوافعه للترشح.

وقال الرئيس ان هناك مهام كبيرة دفعته للترشح اهمها الحفاظ على الوحدة من دعاة الانفصال، والحفاظ على البلاد من الغلو والتطرف، والحفاظ على النظام الجمهوري من الإماميين الذين بدأوا بالظهور في محافظة صعدة ولهم امتدادات في بعض المحافظات.

الرجل عاد ليقول ان اهم القضايا التي سيعمل على انجازها هي ملفات التنمية الشاملة في المجالات الصناعية والزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية، واستكمال البنية التحتية ومكافحة الفقر وانهاء البطالة واستكمال بناء المؤسسة العسكرية والامنية والحفاظ على الامن والاستقرار.

وحرص صالح على التذكير بأنه لم يرجع عن قراره عدم الترشح مرة اخرى إلا استجابة لنداء الملايين من الجماهير التي خرجت إلى الشوارع عندما رأت وسمعت بان هناك ناقوس خطر ووحوشاً تكشر انيابها تريد ان تنقض على الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.

و ردا على ما قالته المعارضة من ان الاجهزة هي التي اخرجت الناس وحشدتهم للتظاهر، قال صالح: «لقد خرجت تلك الجماهير تلقائياً دون ان يدفع لها احد وبدون برمجة وكان خروجها تلقائياً وعفويا ما اجبرني على العدول عن قراري الذي كنت بعدم الترشح».

واضاف: «عندما رأت الجماهير وسمعت ان هناك جرس وخطورة خرجت تطالبني بالترشح فعدلت عن قراري».

مصدر في رئاسة مجلس النواب قال ان احد عشر طلباً قُدِّم في اليوم الاول بأسماء مرشحين مغمورين. غير ان ابرز المتقدمين كان مرشح احزاب المجلس الوطني للمعارضة، الموالية للحزب الحاكم، ياسين عبده سعيد، والكاتبة رشيدة القيلي، والإعلامية ذكرى احمد علي، ومصلح الصماط، ومحمد القردعي، وعبدالله الشماحي، ومحمد العلفي، وعبدالله عامر زيد، وعبدالوهاب الكربدي.

وحسب المصدر فإن ستة ملفات استوفت جميع الوثائق وتم قبولها فيما طلب من الخمسة الاخرين استكمال الوثائق المطلوبة حتى تحال طلباتهم على الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى للتصويت عليها من اجل الحصول على التزكية.

إلى ذلك من المقرر أن يصدر الرئيس قراراً بالمصادقة على تعديل مادة في قانون الانتخابات تنص على زيادة قوام اللجنة العليا للانتخابات من سبعة اعضاء إلى تسعة، ثم قراراً اخر بتعيين كل من: د. عبدالله دحان (الوحدوي الناصري) وعبدالله محمد سيف (إصلاح) عضوين في اللجنة؛ تنفيذاً لاتفاق المبادئ الذي وقع الاسبوع الماضي بين الحاكم والمعارضة.

وكان مجلس النواب قد صادق في جلسة امس الأول على المقترح المقدم من نواب الحزب الحاكم والمعارضة، بشأن تعديل المادة الخاصة بعدد اعضاء اللجنة العليا للانتخابات، خلال اقل من ساعة.

الا ان النائب المؤتمري نبيل باشا اعترض على الطريقة التي تمت بها الموافقة على التعديل لانه كان خلافاً للقانون.

وطلب الباشا من نواب المعارضة عدم القبول بمخالفة نصوص قانونية حتى وإن رأوا ان التعديل يصب في صالحهم. واقترح ان يضاف تعديل آخر على قانون الانتخابات ينص على وجود «كوتة» للنساء في الانتخابات لم يلق استجابة من الاخرين..

وفي ذات السياق امرت اللجنة العليا للانتخابات قطاعها الفني بالسماح للفريق القانوني المشكل من احزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم بفحص سجل الناخبين تنفيذاً لأحد بنود اتفاق ضمان نزاهة الانتخابات. حيث سيتولى هذا الفريق دراسة الحالات المعترض على ضمها في السجل الانتخابي، وفي حال اتفق على عدم قانونية إدراجها في السجل ستحال بشأنها طعون قضائية إلى المحاكم..

استطلاع رأي

(تتمة الصفحة الأولى)

وأُجري الاستطلاع على عينة ممثلة للمجتمع مؤلفة من 995 مبحوثاً يتوزعون على 6 محافظات هي: أمانة العاصمة، تعز، إب، الحديدة، حضرموت، وصعدة. وهو ثاني استطلاع حول الانتخابات يجريه المركز الذي يديره الزميل حافظ البكاري.

وتم إعلان نتائج الاستطلاع، الذي أُجري بتمويل من المنحة الوطنية للديمقراطية (NED)، في مؤتمر صحفي بفندق رمادا حدة، حضره صحفيون وسياسيون وباحثون.

وقال حافظ البكاري إن المركز يخطط لإجراء استطلاعات أخرى أثناء الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية والمحلية.

وحول أهم المشكلات التي تواجه اليمن، وضع المبحوثون الفقر في المرتبة الأولى، يليه البطالة والفساد المالي والإداري.

علماً بأن 21٪ منهم أفادوا أنهم لا يحوزون المال الكافي لتغطية احتياجاتهم من الطعام. وذكر 29٪ انهم يجدون صعوبة في تغطية نفقات العلاج وشراء ملابس جديدة. فيما أفاد 32٪ من المبحوثين بأنهم قادرون على تغطية احتياجاتهم من الأكل والملبس، لكن دخولهم لا تمكنهم من توفير أية أموال لأغراض أخرى.

وبشأن اتجاهات الناخبين والناخبات بشأن المشاركة في الانتخابات الرئاسية، ذكر 47٪ منهم أن هناك امكانية كبيرة جداً في أن يشاركوا. وذكر 21٪ ان هناك امكانية إلى حد ما، وأفاد 129 مبحوثاً (16٪) بأنهم لن يشاركوا في الانتخابات.

ورداً على سؤال افراد العينة عمَّا إذا كانوا قد شاركوا في الانتخابات الرئاسية السابقة(1999)، أجاب 51٪ منهم بأنهم شاركوا. وأفاد 29٪ بأنهم لم يشاركوا، بينما أوضح 18٪ من المبحوثين بأنهم لم يكونوا حينها ضمن الهيئة الناخبة (بسبب العمر على الأغلب).

وتقل نسبة المشاركة التي أظهرها الاستطلاع، استناداً إلى اجابات المبحوثين، نحو 15٪ عن النسبة الرسمية التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات. في حين قدرت احزاب المعارضة التي قاطعت تلك الانتخابات تدني نسبة المشاركة فيها بأقل من 30٪.

النيابة

(تتمة الصفحة الأولى)

وزميله، المسؤولية عن هذه الخطوة وقال انها امتداد لما طرحه المحامون الذين قالوا انهم مكلفون برفع الدعوى القضائية باسم اللجنة الشعبية لنصرة الرسول الكريم؛ حيث سبق لهؤلاء ان اتهموا المحاميين بالعمالة للولايات المتحدة والدانمرك، وطالبوا بتحريز مؤسسة علاو حتى لا تخبئ وثائق إدانتها باستلام مبالغ مالية كبيرة من هاتين الدولتين.

وكانت نقابة الصحفيين قد استنكرت الحادثة وطالبت وزارة الداخلية بتحمل مسؤوليتها في وقف حملة التحريض ضد رؤساء تحرير الصحف الثلاث ومحاميْهم وتوفير الحماية اللازمة لهم والحفاظ على سلامتهم الشخصية.

على ذات الصعيد تعقد محكمة غرب العاصمة السبت المقبل جلسة جديدة للنظر في الدعوى المقامة من نيابة الصحافة ضد الزميل كمال العلفي رئيس تحرير صحيفة «الرأي العام» بتهمة اعادة نشر الرسوم المسيئة، بعد عدة جلسات كانت قد عقدتها المحكمة وشهدت خطاباً تكفيرياً ضد الصحيفة ورئيس تحريرها من قبل المحامين الذين وكلهم عبدالمجيد الزنداني لمقاضاة الصحف الثلاث.

وكان الزنداني قد تبنى حملة محاكمة الصحف، وجمع لذلك اكثر من خمسة ملايين ريال، وعارض علناً آراء فقهية تؤكد عدم وجود نوايا سيئة تجاه الرسول الأعظم عند نشر بعض من تلك الرسوم وأن الهدف كان حشد العامة ضدها وغضباً مما طال بني الاسلام..

الدولار بـ(198) ريال

(تتمة الصفحة الأولى)

ولذلك يذهب الوافي إلى أن هذا الوضع يؤكد أن الاصلاحات المنفذة خلال السنوات العشر الماضية لم تؤت ثمارها، مؤكداً أنه لولا زيادة الايرادات النفطية (واسبابها خارجية) لكان وضع الاقتصاد الوطني سيئاً جداً، ولكان سعر العملة المحلية قد انخفض بأكثر من (100٪) بالنظر إلى ما كان عليه السعر بداية تلك الاصلاحات عام1995م. وذلك بالمقارنة بالانخفاض الحاصل وهو ما يزيد على (50٪) من قيمة الريال على اعتبار ان سعره كان في حدود (120) إلى (130) ريالاً عند بدء الاصلاحات.

وعلى العكس يرى استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، طه الفسيل، أن البنك المركزي يتبع نظام ما يسمى بسعر الصرف الحر. وهي سياسة تترك السعر لآلية السوق دون التدخل إلا في الحالات التي يرى أن سعر الصرف يتحرك لأسباب او لعوامل غير اقتصادية (في إشار إلى تأثره بالعوامل السياسية). فهو يرى ان سعر الصرف هذه الأيام لا يخضع لعوامل اقتصادية وانما لعوامل اخرى، يعتقد أن اهمها اقتراب الانتخابات، ولذلك فإن البنك المركزي في هذه الحالة يتحتم عليه التدخل.

ولم ينف الوافي هذا العامل (الانتخابات)، إلا أنه يرجع ذلك أساساً إلى العامل النفسي إلى جانب العامل الاقتصادي ويعتقد أن العامل السياسي (وهو الانتخابات) مرتبط بالعوامل الاقتصادية من حيث توسع الانفاق الحكومي العام نتيجة زيادة الايرادات العامة (بفعل الايرادات النفطية).

ولكون هذا الانفاق يذهب إلى انفاق جاري استهلاكي وغير انتاجي او استثمارية.

أما عن العامل السياسي، فيقول: بالتأكيد أن الانفاق لاغراض سياسية، سيؤدي إلى زيادة القوي الشرائية لدى البعض (ممن تصلهم هذه الاموال) وهذه الاموال تبحث عن زيادة في طلب السلع والخدمات وهو ما يخل بالتوازن لقوى العرض والطلب في السوق».

أما الفسيل فلا يرى اشكالية حقيقية في كثرة تدخل البنك المركزي لتثبيت سعر الصرف، حتى الآن، ويستدل بالعام 2004م حيث تقول الارقام ان البنك المركزي تدخل بحوالى (1174) مليون دولار بهدف تغطية ما يحتاجه السوق، وللحد من الضغوط على سعر الصرف.

وحول الاسباب الحقيقية في نظره لتدخل البنك هذا العام بما يقارب نصف مليار ومازلنا في منتصفه، قال: «يجب أن تسأل البنك المركزي لمعرفة الاسباب، لأنه قد يكون لديه اسباب لا نعلمها».

وأياً كانت الاسباب فإن سعر صرف الريال اليمني مازال يتدهور بصورة أسرع، وعلى الحكومة أن تتخذ اجراءات سريعة للحد من هذا التدهور.

وهو ما يدعو اليه الاقتصادي علي الوافي إذ يقول إن على الحكومة أن تسارع إلى اتخاذ السياسات الصحيحة التي حتماً تؤدي إلى تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، سواءً معدل التضخم أو الاسعار أم تحسين ميزان المدفوعات، وذلك بالاعتماد على تنويع مصادر الدخل الوطني، وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية كونها معرضة لانخفاض اسعارها وانخفاض الكمية التي ننتجها في أي لحظة.

اجمل التهاني والتبريكات
نزفها للزميل العزيز
محمد عبدالماجد العريقي
نائب مدير تحرير صحيفة «الثورة»
بزفاف نجليه
«أنيس واحمد»
متمنين للعريسين حياة زوجية هانئة
وعقبى للبكاري
المهنئون:
فضل العقيلي، اسرة النداء

احتفل رجل الأعمال
حسين التميمي
رئيس الجالية اليمنية بمكة
بزفاف نجله «صالح»
بمدينة سيئون وسط لفيف من الأهل
والأصدقاء
تهانينا وألف مبروك
المهنئون:
د. محمد الكندي
رئيس الجالية اليمنية في المنطقة
الغربية والجنوبية بالسعودية
نبيل الأسيدي، عبدالحكيم هلال،
وزايد سلطان

تهانينا
اجمل التهاني وأصدق الأمنيات
نتقدم بها للاستاذ
سلطان العنواني
امين عام التنظيم الوحدوي الناصري
بزفاف إبنته «اميرة»
على الصديق سعيد علي ناجي
متمنين للعروسين
حياة زوجية هانئة
ألف مبروك وعقبى للبكاري
المهنئون:
سامي غالب- محمد الغباري
وأسرة «النداء»

ألف مبروك
الأحد المقبل يحتفل الزميل
عبده بورجي
نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية
للشؤون الاعلامية، نائب رئيس تحرير
صحيفة «٢٦سبتمبر»
بزفاف نجله «وائل»
وهي مناسبة لأن نتقدم للزميل ونجله
بخالص التهاني مقرونة بالأمنيات
بحياة زوجية سعيدة.. والدعوات بأن
تكون أيامهم كلها مسرات
محمد الغباري، سامي غالب، محمد صدام،
سعيد ثابت، وطارق السامعي

البقاء لله
خالص العزاء وعظيم المواساة للزميل العزيز
محمد جسار
رئيس تحرير موقع «رأي نيوز»
بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى والدته
تغمدها الله بواسع الرحمة والمغفرة وأسكنها فسيح
جناته وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
نبيل الصوفي، سامي غالب، محمد الغباري، غمدان اليوسفي،
عبدالحكيم هلال، مروان دماج، أسرة «النداء»، وأسرة موقع «نيوز يمن»

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

● العاقل.. عام ونصف في درب الخطى الضائعة

● إنتظار عبثي أمام مكتب العمل

منذ عام ونصف، و«أحمد محمد ناجي» ينتظر قرابة ثلاث ساعات يومياً في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل. إنه يأمل أن يحصل على قرار من «لجنة التحكيم العمالية» عيد له حقوقه التي صادرها رب العمل.. ومثله عمال كثيرون! اعتقدوا أن الجدار الذي استندوا عليه «سيسندهم».. لكنه لم يكن كذلك!!

القضاء.. خصم آخر للعمال

■ بشير السيد
Basheralsaeed@yahoo.com

يحظى القطاع الخاص في بلادنا بخاصية لا توجد في بلدان أخرى: «عمالة رخيصة غير محمية قانونياً ولا نقابياً».

مئات العمال يتم فصلهم يومياً لينضموا إلى طابور البطالة لمجرد مطالبتهم بحقوقهم التي كفلها لهم القانون. أصبحوا أسرى لشروط ومزاجية أرباب العمل. أما القوانين العمالية التي تنظم العلاقة بين العامل ورب العمل، فقد باتت غير قابلة للتنفيذ. بل إن الجهة المختصة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل)، التي يفترض أن تنتزع حقوق العمال من القطاع الخاص وتدافع عنها كون العامل هو الحلقة الأضعف، بدت كطرف في صف رب العمل، الذي تربى وترعرع وسمن بطرق لا تختلف عن احتياله على حقوق الطبقة العاملة، مثل: ظالة الأجور، الإرهاق في العمل لمدة (١٠-١٢) ساعة يومياً (خلافاً لما حدده القانون، أي ٨ ساعات)، التهديد بفصل كل من يطالب بحقوقه، حرمانهم من بدل الاضافي والإجازات والحوافز، بالإضافة إلى غياب التأمين على سلامة العامل وصحته...

ويصبح على العامل الذي سيلجأ إلى «إدارة منازعات العمل واللجنة التحكيمية» المختصة في الفصل في القضايا العمالية، أن يستعد لمشوار طويل لن يجني منه سوى المزيد من ضياع الحقوق ومن الخسائر المستمرة في سبيل الوصول إلى وهم العدالة المنشودة.

مئات القضايا العمالية منظورة أمام لجنة التحكيم، كلها تطالب بحقوق العمال المنتهكة من ارباب العمل. بيد أن هذه اللجنة تتحرك ببطء شديد، وعلى العامل أن ينتظر طويلاً، قد يستمر إنتظاره خمس سنوات كيما يحصل على قرار، وفي حالة تنفيذه لا يساوي مجموع ما أنفقه أثناء فترة التقاضي.

المستجير من الرمضاء بالنار

«أصبحتُ كالشحات من دكان لدكان»، قالها أحمد يحيى ناجي (٤٠ عاماً) تعبيراً عن حالته المتدهورة جراء إنتظار امتد عاماً ونصف في دائرة منازعات العمل واللجنة التحكيمية أملاً استعادة حقوقه من رب العمل.

«ناجي»، الذي عمل في أحد المطاعم في العاصمة لمدة ١٥ عاماً وتم الاستغناء عنه بدون مبرر، قال: «إن غريمي اعترف منذ الاسبوع الاول بعد تقديم الشكوى عليه في إدارة المنازعات بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في الأمانة، قبل عام ونصف، لكن لا اعرف لماذا كل هذه المدة من الانتظار، ولم يحكم لي بحقوقي حتى الآن».

ويضيف «ناجي»، الذي هجرته زوجته إلى بيت ابيها مع اولاده، لعدم استطاعته الانفاق عليهم: «لم استطع الحصول على عمل لأنهم (اصحاب المطاعم) عرفوا أني طالبت بحقوقي».

لكن لو ان رئيس لجنة التحكيم -بحسب «ناجي»- يلتزم بالحضور «لكنا اتخارجنا زمان، لكن القاضي يقول: ارجعوا بعد شهر، وشهر يجر شهر».

مأساة حقيقية أن تعاقب لمجرد أنك فقير وخصمك من الذين يكنزون الأموال.

«طه عباد صالح العاقل» (٥٤ عاماً) عامل آخر مضى عليه في مقر اللجنة التحكيمية تسعة شهور. هو الاخر ينتظر صدور قرار من اللجنة يعيد إليه مستحقاته التي احتالت عليها احدى المؤسسات التجارية المحلية، عمل فيها سائق قاطرة.

يتساءل «العاقل» عن السر في أن رب العمل (غريمه) طلب إحالة الدعوى من إدارة منازعات العمل إلى اللجنة التحكيمية، التي وصفها بأن حبالها طويلة وأنها «سبب المشاكل والقلق بين الناس».

أما موظفو مؤسسة تيليمن البالغ عددهم حسب الدعوى المرفوعة ضد المؤسسة (٢٥٠) موظفاً وهم الذين عملوا في هذه المؤسسة خلال مدة طويلة تمتد وتتفاوت ما بين (١٠-٣٥) عاماً، فهؤلاء ظلوا في اللجنة التحكيمية عامين ومثلها في الاستئناف ويطالبون فقط بإلزام المؤسسة بما جاء في العقود المبرمة معهم وهي حقوق نهاية الخدمة.

لكن: هل إذا ما جاء الحكم لصالحهم (أقر التاسع عشر من أغسطس القادم تاريخاً للنطق به) سيعوضهم -في حالة تنفيذه- مخاسيرهم التي انفقوها خلال اربع سنوات من التقاضي؟!!

هكذا تتضح معالم ومفهوم شركة القطاع الخاص مع الحكومة. إنه تحالف ضد القانون والحقوق العمالية.

(٤٤) عاملاً آخرون لهم عشر سنوات ينتظرون أمام اللجنة التحكيمية والاستئناف لاستعادة حقوقهم من شركة النفط «نيبورس يمن» المحدودة.

● الهادي

أمام مدخل مبنى مكتب العمل في امانة العاصمة نلحظ بشكل لافت وجوهاً بائسة مسحوقة لم تيأس من التواجد يومياً في المكتب، حيث مقر اللجنة التحكيمية وإدارة منازعات العمل، كما يلحظ انهم انشأوا علاقات وصداقات مع الاهالي في المنطقة موقع المكتب.

وكان للاجئين الصومال حضور أيضاً لافت في مدخل المكتب. خمسون لاجئاً مضى عليهم شهران في إدارة المنازعات يشكون الشركة الايرانية «عمران ومسكن»، دون جدوى.

لقد تم فصلهم بعد عمل استمر ثلاثة اعوام ونصف في حفريات مجاري: عصر، الدائري، وبيت معياد»، في امانة العاصمة.

ويقول محمد عمر يوسف (٣٠ عاماً): «إن إدارة المنازعات تعاملنا مثل القمامة لا أحد يهتم بنا». زميله محمد عبدالله (٤٠عاماً) طلب من الحكومة «أن تعلن بأنه لا يوجد قانون للمظلومين حتى نستريح».

لقد تمكن القطاع الخاص (رأس المال) من ترويض القانون والقائمين عليه، وضمهم إلى صفه في خصومة غير متكافئة.

جبة القضاء وإن كبرت

المحامي عبدالعزيز المعلمي من مؤسسة علاو للمحاماة، اعتبر اللجنة التحكيمية غير شرعية لأن رئيس اللجنة معين من السلطات التنفيذية. وأوضح ان اللجنة لا تخضع للتفتيش القضائي، وان القائمين عليها ليسو بقضاة برغم ان اللجنة تخضع في تعاطيها مع قضايا العمال لقانون المرافعات. وكذا يعتبر القرار الصادر عنها كحكم ابتدائي.

واضاف «المعلمي» انه لا يمكن ان يكون هناك عدالة حقيقية إذا لم يكن جهاز الفصل في المنازعات مستقلاً عن جميع السلطات، وقال: «كيف يصبح قرار اللجنة التحكيمية في منزلة الحكم الابتدائي، وهو صادر عن جهة لا تتمتع بالاستقلالية والحيادية بسبب تبعيتها لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وخضوعها للتوجيهات الصادرة من الوزارة؟!».

واعتبر «المعلمي» ان قيام اللجنة باستخدام النماذج المحددة من وزارة العدل، والمخصصة لأحكام المحاكم القضائية لا يغير من حقيقة ان اعمال اللجنة لا تصل بها إلى مرتبة الهيئة القضائية.

وأوضح أن العامل لا يستطيع ان يتقدم بشكوى ضد اللجنة كونها لا تخضع في اعمالها للتفتيش القضائي، وماهو حاصل ان الوزارة المختصة تشرف عليها إدارياً فقط.

وفيما يخص تأخر اللجنة في البت والفصل في القضايا المنظورة امامها، قال «المعلمي» إن قانون العمل ينظر إلى القضايا العمالية كمستعجلة وقد حدد قانون العمل في المادة (٢/١٣٧) أن على اللجنة أن تنهي النظر في الدعاوى المرفوعة اليها، وتصدر قرارها خلال فترة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ اول جلسة. كما ألزم القانون محاكم الاستئناف بأن تفصل في القضايا العمالية المستأنفة خلال الفترة المقررة على اللجنة التحكيمية وذلك في المادة (٣/١٣٩)، وهي ثلاثون يوماً.

شاهد زور

● المعلمي

وبرغم أن اللجنة التحكيمية مكونة من ثلاثة اعضاء (إثنان منهم يمثلان العمال والقطاع الخاص) مكلفين بالفصل في القضايا العمالية، إلا أن جلساتها لا تعقد إلا بعضو واحد هو رئيس اللجنة (يمثل الحكومة). بيد أن القرارات الصادرة عن اللجنة تحمل توقيع الاعضاء الثلاثة.

ويقول المحامي «المعلمي» إن هذا الاجراء مخالف للنصوص القانونية. واوضح ان قانون المرافعات يلزم جميع الاعضاء بحضور جميع المرافعات والجلسات والتداول للنطق بالحكم لكن ما يحدث ان رئيس اللجنة (يحيى الهمداني) هو الوحيد الذي يدير الجلسات بغياب العضوين الآخرين.

واضاف أن صدور «الحكم» بتوقيع الأعضاء الثلاثة هو أمر لاحق يتم التوصل إليه لتمرير الحكم وإضفاء صفة الشرعية عليه. وأوضح أن هذا الإجراء يخالف المادة (١١) من قانون المرافعات وأن جميع اجراءات العمل القضائي باطلة وكل ما يترتب عليها.

«محمد عبدالله الهادي» ممثل الإتحاد العام للنقابات العمالية باللجنة التحكيمية أمين دائرة منازعات العمل، اكد ما قاله «المعلمي»، وعلل سبب غياب العضوين عن الجلسات بافتقار اللجنة للامكانيات بما فيها بدل المواصلات. لكنه تهجم على اللجنة وقال: «انها معطلة، وهي أحد أسباب ضياع حقوق العمال، ومن وجهة نظري ان تغلق ويشكل قضاء عمالي تابع لوزارة العدل».

واوضح «الهادي» أنه سبق وأن ابلغ رئيس اللجنة باستقالته وأنه لا يمكن أن يشترك في مسرحية تنتهي بضياع حقوق العمال.

وقال: «إن الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن لديه صورة واضحة ومكتملة عن اوضاع اللجنة وتحديداً المماطلة في إصدار الاحكام خلافاً لقانون العمل الذي حددها بـ(٣٠) يوماً». وأشار إلى أن اللجنة تستقبل ما يقارب (٣٠٠) قضية عمالية من (١١) محافظة، في العام الواحد.

وكشف «الهادي» أن لكل اطراف القضايا العمالية احقية الطعن في الاحكام الصادرة عن اللجنة، كونها احكاماً غير شرعية. موضحاً أن الجلسات تعقد بعضو واحد هو رئيس اللجنة. مشيراً إلى أن رئيس اللجنة غالباً ما يتداول القضايا مع العضوين الآخرين عبر الهاتف.

إذا غريمك القاضي من تشارع؟

هكذا تحولت اللجنة إلى خصم حقيقي ضد مصالح وحقوق الطبقة العاملة، وكأنها مرفق من مرافق القطاع الخاص.

هذا النهج في إدارة الدعاوى العمالية أدى إلى هدم الجدار الأخير الذي يعتمد عليه العامل لاسترداد حقوقه. بل أن العامل صار يتأفف من مجرد التفكير في اللجوء إلى اللجنة للمطالبة بحقوقه؛ نتيجة علمه المسبق بصعوبة الحصول عليها وعدم ضمان نتيجة الدعوى، لتدخل اعتبارات كثيرة مؤثرة في تحديد هذه النتيجة.

وقد شمل هذا التأفف حتى المحامين، الذين يصرحون بعدم رغبتهم في التواكل بقضايا عمالية.

يقول «المعلمي» إن عدم شرعية اللجنة، ومخالفتها في إدارة الدعاوى العمالية، يسبب للمحامين مشاكل عدة، منها ان الاستئناف وارد لعدم صوابية «الاحكام» الصادرة عن اللجنة. إضافة إلى أن اعتراض المحامين على تداول هذه الدعاوى بغياب العضوين يؤدي إلى تأجيل الجلسات والاطالة في مدة القضية، وكلها تعني مزيداً من المخاسير التي يتحملها العامل.

الجهة المسؤولة عن ضياع حقوق العمال هي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي لم تتخذ أي تدابير جدية تلزم القطاع الخاص بتنفيذ قانون العمل وهو الأمر الذي أدى إلى تراكم وإزدحام القضايا والنزاعات بين العمال وارباب العمل، إلى حد إمكاننا أن نتصور أن الوزارة لا تدرك من مهامها سوى ميزانية معتمدة يجب صرفها والسلام.

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل علي محمد الزامكي، الذي يزدحم مكتبه على الدوام بعمال القطاع الخاص لعلمهم بوضع اللجنة التحكيمية، قال: «إن اللجنة التحكيمية تواجه مشكلة حقيقية تتمثل بضروفها وامكانياتها بالإضافة إلى أن اثنين من اعضاء اللجنة غير «مفرغين!!» بالإضافة إلى أن هذين العضوين، ممثل الغرفة التجارية (القطاع الخاص) وممثل العمال (اتحاد عام نقابات عمال اليمن)، ليسو قضاة فيما ممثل الوزارة رئيس اللجنة التحكيمية خريج شريعة وقانون(!!)، وهذا من شأنه أن يمثل عبئاً على اللجنة. إضافة إلى الضغط الواقع على اللجنة نتيجة كمية القضايا المنظورة أمامها وما يشوبها من نقص في الأدلة والبيانات».

وأوضح ان الوزارة شكلت حالياً خمس لجان تحكيمية في خمس محافظات رئيسة للتخفيف على اللجنة في أمانة العاصمة.

وما يخص إلزام القطاع الخاص بتوفير البيانات اللازمة عن المنشأة وعدد العمال ورواتبهم وعقودهم، والتي من شأنها أن تحفظ للعامل حقه في حالة إختلافه مع رب العمل، اوضح «الزامكي» ان عدد المنشآت في تزايد مستمر حيث وصل عدد المنشآت إلى (٤٠٠٠٠٦) منشآت، وأن هذه المنشآت فيها عمال وكلما زاد عدد المنشآت زاد عدد العمال، واكد ان الوزارة تسعى من خلال النزول الميداني وكذا التنسيق مع البلديات والمجالس المحلية إلى الحصول على كافة البيانات.

واشار إلى أن الوزارة أمام خيارين: أحدهما تحويل تبعية اللجنة التحكيمية لوزارة العدل، والآخر أن تعامل اللجنة التحكيمية كمحكمة ابتدائية في كل خصائص عملها ولها ما للمحاكم الابتدائية من امتيازات، شريطة ان يكون اعضاؤها من خيريجي معهد القضاء الأعلى.

وإلى أن يتم ذلك ويحفظ للعامل حقه سيظل ينعم القطاع الخاص بخاصية لن يجدها في أي دولة أخرى، وهي: عمالة غير محمية قانونياً ولا نقابياً، عمالة رخيصة ليس في اجورها فقط ولكن في كل شيء.

ويبدو ان هذه الخاصية الشاذة هي ما تراهن عليه الحكومة لجذب الرأسماليين للاستثمار في بلادنا.

وللعامل أن يعيد حساباته، فالجدار الذي استند عليه هو جدار من ورق.

فيصل بن شملان

لست مرشحا للجنوب والانتخابات ليست ثارات قبلية

في المدرسة الوسطى في غيل باوزير، والتي تأسست في أربعينيات القرن العشرين، لا تجد صعوبة في رؤية أسماء كبار، ليس في التاريخ اليمني، بل وفي تاريخ الجزيرة والخليج. منهم فيصل بن شملان، المولود عام 1934م.

اعتمد حياة عملية مبكراً، مكنته من الجمع بين علاقات عادية بنقيضَيْ وكلاء الحرب الباردة في اليمن: الإخوان المسلمين اليمنيين، والحزب الاشتراكي اليمني. لكنه بسبب ذات المنهج لم يستطع التعايش مع الفوضى في وزارة النفط التي تولى إدارتها بعد حرب فرقاء الوحدة اليمنية.

زرته في منزل زوج ابنته في منطقة عصر، لأقضي معه ساعات العصرية في حوار أتمنى أن يجيب على الأسئلة غير المتحفزة لدى القارئ.

بقي أن أقول إنه أثناء مناقشته موقفه من المنظمات الدولية، أخرِج كتبا صدرت للتو من مكتبات بريطانيا وأميركا تُنظِّر -حسب معرفتي المتواضعة- لاقتصاد يحقق "عالما ممكنا.. أفضل"، وهو شعار الحركة الاجتماعية، وحتى النظرية الاجتماعية التي أطلقها رئيس وزراء بريطانيا توني بلير، والمستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر.

وحينما قلت له إني قرأت ملخصا للطبعة العربية عن المؤلف النقدي للبنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة، جوزيف ستجليتز الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001، وهو أحد الكتب التي كان يقرأها قبل بدء الحوار، قال انه يفضل قراءتها بالإنجليزية. والمهم أنه أراد التأكيد على أنه يلتزم تحليلا علميا لا موقفا سياسيا.

ندع القارئ مع إجابات فيصل عثمان بن شملان، خريج الهندسة المدنية في جامعة كينجستون في بريطانيا، والذي اختاره اللقاء المشترك ضمن أربعة أسماء قدمتها الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح للمنافسة على الكرسي الأول في القصر الجمهوري في اليمن.

• فيصل بن شملان

■ «نيوزيمن» - خدمة خاصة بـ«النداء» - حوار نبيل الصوفي:

■ بشكل عام، ماهو تصور بن شملان للانتخابات الرئاسية؟

- الأمر كله محكوم بالإجراءات المنصوص عليها في الدستور والقانون، وبالتالي من هذا الجانب هي محسومة: كيف يعمل الناخب؟ كيف تكون المهرجانات؟ كلها واضحة ومفروغ منها.

ويبدو لي أن هذه المرة سيكون حماس الناخب أكثر لأن هناك مرشحاً للمعارضة، لأنه في المرة الماضية حينما لم يكن هناك مرشح للمعارضة لم يشارك في الاقتراع سوى 23 %.

■ لكنك في خطابك يوم إعلان ترشحك اعتبرت هذه الانتخابات نوعاً من التضحية مع أنك تتجه نحو الرئاسة وليس لخوض معركة محفوفة بالمخاطر؟

- حينما تدخل في انتخابات تنافسية فإنك تغير من حياتك اليومية، ويطلب منك استعدادات محددة. وبالنسبة لي كان الوقت قصيراً لكل ذلك. ومن هنا فأنا أعتبر القبول بالترشح، ولو متأخراً، نوعاً من التضحية.

الشيء الآخر، هناك داع دستوري ومطلب وطني لتفعيل الديمقراطية التي أجمع عليها اليمنيون. وأنا كنت آمل أن يتقدم للترشح باسم المعارضة شخص آخر حتى لا يبقى الوضع على ماهو عليه، لكني ومن ذات المنطلق ولأنه قيل لي أن الوقت قصير ولا يمكن البحث عن خيارات مختلفة كنت اقترحتها على المعارضة، قبلت الترشح كرهاً، وهذا كله اعتبره من باب التضحية وليس لما قلته معنى آخر.

■ لماذا ترى الترشح للانتخابات الرئاسية ضرورة؟

- أي دارسٍ للحاضر سيجد أن الوضع من جميع النواحي ليس مرضياً لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية الأمنية ولا من الناحية التنموية.

في كل هذه النواحي لن نجد الوضع مريحا، وتغيير هذه الأوضاع مرهون بتغيير المنظومة السياسية، لأن النظام السياسي الموجود لدينا ليس شفافاً ولا حتى القوانين الموجودة.. إذا استعرضت الدستور من بابه الأول ستجد أن أسس الدولة -الاقتصادية، السياسية، الأمنية- شيء و الواقع شيء آخر. كما أن السلطات الموجودة في الدولة غير متناسقة.

■ هل تقصد أن التشريع في اليمن لا يعالج المشكلات أم أنه لا ينطلق من رؤية واقعية تجاه المشكلات أم انه فقط مهمل؟

- في الأساس السلطات الموجودة غير متناسقة مع المهام الملقاة على الأجهزة المختلفة. هنالك تركز للسلطة بيد الرئيس الذي ليس عليه أي مسؤولية، وهذا خلل مبدئي لأن من يعرف "ألف باء" الإدارة يقول أنه لابد أن تكون السلطة متوافقة مع المسؤولية. المسؤولية الموجودة لا يقابلها سلطة. وينعكس هذا في الكثير من الاتكال، كل طبقة وكل مقطع من مقاطع الأجهزة التنفيذية يلقي بالمسؤولية على القطاع الآخر.

■ هل نفهم أنكم تعبرون عن قناعة مسبقة برؤية "المشترك" للإصلاح السياسي والوطني حتى قبل ترشيحه لكم لرئاسة الجمهورية؟

- بكل تأكيد أن برنامجي سيكون متناسقا مع مشروع اللقاء المشترك.

■ إذاً فالانتخابات الرئاسية هي أولا فرصة للترويج لمشروع "المشترك" وإعطائه بعداً وطنياً؟

- بالضبط، فإصلاح الوطن -أي وطن- يتم عبر تنفيذ برنامج يحمل مشروعا متفقاً عليه، يشخص المشكلات ويضع الحلول، وهذا هو برنامج اللقاء المشترك، والذي يحتاج أيضا ليكون وثيقة وطنية بدلا من كونه برنامجا حزبيا. وفي الحقيقة نريد حتى الناس الآخرين أن يدخلوا فيه، لأنه خطوط عامة في الأساس.

■ لكن هناك قضايا غير واقعية، ثم إنه لم يُصَغْ عبر نقاش عريض، بل هو تصور نخبوي من بعض قيادات اللقاء المشترك، وحتى إن اتفقت حوله هذه الأحزاب فإنها لم تخدمه ثقافيا وتنظيريا لأنه يتناقض مع كثير من مكونات وتاريخ هذه الأحزاب؟

- ربما أن هناك نقاطاً تحتاج إلى مدى زمني، لكن لم يكن هناك وقت كاف لمناقشة هذه المسألة.

■ مثل ماذا؟

- مثلاً: النظام البرلماني لايمكن القفز إليه قفزا، بل لا بد من التدرج حتى تتسع القناعة به أولا، ثم تهيئة الانتقال إليه حتى يؤتي الثمار المرجوة منه.

■ بن شملان يأتي مرشحاً للمعارضة، مع اختلاف منهج كل منهما، هو كشخص وهي كمؤسسة، إذ لديه منهج عملَ به على مدى عقود، يختلف ومنهج المؤسسة الحزبية؟

- أنا لم أرتبط تنظيمياً بأي حزب، ولكن ربما أن هذا عيب فيَّ، أو أنك ترى أن الالتزام التنظيمي لمجرد الالتزام غير منطقي، ولكن وفي نفس الوقت، هذا يمكن أن يكون لشخص، لكن لا يمكن أن تقوم حياة سياسية إلا بأحزاب سياسية.

■ أقصد إرث المؤسسة الحزبية، حتى في منهج تحليل المشكلات، الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، غلبَة الخطاب السياسي، والتحليل بأدوات ومعطيات أيديولوجية وليست علمية، وهذا مختلف تماماً في أداء فيصل بن شملان؟

- نحن الآن أمام استحقاق انتخابي، يتطلب تنافساً، وإذا لم تجر الانتخابات التنافسية ستكون الحياة السياسية غير نشطة، وأداة هذا التنافس هي المؤسسة الحزبية، ولذا فنحن الآن معا من أجل هذا التنافس.

■ بالنسبة لإرث الدولة التي تترشح لرئاستها، فقد تراكمت المشكلات بعيدا عن الإمكانات، وحصل تركيز على صناعة المشكلات أو الشكوى منها، أكثر من الانتباه للإمكانات لتجاوزها، وهذا أدى إلى ضمور الدولة اليمنية وإمكاناتها، من جهة، ومن جهة أخرى راكم خبرة الفساد وصناعة المشكلات. برأيك ماهي أبرز متطلبات الخطاب الرئاسي -وليس فقط شخص الرئيس- لتصحيح هذه المسألة؟

- الأساس في الموضوع هو النظر إلى القضايا باعتبارها مترابطة، لا يمكن فصل واحدة عن أخرى. لكن هناك ثلاث قضايا لابد من معالجتها: الوضع السياسي والوضع الاقتصادي، والوضع الأمني.

طبعا هذا الكلام كله مرتبط باستقرار واستقلالية القضاء، والفصل بين السلطات، وبتضييق الحل الأمني للمشكلات. لأن الاعتماد على الحلول الأمنية والعسكرية يُعقِّد الأمور، فتضطر الدولة إلى زيادة المعالجات الأمنية وهذه مكلفة، وبالتالي تأخذ المال من المواقع الأخرى التي هي في أمس الحاجة إليها، كالخدمات والتعليم، وهذا الأخير يحصل على أقل بكثير مما يجب أن يحصل عليه من الميزانية العامة. وبدون تقليل الحل الأمني، وبدون دعم التعليم، وبدون تفكير إداري واقتصادي، فإن فرصنا في التحسن قليلة، ولكن فرص التخلف فينا أكثر.

■ هل يمكن القول أنك تسعى لتنشط الحياة السياسية، وأن تعيد الاعتبار لقضايا التعليم والاقتصاد، أن تعيد التوازن بين المعطيات المختلفة: أمنية، إدارية، وغيرها؟

- نعم، أتمنى أن ينشغل اليمنيون كثيرا بالتفكير في حل المشكلات، وأن تنشغل السلطة بتوفير حلول غير أمنية.

أعتقد أن الاتجاه حين يذهب مباشرة إلى المعالجة الأمنية، يعقِّد المسائل، ويقلّل من حيوية المواطن نفسه، ويجعل المواطن في خوف، وبالتالي يقلل من مشاركته، لأن كل إنسان يريد أن يحافظ على نفسه، وهذه خسارة كبيرة جداً.

■ ألا تخافون -إذاً- من أن منافسة المعارضة في الرئاسيات في حالة الدولة اليمنية، سيعقد الأمور ويكرِّس حضور النهج الأمني؟

- الدستور ينظم حقوق وواجبات المواطنين، وإذا قلنا ببقاء الوضع على ماهو عليه، وبعدم المنافسة، إذاً انهينا الحياة السياسية، نلغي الدستور، ونسميها مملكة.

■ إذاً أنتم مطمئنون إلى أن مُلاك القرار السياسي في اليمن والمؤسسات الرسمية، بما فيها العسكرية، والتي شهدت نوع من تكريس معيار القرابة للرئيس في التعيين، سيلتزمون بالدستور حيال الانتخابات؟

- نحن نؤمل بالطبع. والقضية كلها نضال نحو الحق، ولا بد من أن يبذل الناس جهدهم حتى يغيروا هذا. نؤمل من هذه الأجهزة أن تسلك المسلك الذي يمليه عليها الحق الوطني والدستور.

وفي النهاية ليس أمام الناس إلا أن يناضلوا حتى يتغير الوضع، وهذا التغيير لن يحدث تلقائيا.

ومشكلة اليمن ليست الرئاسة فقط، لكنها في توجه الحكم والسلطة؛ لذا لا بد أن يتحرك الناس من أجل التغيير، لأن هذه الأوضاع ليست دستورية وليست قانونية وليست وطنية وليست دينية.

ونحن نؤمل ونتوقع أن تكون هذه الانتخابات متغيرة التوجه، نحو احترام احتياجات التداول السلمي للسلطة، وليس استغلال السلطة لتكريس الأحادية.

■ في المسلك العملي، كل الدول التي حصل فيها انتخابات رئاسية كانت مكوناتها مكتملة، حيث أن الأحزاب المعارضة ليست خصماً

←

■ بدون التقليل من الحل الأمني، وبدون دعم التعليم، وبدون تفكير إداري واقتصادي، فإن فرصنا في التحسن قليلة، وفرص التخلف فينا أكثر

للسلطة السياسية، لا السلطة تنظر إليها كخصم، ولا الأحزاب تعمل خارج النظام العام. في اليمن الوضع مختلف: تخوضون الانتخابات من أجل رئاسة بلاد ليس لأحزابكم كمعارضة أي علاقة معلنة وقانونية وطبيعية بأي مؤسسة من مؤسسات السلطة التنفيذية. ألا ترى في ذلك خطورة على التنافس من أجل الرئاسة، وهذا ما كانت الأحزاب تعبر عن الخوف من التنافس في ظله؟

– ربما، لكن هذا حاجز لابد من اجتيازه، وثانيا فإن البلدان الأخرى كانت في مرحلة من المراحل مثل مرحلتنا، ولم تبدأ كما هي عليه الآن.

نحن مصرون على استخدام حقنا الدستوري والقانوني، والمنافسة وبكل جد، ولايهمنا النتائج بعد ذلك.

ونجاح التداول السلمي يعتمد على كفاءة المجتمع بشكل عام، سواء أكان الحاكم أم المحكوم.

■ هل تعتقد أن الأحزاب في وضع يساعدك على أن تكون هذه الرؤية هي رؤية اليمنيين، أو على الأقل رؤية تُسوَّق لليمنيين بشكل صحيح؟

– لم يكن هناك وقت كاف لمناقشة هذه الأوضاع، لكن الكلام الذي نسمع ونقرأ يبشر.

الخطوة نفسها: التفكير الايجابي، تعتبر خطوة جبارة تكشف عن شجاعة وديناميكية فكرية وسياسية عالية جداً لهذه الأحزاب.

■ هناك إجماع على أن اللقاء المشترك هو الذي يجب أن تبدأ منه الحياة السياسية اليمنية، كيف يمكن استغلال هذه الانتخابات لتعميق "المشترك"، ومنع تحوله إلى مجرد أداة يحاول كل حزب من مكوناته استخدامه ليحافظ على ذاته بعيدا عن نقد المجتمع؟

– واقع الحياة الإنسانية ليس هكذا. الممكن الوحيد المطلوب في اللقاء المشترك، هو أن تكون هنالك أهداف وطنية عامة في الحد الأدنى، تفسح المجال لمنافسة حقيقية بينهم كلهم فيما بعد، بطريقة قانونية سليمة.

لا يمكن أن نحلم بأن اللقاء المشترك سيكون متماثلاً في الرؤى كلها، لأنه في هذه الحالة لن يكون مشتركاً.

■ لكن من المهم أن كل حزب يقر –من حيث المبدأ– بحق الآخر في أن يختلف معه، ليس بسبب أنه يشاركه التحالف ولكن حتى ولو اختلفوا؟

– هذه هي الميزة في اللقاء المشترك. فهذا اللقاء كل طرف فيه يعترف للآخر بالخلاف معه في قضايا كثيرة، لكنهم متفقون على قضايا وطنية محددة، هي في الحقيقة تشكل الوعاء العام الذي يمكن كل واحد داخله أن يمارس قناعاته وإقناع الآخرين به.

مهمة اللقاء المشترك: بناء نظام يقبل كل الناس مهما اختلفوا، لكن يضع لهذا الاختلاف قواعد عامة لا تضر بالبلد، وهذه القواعد المشتركة تعطي كل واحد منهم الحق في أن يقول ما يشاء في حدود التنافس والاختلاف الطبيعي الموجود بين الناس.

■ أنقل لك تساؤلا نسائيا عن رؤيتك لمشاركة المرأة في اليمن؟

– من أية ناحية؟

■ كيف تنظر لعمل المرأة أو نشاطها السياسي، وما الذي ستقدمه للمرأة في برنامجك؟

– النساء مكلفات شرعاً مثل الرجال. وللقيام بهذا التكليف فإن لهن الحقوق نفسها، ما دام عليهن الواجبات نفسها. المرأة حرة مثل الرجل تماماً، لها أن تفعل ما تشاء من النواحي السياسية والتجارية والاقتصادية، ولا أري عائقاً في أن تزاول المرأة ما تشاء من حقوقها.

■ ستخوض انتخابات رئاسية لأحزاب تخوض أيضا انتخابات محلية، كيف ستدار الحملة الانتخابية؟ ألا تخشون من أثر فشل التنسيق المحلي على الرئاسيات؟

– اللقاء المشترك سيكون لديه قائمة موحدة في المحليات. ومن حيث البرنامج فأعتقد أن قانون السلطة المحلية قد أفرغ ولم يعد قانون حكم محلي، لأن أي قرار يصدر من المجلس المحلي لا يكون نافذاً إلا بتوقيع المدير العام في حال المديرية أو المحافظ في حال مجلس المحافظة، وبهذا يصبح رأي شخص معين أهم من رأي أشخاص منتخبين.

عندما (47) ولم يكن هناك مجال لتفسير آخر، وصيغ القانون على خلاف الدستور، ثم عدل الدستور ليتلاءم مع القانون.

■ إذا سيكون من أهدافك تعديل قانون السلطة المحلية؟

– بالتأكيد. والتعديل سيكون بما يحقق انتخاب المجالس المحلية بالكامل، ثم إبعاد المركزية المالية، بحيث يكون هناك تنافس بين المجالس المحلية في الخدمات التي تقدمها.

■ هنا تنشأ مشكلة لا يلتفت لها المتحدثون عن المحلية في اليمن، وهي: الفوارق الكبيرة في الموارد المحلية، لأننا حين نقارن بين محافظتين مثل مأرب ولحج مثلا، سنجد فارقا في المصادر لصالح الأولى؟

– ما هي الوفرة الموجودة في مأرب وليست موجودة في لحج؟

■ النفط.

– النفط ليس مورداً محلياً، بل هو مورد سيادي، ونحن حين نتحدث عن السلطة المحلية وموارادها في مأرب ولحج وحضرموت والحديدة، لا نتحدث عن الموارد السيادية. أنا ضد هذا الكلام، وهو لا يجوز، فهذه موارد سيادية.

صحيح هذه الأماكن التي يخرج فيها النفط تتضرر بيئياً، فيمكن القول أن يتم معالجة الأضرار البيئية، لكن لا يصح أن نخصص موارد سيادية لموقع من المواقع.

أعرف أصدقاء، وهم مهندسون زراعيون، زاروا مأرب والجوف، وقالوا لي إن إمكانيات هذه المحافظات لا تفعل مطلقا.

■ لديك موقف متشدد تجاه المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. كونك مرشحا للرئاسة، ألا ترى أن موقفك هذا قد يثير القلق لدى مؤسسات تقول إها تريد أن تساعد اليمن على حل مشكلات داخلية؟ هل تبشر بإيقاف التفاوض مع منظمة التجارة؟

– ليس لي موقف متشدد، بل لي رأي، وأنا لا أوجهه لهذه المؤسسات، بل أعتقد أننا كبلاد بحاجة لإدارة علاقتنا بشكل متوازن مع هذه المؤسسات، طالما وهدفنا المشترك هو تنمية الثروات المحلية لنا كمجتمع وشعب.

وهناك تجارب عديدة.. إنك حين تفاوض هذه المؤسسات بمنطقية وعلم، يمكنك تعديل الكثير من مواقفهم، ويتراجعون.

■ إذاً ليس لديك موقف أيديولوجي؟

– لا، لا، بالعكس هم لديهم موقف أيديولوجي.

■ لكن الخطاب العربي الإسلامي هو في أساسه إيديولوجي تجاه هذه المؤسسات؟

– أساسه ينبع من الهيمنة، ومن أن الخطاب الآخر مؤدلج.

■ هل تعتقد أن هناك مشكلات في اليمن، إذا عالجنا جذور هذه المشكلات لن نحتاج إلى برامج مع صندوق النقد أو البنك الدولي؟

– قد نحتاج إلى قروض، لكن ستكون في أدنى الحدود، وبشروط وطنية، هم سيقبلون بها.

إدارة علاقتنا مع هذه المؤسسات مشكلة كبيرة، نحن كنا في الجنوب مثلا نحصل على قروض لا ندفع عليها فوائد إلا عند استخدامها، وإذا لم نستخدم هذه القروض لا ندفع فائدة.

الآن نحن في الجمهورية اليمنية نستلم القرض فندفع فائدة عليه كاملاً أو من بدايته ونحن لم نستخدمه.

وحين سألنا عن هذه المشكلة قالت لنا هذه المنظمات إن اليمن تحجز قروضاً ولا تستعملها. وإذا نظرت للقروض ربما ستجد أكثر من مليار دولار أمريكي قروضاً غير مستغلة. ولذا فهذا يجمد هذه الأموال حتى لو لم تستخدمها اليمن، فتلجأ هذه المنظمات للفائدة. وفي كل الأحوال يكون المواطن اليمني هو الذي يتحمل الأعباء.

ثم لدينا مشكلة أخرى تتعلق بسوء إدارة القرض، الذي يذهب لمجالات إنفاق غير ضروري، لا علاقة لها بالمشروع الأصلي، كالرواتب العالية والسيارات.

وعموما ليس لدينا مواقف مسبقة، من أحد.

■ ماذا بشأن رؤيتك للعلاقات الدولية: العلاقات مع واشنطن وموضوع مكافحة الإرهاب، وكذا مع دول الخليج والسعودية؟

– هذه علاقات يحكمها تاريخ وثقافة، ولا يمكن أن تكون نظرتك للخليج أو السعودية أو غيرها من الدول العربية، هي ذاتها لأمريكا أو أوروبا.

■ ماذا بشأن قضية مكافحة الإرهاب وقد كنت رئيسا للدفاع عن معتقلي جوانتانامو؟

– الإرهاب يجب أن يُعرَّف، حتى لانتعامل مع شيء غير.

■ يا أستاذ هناك قوانين وقرارات دولية ومحلية صدرت للتعاطي مع هذه القضية، وارجو ألا تتحدث عن حق المقاومة المشروعة في فلسطين أو غيرها، فأنا أسأل عن الإرهاب واستخدام العنف لأغراض سياسية في المجتمع المحلي أو الدولي أو في أي دولة من بريطانيا إلى أميركا وغيرها؟

– أولا نحن ضد أي خرق للقانون. وتطبيق القانون يجب ألاَّ يتم لمجرد إرضاء أميركا أو أي دولة أخرى. تطبيق القانون ضد أي مخالفة له، نعتبره واجباً وطنياً، ولمصلحة وطنية بالأساس.

■ ماذا بشأن مكافحة الإرهاب والعنف؟

– لا أعتقد أن المطلوب مني أن أحدد موقفا من استعمال العنف، وتاريخي وخطابي ومواقفي دائما معروفة ضد العنف. أنا أرفض أي عنف في الداخل في أية قضية من القضايا، محرم قطعاً.

■ والمصالح الدولية؟

– نعم، أي شيء خارج القانون مرفوض.

ولكن لدي توضيح مهم، وهو أنه حينما تنشأ مجموعة من الناس تعتقد أن الدولة تعمل شيئا خطأ، فتخالف هذه الجماعة القانون، هذا لا يبرر للدولة أن تخالف القانون أيضا، وإلا أصبح الجميع خارج الشرعية والمشروعية.

■ في كلمتك في حفل الترشح (الأحد) إشارة عابرة ولكن لافتة عن مشكلات اليمن منذ 1948، هل هي تعبير عن حاجة اليمن لبرنامج يستحضر أجواء 1948م؟

– طبعاً، أنا قلت: في 1948 بدأت اليمن تحاول أن تعيش عصرها وبأساليب العصر، لكن هناك دعوات وممارسات تعيد الجميع إلى ما قبل هذه الإرادة. ونحن لاحظنا أنه، ورغم قيام الوحدة وما حملته من خطاب وطموح، فإن السلطة عادت بعد 1994م إلى اعتماد النظام القبلي وليس القانوني. ونحن نعرف أن النظام القبلي الذي تجاوزه اليمنيون الذين كانوا يعيشون في الجنوب عاد إليهم بشكل سياسة حكومة.

قضية القات: أنا عملت إحصائية للفترة 95–2000، حسب تقارير الإحصاء، ووجدت أنه ليس صحيحاً أن القات هو المحصول الأول الذي يمكن أن يستفيد منه المزارع في 1995 كان البطاطس هو المحصول الأول، يليه البرتقال ثم القات.

على أي حال، أقول: ليس صحيحاً أن الثابت في أذهان الناس أن القات هو الأربح للمزارع، هنالك محاصيل أخرى أفيد للمزارع وأفيد للوطن وللمجتمع. ولكن كلما تقدم المجتمع قليلا أعادته السياسات الحكومية للوراء.

لهذا فقد قصدت من الحديث عن الحركة الوطنية من 1948م أن أقول إن الظروف تغيرت، وبالتالي الأدوات والوسائل تتغير. ولكن الهدف في التقدم والتحديث لايزال ينتظر اليمنيين، مع تأكيد أنه ليس مقبولاً أن نتخذ أية وسيلة للتغيير غير النضال السلمي فقط.

■ لم أقصد 1948م الثورة، وإنما قصدت المنهج الإداري للحياة؟

– (ضاحكاً) وهي فرصة لتأكيد أننا مع التحول الديمقراطي وليس مع الثورة.

■ فيصل بن شملان هو مرشح اللقاء المشترك، ألن تتطور الأمور في لحظة من اللحظات ليصبح بشكل ما مرشح الجنوب أو مرشح حضرموت؟

–لا.

■ أتحدث عن المزاج الشعبي؟

– لقد قرأت الرسالة التي نشرها "نيوزيمن" من شخص اسمه عبده باكرمان، ومع أني لا أذكر أني قابلت شخصا بهذا الاسم، فإني أختلف معه في تسمية الانتخابات الرئاسية مسرحية، لأنني مؤمن أن التداول السلمي للسلطة هو أكبر وسيلة لحماية اليمن ووحدته.

وهذا يريد تدافع حقيقي.

وقد جاءني آخرون يقولون: إنك بترشحك تعطي شرعية للنظام. وأريد التوضيح هنا أني أشارك في انتخابات رئاسية لليمن، اليمن الذي يعاني مشكلات متشابهة، ولن يحل مشاكله إلا متحدا. وأعتقد أن مشاركتي هي لخدمة الوحدة وتنميتها. مع أني كنت اقترحت على المعارضة أن تختار مرشحا من الشمال.

■ لكنك كنت عضوا في ملتقى أبناء الجنوب؟

– هذا شيء آخر، فقد حاولنا أن يكون هناك حلول جزئية لمشكلات غير سياسية، ومع ذلك أقول لك. حين راجعنا المشكلات الوظيفية مثلا، فإن كثيراً من المتقاعدين من الجنوب كان تطبيق القانون عليهم آليا هو السبب، لأن كثيراً من أبناء المحافظات الشمالية الموظفين لا يسجل في وثائقهم تاريخ ميلاد أصلا.

ولهذا سعينا لحل هذه المشكلة، وإلا فمحافظة الحديدة هي أكبر المحافظات اليمنية معاناة في كثير من المجالات.

وعموما فأنا أرفض الاصطفاف في القضايا الوطنية على أساس مناطقي، وموقفي معروف أني رفضت الحمى التي عرفتها اليمن من 92 إلى 1994م من مؤتمرات ومنتديات على أسس مناطقية. وحاولنا أن يكون ملتقى أبناء الجنوب تجمعا لقضايا محددة ومن أعضاء منتخبين ضمن النظام الدستوري لليمن الموحد هم أعضاء مجلس النواب، ويراعي خصوصيات تتعلق بإدارة النشاط اليومي والمستوى الذي حققه هذا المجتمع أو ذاك في ذلك.

وقد اتصل بي أعضاء مجالس نواب من محافظة حضرموت، يطالبونني بعدم الترشح للرئاسة حتى لا تتضرر مشاريع المحافظة، ولذا ليس هناك خوف من الاصطفاف المناطقي السلبي.

■ طالبت الإعلام أن يقول خيرا أو ليصمت، ولدينا حساسية من ادعاء الموضوعية التي تحول الخطاب إلى مجاملات؟

– شعاري هو "ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم". ولست مع تخيير الناس بين: إما الفجور وإما الكذب والمداهنة. نريد حملة انتخابية نبدأ معها عهدا يمنيا جديدا يحترم القانون والدستور ويعطي للناس المختلف أو المتفق معهم حقوقهم غير منقوصة.

■ كيف تتصورون إدارة الحملة الانتخابية في مواجهة مرشح المؤتمر الشعبي العام، خاصة أنها المرة الأولى التي تشهد فيه اليمن تنافسا سلميا وسياسيا من أجل منصب الرئاسة، وهو المنصب الذي ظلت تتحكم به الحروب والصراعات العنيفة؟

– لسنا معنيين بما يقررونه خطابا لهم. أما أنا فما كنت أعترف أنه إنجاز للمؤتمر وللرئيس الحالي سأظل أعترف به، أثناء الحملة أو بعد فوزي إن شاء الله، وما أراه نقصا وخطأ سأكتفي بنقده أثناء الحملة الانتخابية، وسأعمل على تصحيحه بعد ذلك بموضوعية.

فأنا أنافس مرشح المؤتمر من أجل المستقبل، وليس ضمن صراع الماضي؛ لأن الحملة الانتخابية ليست عملية ثأرية، بل هي من أجل تصحيح مسار الحاضر والمستقبل ليحكم فيه اليمنين حياتهم وفقا للدستور والقانون، ويصلحون أوضاعهم ويبذلون كل جهدهم لتكون بلادهم موطنا صالحاً يشارك في صناعة عالم يقر بالشراكة والاحترام.

■ ماذا بشأن القطاع الخاص.. أنت أقرب إليهم منك إلى الأحزاب السياسية؟

– القضية الرئيسية هي وجوب تكامل دورهم وحقوقهم وواجباتهم، فمثلما أن عليهم أن يتجاوزا حالة الضعف التي يعيشونها، وينظروا إلى اليمن كإمكانيات كبيرة يمكنها أن تسهم في الاقتصاد الإقليمي نحو مساهمة إقليمية أفضل في العالم، فعلى الدولة أن توفر لهم الأمان بدلا من ابتزازهم والضغط عليهم لمشاركتهم في حُر مالهم، وعلى الدولة والقطاع الخاص أن يرسموا خطة للتنمية المحلية تلبي حاجات اليمنيين كشعب.

■ ماذا بشأن التكنوقراط، وهم الذين ازدهرت الحياة السياسية اليمنية على حسابهم، مع أن الأحزاب اليوم وعبر ترشيحها لواحد من كبار التكنوقراط في اليمن تعلن عودتها للرشد؟

– يقال ان في كل شيء لا بد من أول مرة، وأتمنى أن نقدم، أنا والأحزاب، نموذجاً ينتصر لأهل الخبرة اليمنية، التي حين غابت في إدارة الدولة رأينا كل هذه المشكلات.

وأتذكر أننا لو كنا أخرجنا الإنجليز من مصفاة عدن في السبعينيات لفشلنا تماما، ولما قبل العالم التعامل مع مصفاة دولة تتبنى النظام الاشتراكي وليس لها قوة حضور اقتصادي لا إقليمي ولا دولي، ولكننا أبقيناهم حتى وثق الناس بنا واكتسبنا خبرة.

■ النفط مورد سيادي، والحكم المحلي مشلول، وليس لدي موقف أيديولوجي من العالم

حضرموت والتنمية

محسن العمودي
angalh@hotmail.com

في موضوع العملية الاستثمارية، وفي ظل القانون الحالي المعمول به، والذي يعوزه الدقة والوضوح المطلوبين، والسبب في ذلك أنه أضحى بابا لولوج الفجور والصدام بين أصحاب الحقوق الشرعية والمتلهفين في اختطاف واهتبال فرصة الربحية السريعة ثم الهروب السريع، وهذا الوضع الخطير ما تطمح إليه السلطة المتنفذة عن قصد وسبق إصرار، أسوة بمحافظات أخرى ما زالت مشاعل الفتنة والصدامات في تجمعها المدني ماثلة للعيان، وحتى نجنب أهلنا الانزلاق في هذا الشرك المنصوب، فان الواجب يحتم على المستثمرين التحلي باليقظة والحكمة، والترفع عن المزايدة واختطاف واهتبال الفرص، وابرز معلم في هذا الصدد يحتم سد باب الثغرات عن أي مسعى طفولي أو متطفل رسمي يلج لابسا عباءة التوفيق، أو التحكيم أو الإصلاح، فلا خير في كثير من نجواهم. ولكي نضع النقاط على الحروف والأصبع على الكلمات، مستلهمين خبرات وتجارب من سبقونا، خصوصا دول الجوار، فضلا عن أن التراكم المعرفي من أهل الاختصاص والتجارب العملية في الوطن والمهجر، فقد أصبح من اللازم تبيان ما يلي ليتسنى الحديث رسميا وشعبيا عن موضوع العملية الاستثمارية في شكلها وأسلوبها وإطارها الصحيح:

إن قانون الاستثمار الحالي يكتنفه الغموض والضبابية، لسبب بسيط إن التسيب وعدم الاكتراث بالفترة الزمنية المقيدة والمنظمة والمشجعة للمستثمر الجاد، مدعاة للتغيير ومدخل للشك والريبة.

عدم وضوح جهة الاختصاص المخولة بالبت والحسم حيال أي إشكالية تثار، بين المستثمر الأجنبي ونظيره الوطني، ناهيك عن المستثمر الوطني ذاته في الداخل والقادم من المهجر. ومن نافلة القول فان غياب الاستقلالية وغياب الصلاحيات المطلوبة للجهة المختصة وغياب الحصانة تعد مبعث إحباط لكل نية صادقة للاستثمار.

وثالثة الأثافي، فان التدخل وأساليب التطفل والإقحام قسري لبعض قيادات السلطة التنفيذية في هذه المحافظة في نشاطات العملية الاستثمارية، وقيامها بدور الوسيط تارة بطريقة مباشرة، وأخرى عبر وسائط فردية أو مكاتب داخل المحافظة أو خارجها، بل قد يتعدى هذا الأسلوب مباشرة أعمالا عجيبة خارج حدود الوطن، كما درجت عليه بعض كوادر السلطات في دول مجاورة وغير مجاورة.

ومع فهمنا وتقديرنا لمهمة الدولة وجهات الاختصاص الرسمية فيها، المعززة والداعمة للعمل، كما هو حال كثير من الدول، فإن هذا الدور كما جرت عليه العادة يأتي وفق قنوات محددة، منسجما ومتسقا مع منهجية العمل الاستثماري، وليس وفق "خبط عشواء، من تصب يمت ومن تخطئ يعمر فيهرم؟". إن الاستحقاقات الحتمية لجدية العمل هنا تكمن فيما يلي:

إحقاقا للحق والإنصاف، فان التجربة لفترة الشرعية كانت مثالا مزريا ومجلبة للعار والسخرية، وقد تجلى ذلك في النتائج المدمرة والملموسة والجلية للجميع، داخل هذه المحافظة وخارجها، وكان ذلك أمرا طبيعيا لعدم أهلية الأداء والوجوب، الذي يفتقر إليه جل ممثلي السلطة السياسية، الذين يفتقرون أساسا لأبجديات وقواعد العمل الإداري، ناهيك عن فهم قواعد مهام العملية السياسية، ومرد ذلك إلى الغياب المزمن لآليات ومؤسسات الدولة، ومن نافلة القول، غياب الموروث الإداري والسياسي الحتمي لذلك – فما هكذا تورد الإبل يا سعد.

وكانت النتيجة الحتمية المؤسسة على تلك المقدمات الخاطئة، فضلا عن النتائج المدمرة الماثلة أمام الجميع، السعي المهيمن لكل من تولى مهمة هذه المحافظة العزف المنفرد واللهث نحو اهتبال واختطاف كل فرصة متاحة أو مفتعلة، للإسراع والتسريع في تحقيق مآربه الشخصية بالإثراء. وإننا على معرفة تامة بالأسماء والمسميات التي تختفي وتتخفى وراءها تلك المصالح، لأولئك المكلفين بمهمة العمل الرسمي للسلطة في هذه المحافظة تحديدا، ممثلة في الأراضي والمباني والمشاريع، ناهيك عن فهمنا لهذه المصالح في دول خارج حدود الجمهورية، وتحديدا في دول الجوار وأوروبا، وخصوصا في جمهورية ألمانيا وجنوب شرق آسيا، ولقد نما إلى علمنا بأن السفه قد وصل بأحدهم إلى درجة طلب الزكاة دون وجل أو خجل أو احترام للذات، من هنا فإن عملية التعيين والتكليف في هذا المنصب له شروط ومؤهلات لا مناص من توافرها، وبدون ذلك نجد أنفسنا وكأننا لم نبارح المكان والزمان إن قراءة سريعة دون عناء تحتم سرعة التغيير ذلك أن الشواهد كلها تشير إلى مناهج وسلوكيات خطيرة – عواقبها مدمرة ووخيمة – بدءا من محاولات جادة تعتمل في الخفاء في إقحام مستثمرين أجانب من جنوب شرق آسيا، بمنحهم فرص استثمارية في مواقع خطيرة وإستراتيجية، وهذه عملية اسقاطية متعمدة، ستكون مبعثا للفوضى. وهذا العمل قد يأتي معززا ومؤكدا لفرية الاستثمار المفضوحة في محافظة عدن، إن تغيير كادر هذه المحافظة أصبح استحقاقا تمليه ضرورات العملية الاستثمارية والوضع السياسي، لكون جل المتواجد لا يتمتع بأهلية إدارية ولا سياسية، مرد ذلك فجاجة التخبط في إصدار قرارات تتناقض بعضها بعض دون أرضية صحيحة لها، وتصادمها حينا مع قرارات رئاسية عليا.

ولأن الدخان لا يأتي إلا من النار، فان رائحة الحديث عن وجود تقارب لتنفيذ عملية ذات طبيعة اقتصادية ذات عائد ربحي، قد أصبحت رائحتها السياسية تزكم الأنوف، لكون ذلك يندرج في إطار عمل استراتيجي وان كان له جانب إقليمي مجاور، فان القوة الخلفية مسنودة بمصالح دولة عظمى، ومن الغباء التسليم والاطمئنان بسريان قواعدها، خصوصا وان التوازنات السياسية في المنطقة لا توحي بالنجاح لمشروع تلك القوة. ولعل ابسط عبرة لنا في ذلك ما نشاهده من تخبط في المواقف السياسية وتقلباتها لدول الجوار، آخذين بعين الاعتبار غياب مشروع – وطني يمني – يوضح طريق المسار والمسيرة في خضم محيط متلاطم عاصف، بدءا من المستنقع العراقي وما نشاهده من تخبط للإدارة الأمريكية، وحديثها عن مسالك ضبابية بين خروج وبقاء من هذا المستنقع الذي أصبح مصدر تداعيات في اقتصاده ومشاكله الاجتماعية، حيث تبدى للجميع انكشاف عورة الهيبة التي كانت مصدر غطاء رسمي في إصداراته لعملته الدولية، والجرأة الصريحة التي تعالت حتى في الدول النامية بالبحث عن استبدال ذلك النقد العالمي – باليورو الأوروبي، هذا إذا أضفنا إلى ذلك التفاعلات الناتجة عن الملف النووي الإيراني، وعدم الانسجام والتناغم والاتساق المهيمن على علاقات حلفاء أميركا وغيرهم، وانكشاف فرية الديمقراطية التي أصبحت كابوسا يؤرق أوروبا ذاتها. وان بؤر التفجر التي تتبدى يوما بعد يوم في ساحة أميركا اللاتينية مؤشرا له دلالاته لكل متابع أو متفرج.

إن مدخلا صحيحا صادقا جادا معبرا عن الهموم والطموحات الوطنية، ينسجم ويتسق مع مجريات الأمور في إطارها الإقليمي والدولي، يحتم علينا سرعة التغيير بشكل جذري، ذلك أن سياسات الترقيع والترحيل أصبحت منزلقا عاقبته التشظي، وان أول مهمة واستحقاق مطلوب في هذا الظرف يتمثل فيما يلي:

وكما طالبنا في مقال سابق بأن يولى الأمر إلى أهل الأمر، ذوي الاختصاص والكفاءة، وعلى رأس ذلك التغيير الملح لرئيس الوزراء ليس فقط لأساليبه البهلوانية الاستعراضية، وهي معروفة يلحظها الداني والقاصي، مرورا باقتحامه بوابة العمل السياسي وانتهاء بوصوله سدة الحكم. ومع فهمنا اليقظ لأهداف السلطة العليا من تمكينه للوصول إلى هذا الموقع وسعيه المحموم اللاهث للاستجابة واستمرائه في قبول دفع الاستحقاقات المطلوبة، أمر لا يعبر عن رؤية وطنية، ولا يعبر حتى عن ابسط مفهوم لتحقيق هدف مرسوم مسبق، ذلك لأننا أمام عمل وطني مقدس، ينبغي أن يكون له مرتكزات فكرية لقضية مقدسة، أساسها العامل الاستراتيجي وليس مسالك لعمل فني، تكتيكي، للعبة سياسية، يستتبع ذلك حتمية البناء لمؤسسات دولة تعبر عن مشروع وطني مقدس، كما يستتبع ذلك أيضا بحكم الحتمية تطعيم تلك المؤسسات بالكفاءات والكوادر الوطنية الشريفة والمتخصصة – وما أكثرها. ومما يحز في النفس أن نجد الكفاءات الوطنية المشهود لها، أصبحت تتكفف أبوابا في دول الجوار والمهجر الأجنبي، بحثا عن مصادر رزق واحتراما للذات وبحثا عن الكرامة، وحتى لا تكون تلك القوى الشريفة كالأيتام على موائد اللئام، وحتى تكون تلك الكفاءات مصدرا ورافدا للوطن.

إن الاستحقاقات المحيطة بنا بحكم معطيات الواقع الجغرافي والسكاني المهترئ، القابع على محيط من الثروة، يحتم علينا إعادة النظر بشكل جاد وجدي في كل مؤسسات الدولة، لذا فان مظاهر سلوك الفهلوة والبهلوانية، حتمية نتاجها الضياع والتشرذم، باعتبارها عبئا يصعب معه الوفاء باستحقاقات تبعاتها الوخيمة، فعلى قدر المقدمات تكون النتائج. إن قراءة عادية لتصريح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، وعدم تناغمه فيما أدلى به قبل زيارته لبلادنا والحديث الذي أثار دهشة خلال زيارته، بشكل يوحي بأن وراء الأكمة ما وراءها، واستغرابه في كيفية قدرة اقتصاد بلادنا على الوفاء باستحقاقات تقدر بين 60% إلى 70% من إجمالي المبلغ الذي تفرضه الخطة المطلوبة لتأهيل اليمن للدخول في العضوية. وفي ظل وضع اقتصادي مترد، وتلك حقيقة يعرفها الجميع، فإن حديث رسمي عن قدرة واقتدار لتلبية هذا الاستحقاق أصبح مصدر شكوك ومحير لأحلام الرجال، إلى درجة أصبح الخوف النفسي مهيمنا على الجميع. ولعل مبعث الخشية والخوف أن قدرة دفع الاستحقاقات طريقا يرتهن فيه الوطن وطبيعة نظامه. وربما تكون الاستحقاقات الناتجة عن ذلك منزلقا للتشظي. إن الشفافية الرسمية في هذا الأمر أصبحت في غاية الأهمية، والله نسأل السداد والتوفيق.

للمرأة الكويتية.. صباح البرتقال

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

إذا ما أخذنا حدث الانتخابات وترشيح المرأة في الكويت على أساس ثنائية الانتصار والهزيمة فسوف نقول: مساكين النساء، ألحقت بهن شر هزيمة.. لكن مقاييس القراءة الفكرية تقول بغير ذلك، إذ لم تكن هنالك هزيمة قط إلا في نطاق ما هو متعارف عليه في التفكير السائر و" جوووووول " في مرمى الملعب.. قراءة سطحية بهذه الطريقة ستكون مجحفة.

في بلادنا العربية حيث القبيلة الوجه الآخر للسلفية الإسلامية، وجه آخر لتراث وتقاليد وأعراف..الخ، فالأصل الكل هو ذلك الواحد.

إنها ثقافة صخرية صحراوية، محملة بكل أنواع الرياح، من خماسين، إلى رياح الفالج، إلى ما تذروه العقول المتحجرة، لتمحو كل ماهو مغاير، وتدوس على كل من ليس في حفرتهم، ثقافة تتباهى بالفحولة "و«ما مره شخت من طاقة" وأن مقياس تصنيف البشر بمكيال الأعضاء وتتويجها إما بالمقدس أو المدنس».

وكلما نحا المجتمع من أغلال القبيلة قليلاً سُحب وجُرجر بأغلال اصدأ وأثقل، وأعنت.. أغلال تارة ترهبه باسم الدين، وتارة أخرى باسم الخصوصية والمحافظة والتقليدية والهوية.. الخ. وإن لاحت حداثة حقيقية من مكان ما فإنها تسحب من نخرها، وتشن عليها معارك قتالية شرسة من كل الجهات والجبهات، الظاهرة والخفية، وتخرج منها محطمة، مشوهة، لتترك المجال مسرحاً مفتوحاً بانتصارها على من يهدد وجودها، فهي لا توجد إلا في كنف الظل، في الكهف، في الماضوية، في حضرة الدم والاجترار.. وهذا ما حدث للمرأة الكويتية المتطلعة إلى حياة مدنية في إطار المشاركة، إلى حياة كريمة تتنفس بوجود الآخر، لا تنفيه وتكدسه تحت مرابع النفايات.

فالمرأة الكويتية الجديدة أول ما قالت يا فتاح ياعليم، كانت لم تدلف بعد عتبة التغيير، لم تتوشا بعد بلون البرتقال حتى هبت في وجهها كائنات ما بعد الخرافة مجنزرة بالقبيلة والدين ك(الطبطبائية) التي جندت حتى الجدران والهواء والأشجار والأحجار، وليس فقط الشباب والنساء، ليرفعوا ارثها المقدس: "حقوق المرأة بيتها".

لكن لم تستكن المرأة الكويتية وخصوصاً الناشطات منهن وقيادات المجتمع المدني وأساتذة الجامعات.. الخ، ليواصلن صراعهن المرير مع جلاميد صخور الثقافة الإسلام- قبلية، فأخرجن حقوقهن إلى الشارع: الاعتصام، التظاهر، الكتابة، كل أدوات توصيل الرأي السلمي استخدمنها، وكلما رتقن شيئاً من هنا، كان ثمة من يثقب في مكان آخر، وإن سددن ريحاً حارقة من باب، فتح عليهن ألف باب من أبوابهم القاتلة.

إنهم سلالة عنقودية. كل عنقود مفخخ بمليون فتوى وفتوى.

لم تيأس المرأة الكويتية، وكل ما سقط عنقود ودمر معماراً صغيراً بنته المرأة، استأنفت تأسيسه وبنت وحضنت ونمت رغم ضراوة القوى المستشرسة التي لا تجيد غير لغة واحدة: لغة الهدم لكل من، وما، يقف في مواجهة تركتهم المتغولة في المدرسة، المسجد، غرف النوم، الإعلام وفي الأحلام.

إنه الجلمود العتي الذي حطه السيل من عل، ومازال جاثما على رؤوسنا عبر القرون.

لم يكتف الطبطبائيون بإشهار سيف الفتوى والتلويح "بالمارد الديني الأخلاقي القائم على التقاليد والعرف" حتى وان كان عميداً لكلية الشريعة، يسبق اسمه حرف الدال فقد برز كحارس ومجاهد جلمودي.. إنهم أوثان ليس إلا.. وإن حاربوا الأصنام، فإنما ليكونوا أصناماً ناطقة: "لا يجوز للمرأة أن تصوت إلا بإذن زوجها"، بل ويضيف: إذا صوتت المرأة عكس ما يريده الزوج يقع الطلاق.. استخدم الدين، واستخدم سلاح التلويح بانهيار ودمار الأسر، وتمزقها.. بعد ذلك ماذا سيبقى لامرأة ترى أن أسرتها كل حياتها، ولذا كان تصويت النساء للذكور وأولي الأمر من: زوج وأب وأخ وإبن.

لم يكتفوا بذلك بل جندوا جلاميد الشباب (الهتيفة) "حقوق المرأة بيتها، ولا لحقوق المرأة" كفروا، واشتغلوا على طبخ وتفصيل التهم والتشهير والقذف والتهديد بالقتل كما حدث للمرشحة "عائشة الرشيد" وتحت هذا الغطاء جندوا النساء والشجر والحجر ليحصدوا الأصوات لحساب الإرث السياسي قبيلي الديني، ولسحق أي صوت يغرد خارج سرب ثقافة الجلمود.

ومع ذلك لم تيأس المرأة الكويتية، استخدمت كل شيء، هزمت بمقاييسهم، لكن يكفيها أنها استنشقت رائحة الحرية، ذاقت طعم البرتقال لأول مرة، أقلقت راحة بال حراس التركة إسلام- قبلية – سياسية الجاثمة على الأنفاس من آلاف السنين.

ألا يعد هذا انتصاراً.. هذه المرأة التي لم تستقو بأجندة الفحول " الطحاطيح "!! بقدر ما استقوت بالعقل، بالفكر، بالمدنية، بالنضال السلمي.

ربما كان ذلك، ليس شيئاً بمقاييس أدوات الفكر العربي المهزوم والمأزوم، ولكنه انتصار كبير بمقاييس الإنسانية، وبأفق صباح البرتقال.

فتحية للمرأة الكويتية الظافرة بحقها، والتي دعتنا لمشاركتها تذوق البرتقال.

فكيف تشوفووووووووو؟

اسود وابيض

بلقيس علي اللهبي

في بلاد مثل اليمن مليء بالمتناقضات لا يعتبر التباين ميزة أبدا فيما أظنه أنا على الأقل، في الوقت الذي تكون فيه محترق بنار الشمس تقف في الظل لتجد نسمة هواء قد تصيبك بنوبة برد شديدة تستدعي أياماً من العلاج.

في المؤتمر الاستثنائي للمؤتمر الشعبي العام وقف الجميع ليعدد انجازات الرئيس وأجمع الكل داخل المؤتمر أن من أهمها بناء دولة يمنية حديثة، وسأترك التعريف العلمي للدولة الحديثة للمختصين و أتحدث عن مفهوم عام لهذه الدولة قوامه -المفهوم- أنها (أي الدولة الحديثة) تقوم على المؤسسات، وذلك قد يقصد به أنها مؤسسات واضحة السياسات تعتمد فقط على موظفين محددي المهام محددي السلطات لإدارة هذه المؤسسات، و تنتمي إلى منظومة المؤسسات مؤسسات رقابية تعمل على إبقاء العمل في طريقه المرصود والتقييم المرحلي لتلافي الأخطاء.

وفي ذات اللحظة اجمع هؤلاء، الكل أيضا، أن الانجازات ستنتهي والوحدة ستتشظى والنفط سيغور والبلاد ستمحى من خريطة التاريخ وربما الجغرافيا....إذا ما استمر الرئيس على موقفه "الشخصي" حد تعبير الكل السابقي الذكر.

ما هذا التناقض الذي لا يظهر جمالا؟؟ إذا كانت دولة حديثة فهي قادرة على إدارة ذاتها حتى في الأزمات والطوارئ؛ هناك قوانين تحدد الطارئ وتحدد وسيلة التعامل معه.

لم ننتظر أن تأتينا القرارات القدرية حتى نقبل بالتغيير كضرورة حتمية يقتضيها واقع الحال. كما قال السيد الرئيس انه غير عاجز ولا مريض وانه قادر على إدارة البلاد حتى بالتلفون. لكن لِمَ لم ندع هذا الرجل كقائد لأي منجز أن يستريح في استراحة المقاتل وير الجميع ينعم بما أنجز بعيداً عن عناء المسؤولية وإرهاق الحفاظ على ما تم؟!

هل كان كل هؤلاء يكذبون علينا ويقولون كل شي سابر وإنهم يعملون؟ ليتضح لنا من خلال أقوالهم، لا سواهم، أنهم ما كانوا يفعلون شيء وان وحده الرئيس تحمل كل هذه الفترة ما كان يجب عليهم عمله، ولذلك وقفوا معترضين على قراره بعدم ترشيح نفسه في رغبة لعدم فضح عجزهم وقلة نفعهم.

وإذا كان من أهم أعمدة بناء الدولة الحديثة هي بناء الإنسان، فكيف يقف هؤلاء أمام شاشات التلفزيون ليقولوا أن ليس هناك في عرض البلاد وطولها من ساحل وواد وجبل من يستطيع أن يقود البلاد سوى إلى الهاوية؟ وهم يشهدون بأن الرئيس بنى دولة حديثه قوامها الإنسان، ورئاسة الجمهورية هي وظيفة عامة تتطلب يقظة مؤسسية وحنكة متوفرة فيمن يحتال على راتب هزيل حتى يصمد معه لآخر الشهر.

ورغم أني سعدت بالمسيرة التي خرجت لتثني الرئيس عن قراره لأنها ولأول مره تخرج مسيرة بهذه الضخامة وتحمل توجه شبه رسمي لشأن يخص اليمن ذاتها دون القفز إلى الخارج وعمل مظاهرات ومسيرات تخص كل قضايا العالم ولا تخص المواطن اليمني تحديدا، غير أني حزنت لرؤية كل تلك الأقمشة التي كان يمكن أن تصنع الكثير من الملابس لستر أجساد العراة من الفقر، رأيتها وهي تحمل لافتات مكرره كان يمكن أن تحملها لافتة واحدة لينطق بها لسان واحد في لقاء من القلب إلى القلب بين الزعيم وأبنائه يملؤه الحب بعيدا عن التزلف واتملق.

في الدولة الحديثة التي أسست قبل ثمانية وعشرين عاماً ودعَّمت وعُلي بناؤها قبل ستة عشر عاماً، وعمدت ورسخت أركانها قبل اثني عشر عاماً، لم تستطع مؤسسة بذاتها من ضبط الفساد الذي تنكره الحكومة أحيانا لتعترف به أحياناً أخرى. لدينا جهاز مركزي للرقابة والمحاسبة ولدينا صندوق الخدمة المدنية للإصلاح المالي والإداري، ثم أخيرا لدينا هيئة خاصة تضع أصبعها في عينك لتسألك، هل أديت دورك في محاربة الفساد؟ أليس هذا تناقضاً لا يبدي جمالا.

تكريم الرئيس الأفروآسيوي

حافظ البكاري

بعد أن أسدل الستار على فصول الفيلم الكوميدي "التنحي" أعتقد أن الفيلم الجديد الذي ستبثه شاشات تلفاز صنعاء هو "تكريم الزعيم الأفرو آسيوي"من قبل منظمة ميتة من بقايا حركة عدم الانحياز و لم يتبق منها الا اسمها ورئيسها الأبدي محمد مجدي مرجان ودفتر رسائل يستجدي بأوراقه الشخصيات العربية لتكريمها مقابل مبلغ من المال يعينه على العيش الكريم في نظره، لكن أغلب الشخصيات التي عرض عليها التكريم فضلت منحه المال مقابل عدم الاساءة إليها بالتكريم.

لم تكن هذه بداية مقالي الذي كتبته على ظهر الطائرة وأنا عائد من تونس عبر القاهرة وذلك عما يسمى منظمة الكتاب الأفروآسيويين وما أعلن من فضيحة اختيارها قبل أشهر الرئيس علي عبد الله صالح شخصية العام 2006 قبل أن يكتمل ربع العام.

لكن ما حصل هو أن حماة أمن البلد في مطار الأمن السياسي والوطني أخذوا مسودة المقال ضمن وثائقي ودفاتري التي لم تعدها التوجيهات التي صادرتها حتى اليوم فقد كتبت المقال مدافعا عن الرئيس ومؤكدا أنه لا يستحق الاساءة من خلال هذه الجائزة الفضيحة. لكني أعتقد أن الوقت مختلف الآن ومناسب جدا لتسليم الرئيس صالح الجائزة التي كان من محاسن الصدف تجديد إعلانها أمس في القاهرة فأعتقد أنه جدير بهذه الجائزة بعد أن ضحى كل هذه التضحية وقبل بالترشح مرة أخرى، فكما يقول العرب: "وافق شن طبقة". أو بالمصري: "التم المتعوس على خايب الرجا".

لا أظن الرئيس علي عبد الله صالح أو مستشاريه المحبين اتصلوا باثنين او ثلاثة من الزملاء الصحفيين المصريين المحترمين، وهم كثر، بدلا من مجاراة محاولة الاسترزاق بهذا التكريم الرخيص حتى ولو ببيع مكانة وشخصية الرئيس كونه لن يدرك ذلك ولا يمكن أن يتنبه للفرق بين أصلي ومزور وبين منظمة حاضرة وفاعلة ومرموقة ومسمى منظمة لم يعد لها حضور يذكر، المهم الفائدة الشخصية وكله أفروآسيوي والمهم يصرف المبلغ من الخزينة العامة وكله يأخذ حقه دون حياء حتى مما يمكن أن يقوله الآخرون عنا.

لا أريد أن أتحامل على الرجل فهو، كما يقول المصريون غلبان وعايز يعيش، لكني أحسست بالإهانة حينما قال لي أحد الزملاء الصحفيين المصريين عندما سألت عن المنظمة: "كتاب أفروآسيويين إيه يا حبيبي؟ دي فضيحة بجلاجل بس ممكن تصلح للريس بتاعكو لانه شكله عنده عقدة تكريم!!!.."، أعتقد أنهم لم يدركوا أن هناك من يتبنى مثل هذه التفاهات ويصورها -ربما من أجل مصلحة خاصة- وكأنها انجاز عظيم فيقبل بها كون من الصعب على الرئيس فهم تفاهتها.

ولذلك وصلت التفاهة أن يتم تضخيم الجائزة لتتسابق مؤسسات عامة وخاصة على تهنئة الرئيس وبصفحات كاملة في الصحف، بل والمخزي في الأمر ما نشرته صحيفة «الجمهورية» في فبراير الماضي وجاء فيه" سيتم خلال الاحتفالية التي يتوقع أن يحضرها عدد من الزعماء العرب والأفارقة تقليد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح درع المنظمة وتسليمه جائزة العطاء الوطني تقديرا من المنظمة لدور فخامته في دعم الأدباء والكتاب ورعايته الرائدة لحرية الرأي والتعبير وإسهاماته في الدفاع عن القضايا العادلة للأمة وجهوده المؤثرة في دعم استقرار المنطقة ودول القرن الأفريقي وتعزيز التضامن العربي وحل النزاعات الأفريقية" أنا شخصيا أتمنى أشوف الاحتفالية والزعماء العرب والأفارقة الذين سيحضرون الاحتفالية وأتمنى أن يكون في مقدمتهم الرئيسين الصومالي والليبي اللذين تفردا، من بين القادة كلهم، في مناشدة الرئيس الترشح للرئاسة كمان وكمان..

لقد لفت انتباهي الشهر الماضي في القاهرة التحديثات التي تجري على منزل الرئيس صالح الخاص الكائن في حي المهندسين الراقي والمبني على الطراز اليمني وبمواد نقل بعضها بالطائرات من اليمن وقلت في نفسي ربما يكون الرئيس جادا في مسألة التنحي وبالتالي سيعيش بعض ما تبقى من عمره فيه وقلت ربما يكون هذا التكريم فيه وربما كنت سأجد مبررا أكبر في الدفاع عن الرئيس بأن هذا التكريم من هذه المنظمة الميتة لا يليق به ولكن بعد تطورات السبت اعتقد الأمر يختلف.

اعتقد الموضوع لا يحتاج لتفصيل أكثر ولكن هناك عدة اسئلة بديهية وملحة: من هم أعضاء المجلس الأعلى للمنظمة الذي منح الجوائز؟ ومتى اجتمع؟ ومتى قرر وكيف حكموا بأن الرئيس صالح شخصية عام 2006 في بداية مارس؟ وكم ستدفع الخزينة مقابل التكريم العالمي للشخصية العالمية ومتي سيكون التكريم؟ ومتى سيرسلون للجماعة بالتذاكر على الدرجة الأولى ليأتوا لتسلم الجائزة؟ وسؤال آخر: تقولوا هل من الممكن للرئيس هذه المرة أن يتراجع عن قراره ويرفض الجائزة؟ أم أنه سيقبلها على مضض، مثلما قبل الترشح، وإن كان هناك فرق حيث أنه لا أحد من القادة العرب المعاصرين يقبل تكريم هذه المنظمة الميتة مقابل مبلغ من المال.... ليت الزملاء الصحفيين المصريين يشهدون هذا الحدث!!.

مذلون ومهانون.. ولكن..

د. سعودي علي عبيد

في العدد (1023) من صحيفة "الصحوة"، استمتعت أيما استمتاع بقراءة الحوار الجميل، الذي أجراه الصحفي راجح بادي، مع أستاذ العلوم السياسية والسياسي الدكتور محمد عبد الملك المتوكل. وتناول هذا الحوار مجموعة متشعبة من المسائل السياسية التي تخص واقعنا الراهن. وقد اتسمت ردود الدكتور المتوكل في مجملها بالموضوعية والصدق والصراحة، وهي سمات عهدناها فيه باستمرار، كما أنها وليدة عناصر كامنة في شخص أستاذنا الجليل، ناتجة عن خبرة سياسية طويلة، واستيعاب جيد لمجال تخصصه، بل واحترامه له في الوقت نفسه.

ومع احترامي وتقديري للآراء والأفكار التي وردت في الحوار المشار إليه، فإني استميح أستاذنا بطرح بعض الملاحظات التوضيحية السريعة على مسألتين اثنتين، تضمنهما ذلك الحوار:

المسألة الأولى: خاصة بتأييد الدكتور المتوكل مشاركة تكتل اللقاء المشترك في الانتخابات الرئاسية والمحلية في هذا العام.

المسألة الثانية: اعتراف الأستاذ المتوكل بمعاناة الجنوبيين.

فيما يخص المسألة الأولى، في البداية أبدي احترامي لرأي الدكتور فيما يخص تأييده للمشاركة في الانتخابات المذكورة، وبما يعني عدم تحبيذه مقاطعتها. واحترامي هذا نابع من هدوء طرح الفكرة ووجاهة التبرير، بغض النظر عن اختلافنا حول موضوع المشاركة، من حيث عدم جدواها من وجهة نظرنا، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

ولأن هدفي في هذه المقالة، هو التركيز على المسألة الثانية، لذلك استميح أستاذنا العزيز عذراً للاطلاع على موقفي من مسألة الانتخابات في مجموعة من المواضيع المنشورة، مثل:" المعارضة.. والسير على أربع" (النداء: 53)، و" لذلك كله.. فلنقاطع الانتخابات" (النداء: 56)، ومناقشتي لمبادرة الدكتور عبد الله الفقيه، في صحيفة الوسط في العددين (101، 103). ومع ذلك فإني أود أن أضع بعض الملاحظات السريعة، مع التركيز على التطورات الأخيرة الناتجة عن الاتفاق الموقع بين الحزب الحاكم(المؤتمر الشعبي العام) وأحزاب اللقاء المشترك:

-1 أنا مع الدكتور المتوكل في وجوب أن تكون مقاطعة الانتخابات إيجابية، أي أن تكون شاملة وعامة لكل أحزاب المعارضة، وكل الفعاليات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، التي لها موقف سلبي من النظام السياسي الحالي.

-2 إن أية مشاركة في ظل الظروف والأوضاع والشروط الراهنة، ما هي إلا انتحار للمعارضة بكل أطيافها وألوانها، وستكون المعارضة بهذا الفعل، قد حفرت قبرها بيدها، ودفنت معها أية آمال لهذا الشعب في الحرية، وتكون الانتخابات قد تحولت من وسيلة إلى غاية، ولكنها -للأسف- مميتة.

-3 وبما أن الاتفاق الذي تمّ التوقيع عليه بين المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك في 2006/6/18م، هو أقصى ما حققته المعارضة بعد الصراع المارثوني الطويل مع السلطة، فإن ذلك هو الكارثة بعينها، وإن ذلك يعني الآتي:

أ- إن العملية قد جرى قصرها على الانتخابات، ووفق الظروف والشروط التي فرضتها السلطة، بل وحددت نتائجها مسبقا.

ب- إسقاط البرنامج السياسي الشامل، الذي طرحه اللقاء المشترك، وذلك بواسطة الضربة الفنية لرئيس الجمهورية.

ج- إذا صح أن هذا الاتفاق قد اشتمل على موافقة السلطة على إعادة ممتلكات الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب اتحاد القوى الشعبية، فإنّ ذلك يعني أن المعارضة بشكل عام، قد تنازلت عن المبدأ (إصلاح النظام السياسي) مقابل تحقيق المصلحة الذاتية(إعادة الممتلكات). أما الأخطر في ذلك الاتفاق، فهو أن الحزب الاشتراكي اليمني، قد اختصر قضية الجنوب وإصلاح مسار الوحدة ومعالجة نتائج وآثار حرب 1994م، فيما فقده من مقرات وأموال، ويُخشى أن يكون الحزب، قد غادر آخر موقع له في الجنوب، وانضم إلى جوقة الأحزاب الشمالية.

د- وفي هذا الاتفاق يكون الحاكم قد حقق ثلاثة أهداف، وهي: هدف حسم الانتخابات لصالحه مسبقاً، وهدف الحفاظ على النظام السياسي كما هو، وهدف إسقاط المطالبة بمعالجة نتائج وآثار حرب 1994م. ويكون بذلك قد قطف ثلاث جوائز ثمينة.

وفيما يخص المسألة الثانية، وبعد ثنائي وتقديري للأستاذ المتوكل على إطلالته النبيلة، واعترافه الشجاع بواقع ما يعانيه الجنوبيون، بقطع النظر عن درجة الملامسة والاقتراب من المشكلة، ذلك أن ما يهمنا هنا هو أننا كجنوبيين، قد كسبنا بعض أخوتنا في المعارضة إلى صف قضيتنا الجنوبية، خاصة وأن المشكلة تكمن في أن السلطة ونظامها، قد نجحا في رص كل أخوتنا في الشمال لمعاداتنا كجنوبيين، وهذا يؤكد أن حرب صيف 1994م قامت على أساس هذا التناظر، المتمثل في: الشمال ضد الجنوب، وعلى هذا كانت نتائجها.

ومع عدم نكراننا للظلم والقهر والتعسف، الذي تعاني منه المحافظات التي كانت تشكّل- حتى عشية 22مايو 1990م، الجمهورية العربية اليمنية، إلا أن ما وقع على الجنوب وشعبه، قد اتسم بالسمات الآتية:

أولاً: إن الجنوب أرضاً وسكاناً كان حتى عشية 22مايو، يشكّل كياناً سياسياً وطنياً مستقلاً.

ثانياً: إن الجنوب، كدولة، قد شكّل مع الشمال، كدولة أيضاً، الكيان السياسي الجديد، أي " الجمهورية اليمنية"، وهو كيان يفترض أن يكون مختلفاً عن الكيانين السابقين.

ثالثاً: إن الكيان السياسي الجديد" الجمهورية اليمنية"، قد وجد بموجب أسس معينة متفق عليها من الكيانين السياسيين السابقين، ويأتي في مقدمة تلك الأسس: " اتفاقية الوحدة" و" دستور دولة الوحدة" المستفتى عليه.

رابعاً: إن المشكلات المختلفة التي اعترضت تجربة الوحدة منذ أيامها الأولى، لهي دليل قاطع على الخلل الذي رافق قيام كيان دولة الوحدة.

خامساً: لقد أكدت حرب صيف 1994م، وبما أفرزته من نتائج، على هشاشة الوحدة، والدليل على ذلك هو الانقضاض السريع على كل الأسس التي على أساسها قامت دولة الوحدة، وبكل سهولة.

سادساً: إن هدم تلك المقومات التي على أساسها تحققت الوحدة، وفي المقدمة منها تغيير دستور دولة الوحدة بشكل جذري، يعني ذلك مساساً بجوهر الوحدة ذاتها.

ومن هنا، وعلى هذا الأساس، واستناداً إلى هذه الحقيقة الساطعة، تأتي مطالبة الجنوبيين بضرورة إصلاح مسار الوحدة التي أنجزت في 22مايو 1990م، ولم تعُد موجودة في الواقع.

سابعاً: إن الواقع الراهن للجنوب وشعبه، يتجلى في الملامح الآتية:

1 - بعد أن كان الجنوب دولة يخشاها الكثيرون، صار اليوم بالكاد يتساوى مع أية محافظة من تلك المحافظات، التي كانت تشكّل بالأمس القريب، ما يسمى بالجمهورية العربية اليمنية.

2 - يتفوق الجنوب على الشمال من حيث المساحة والثروة، ومن حيث مساهمته في الدخل القومي للجمهورية اليمنية، ومع ذلك فإن الجنوب لا يتحصل إلا على جزء يسير جداً من هذا الدخل.

3 - يوجد نشاط منظم لتغيير التركيبة السكانية للجنوب، وبوسائل متعددة.

4 - يوجد نشاط منظم للاستيلاء على أراضي الجنوب، لصالح المتنفذين الشماليين، وغالباً ما يتم ذلك بالقوة حيناً، وبتزوير الوثائق حيناً آخر.

5 - يتم توزيع أراضي الجنوب بشكل عام، وعدن بشكل خاص على متنفذي السلطة، بأوامر من أعلى سلطة في الدولة، بحيث تصل قيمة بعض هذه الأراضي عند عرضها للبيع إلى نحو نصف مليار ريال، برغم أن ما دُفع في شرائها ليست سوى ملاليم.

6 - تم إفراغ الإدارات من الكوادر القيادية الجنوبية، بحيث تم استبدال الأغلبية العظمى من هذه الكوادر بأخرى شمالية، وكل ذلك يتم بالاستناد إلى شعار الوحدة.

7 - كل محافظي المحافظات الجنوبية، والقيادات العسكرية والأمنية، هي من خارج الجنوب. والأبشع من ذلك أنه حتى بعض الأمناء العامين لبعض المجالس المحلية، قد تم جلبهم من خارج المحافظات والمديريات، ومثال على ذلك: أمين عام المجلس المحلي لمديرية خنفر-أبين، الذي ينتمي إلى رداع.

8 - في أغلب الحالات، يتم التخلص من الأراضي المستولى عليها، وكذا العقارات التي تم إنشاؤها بواسطة البيع على آخرين. وهذا الفعل يدل على أمرين، وهما: إن عملية الحصول على هذه الأراضي لم تكن مشروعة، ولذا يكون من الأفضل لهم التخلص منها عن طريق بيعها، والاستفادة من عائدها في إقامة مشاريع أخرى، وغالباً ما تكون هذه المشاريع خارج الجنوب، وهو سلوك يندرج في إطار ما يُطلق عليه في الاقتصاد بغسيل الأموال، وهي جريمة يعاقب عليها القانون. أما الأمر الثاني، فإنه قد يكون هناك إحساس أو شعور عند هؤلاء، بأن وجودهم أو بقاءهم في الجنوب تحت مسمى الوحدة، ليس إلى ما لا نهاية، على اعتبار أن ما بُني على باطل، فهو باطل.

9 - نعم هناك حماس شديد في إنشاء خطوط طويلة من الطرق، تربط الشمال بالجنوب، ولكن هذه الطرق ليست لأهداف تنموية واقتصادية، بل لأهداف عسكرية وأمنية، حتى يتم الوصول إلى أية منطقة في الجنوب، وفي زمن قياسي عند الحاجة والضرورة، وذلك بالاستفادة من مجريات حرب 1994م.

أما فيما يخص الطرق الداخلية، فلا يمكن الحديث عن شيء مفيد في هذا الجانب. وإذا صادفت أن هناك مشروعاً لمد طريق داخلي في المدينة أو الريف، فتأكد أن في الطرف الآخر من هذه الطريق، توجد مزرعة مترامية الأطراف، أو شاليه أو فيلا بمواصفات راقية لأحد أو بعض متنفذي السلطة. ويعني ذلك أن هذه الطرقات المحكي عنها، لا تصب في مصلحة مواطني تلك المناطق، وأن هؤلاء المواطنين ليسو هم المستهدفين.

10 - أما بالنسبة لخدمات الكهرباء والمياه، فحدث ولا حرج، حيث صار الناس مشغولين ومهمومين بانقطاعاتها.

11 - ولدينا الكثير من التفاصيل، التي تبين حالة الجنوب عشية الوحدة، وكيف صار حاله الآن. ولكن هذا يكفي.

ودائماً عندما يتحسس الجنوبيون حالهم البائس، وحالة الذل والمهانة التي يعيشونها، فإنهم غالباً ما يتذكرون توعّد وتهديد الحاكم لهم في فترة الأزمة التي سبقت الحرب، عندما قال بـ " أنه سيجعل من عدن قرية". وقد فهم الجنوبيون يومها، أن المقصود هو الجنوب بشكل عام، ذلك لأن عدن بالنسبة لهم، هي رمزهم وعزتهم.

نعم، نحن اليوم مذلّون ومهانون على ترابنا، ولكن بالتأكيد إلى حين!!

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

زق المِهرة

● عزيزي القارئ:

ماذا لو قرأت إعلاناً في إحدى المطبوعات كتب فيه مايلي: مطلوب موظف لوظيفة محترمة على أن يكون المتقدم شديد الغباء، فاضي الدماغ، يسمع الكلام، منافق بدرجة امتياز، ويحبذ ان يكون خفيف الدم بدرجة زباج معترف به من مقايل رسمية. فعلى من يجد في نفسه المواصفات السابقة، الحضور إلى مقر الوزارة الفلانية التي يرأسها المسؤول قفل بن قفل وسيخضع المتقدم لاختبار عملي في الغباء.

عزيزي القارئ لا تستغرب فما سبق ليس «مزحة» لكنه طرح لظاهرة ادارية عجيبة لم تلفت انتباه احد اليها. فالكثير من المسؤولين في بلادنا يخشون الاستعانة بالكفاءات والعقول المحترمة في الوظائف الحساسة وهذا الخوف مبعثه خشية المسؤول الأول من تفوق موظفيه لذلك يستعين بالاعلان السابق للحصول على موظفين تتطابق معهم المواصفات السابقة. فتكون المحصلة محلك سر.

الاذكياء والقادرون على الابتكار واصحاب المؤهلات حالهم (واقف) بسبب رواج سوق «التنابلة» حتى في المجالات الابداعية كالفنون والتخصصات النادرة فيكفي ان تكون غبياً مع شوية نفاق على شوية زبج حتى تتبوأ مكاناً هاماً في إحدى المؤسسات وقد تكون محظوظا لو «انزق»، مسؤولا مهماً في الدولة بجمجمة فارغة لمحاربة كفاءة تبعث بإشارات خطر لعملية زق المهرة (بكسر الميم).

وحقيقة ان التسميات متعددة لهؤلاء مثل الديكور والدعاية واسماء أخرى غير أن «الكوز» هو اللقب الاكثر تداولاً لهذه العينات التي بدأت تتفشى في اجهزة الدولة واكثرها وضوحا في النواب الذين لا يهشون ولا ينشون في مؤسسات الدولة لكن يعيشون في بحبوحة من العيش لا ينالها اصحاب الكفاءات والقادرين على زق المهرة.

لا ادري أن كانت هناك دراسة مسبقة قد تناولت هذا الموضوع الغريب ام لا، لكن الاكيد ان الكفاءات واصحاب المؤهلات العلمية مشفرون في اطار برنامج خليك في البيت لأن السوق هذه الايام يحتاج لاصحاب الجماجم الفارغة. واللهم لا حسد.

●●●

الهجوم المبالغ فيه من الدكتور عبدالله الفقيه القلم الجريئ في الزميلة «الوسط» على شخص الاستاذ عبده بورجي والزج به في كثير من مواضيعه، يقلل من اهمية المواضيع التي يطرحها ويضعها في برواز شخصي خالص.

عن حقوق الإنسان

عيدي المنيفي

مازال قعيداً

بات اليوم قعيداً في بيته، لا يستطيع الحركة او العمل ولا حتى ابسط الاشياء التي بمقدور الاطفال فعلها، بعد ان كان شاباً لا يتوقف عن العمل اوالحركة رغم انه لا يستطيع ان يقرأ اويكتب شيئاً، فهو اخرس لكنه يفهم كل شيء وينفذ كل شيء.

سامي، شاب في منتصف الثلاثين من عمره بات اليوم عاجزاً عن الحركة والعمل ولم يستطع احد مساعدته منذ بداية مشكلته وظل مرمياً في احد اركان منزله، ولولا اللفتة الانسانية من بعض الاشخاص لظل مرمياً هناك ولربما قضى من العزلة وعدم الاهتمام.

منذ عديد اشهر وهو ينتظر ان يحصل على كرسي يساعده على الحركة والتنقل بعد ان دخل اسمه مؤخراً في صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وحصل على بعض الادوية ساعدته على اعادة بعض نشاطه وحيويته لكنه مازال قابعاً في احد اركان بيته، ربما ينتظر الموت قبل ان يصل اليه الكرسي المتحرك.

لست أنسى مساعدة بعض الزملاء في الصندوق وهم يُشكرون على ذلك ولمست فيهم الجانب الانساني في تعاملهم مع المعاقين دون استثناء، لكني مازلت انتظر متى سيحصل القعيد سامي على كرسيه المتحرك، اتمنى ان يكون قريباً.

شكراً أعزائي

انتقدني عديد من الزملاء وبعض القراء على ما كتبته في صفحة الشهر الماضي من اني احترم المدخنين باعتبار ان كل مدخن لعلبة سجائر سيدعم بخمسة ريالات للمعاقين، قائلين أني اساعد على التدخين اشكر الجميع، لكني هنا لست ادفع بالعديد من المدخنين للتدخين، بقدر مايهمني ان يحصل المعاقون على نسبتهم من شركات التدخين، ليستطيعوا ان يحصلوا على الرعاية والاهتمام لانهم مسؤوليتنا جميعاً.

في مدرسة الأمل للمعاقين:

ازدحام شديد، ومعاقون ينتظرون دورهم في المدرسة

يملكون أحاسيس مرفهة ومشاعر طيبة تجاه الآخرين، سريعو الألفة والحب لمن يزورهم، فزائرهم يحس بانجذاب نحوهم دون أي تكلف.

طلبة مدرسة الأمل للمعاقين ذهنياً، التابعة لجمعية الأمل لتأهيل وتدريب المعاقين ذهنياً، ورغم الامكانيات المتواضعة للجمعية، إلا أنها تقدم الكثير للاطفال ولبقية المعاقين ذهنياً علّها تعيد البسمة لهم بعد ان حرموا منها طويلاً، الزميل عبدالهادي ناجي علي، زار مدرسة الامل للمعاقين ذهنياً بتعز، وخرج بملاحظاته التي طغت فيها انسانيته وهو يتحدث عنهم..

خدمات الجمعية

يقول يوسف احمد سعيد القرشي، امين عام جمعية الأمل للمعاقين ذهنياً، ان الجمعية تقدم، إضافة إلى خدمات التعليم، خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم الادوية لذوي الاعاقة الذهنية والمصابين بالصرع والذين لديهم تشنجات ويحتاجون إلى أدوية بصفة مستمرة، فالجمعية -حسب القرشي- استطاعت ان توفر ادوية شهرية لـ(59) حالة بدعم وتمويل من صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، إضافة إلى تقديمها الكراسي الساندة التعليمية، بالتعاون مع مركز الاطراف الصناعية في مستشفى الثورة بتعز، والكراسي المتحركة، بدعم وتمويل من الصندوق الممول الرئيسي لعملية التأهيل والرعاية في جمعية الأمل، ووسعت الجمعية أنشطتها من مدرسة الامل الى فتح تأهيل تكميلي في المخا ومشرعة وحدان.

معوقات وعجز

بالنسبة للمعوقات التي تقف امام مدرسة ا لأمل يقول القرشي: ان اكبر المعوقات هو عدم وجود درجات وظيفية للكادر المتواجد في المدرسة، وهناك متطوع ولديه خبرة وكفاءة بعمل في الميدان منذ التأسيس بمؤهلات دراسية وعلمية كافية «بكالوريوس تربية في علم النفس وتخصصات اخرى ايضاً، ناهيك عن العجز في باصات نقل الطلاب حيث لدينا باصات ونحتاج إلى عدد 4 باصات اضافية سعة (16) راكباً لتغطية العجز وتوصيل الطلاب من وإلى منازلهم.

ازدحام

ليس ثمة رسوم تؤخذ من الطلاب باستثناء رسوم رمزية من المقتدرين في بداية العام -يضيف القرشي- هي رسوم تسجيل، ويتم استيعاب بعض الفئات المستهدفة القابلة للتعلم وتحت الانتظار (104) منهم. وهناك ضغط شديد على الجمعية لذلك نضع (18) طالباً أو (20) طالباً في الفصل الواحد بينما العدد المثالي من (5-7) طلاب حتى يستطيع المعلم او المعلمة التعامل مع الطلاب ولكن نتيجة الضغط الزائد استوعبنا عدداً كبيراً من المعاقين لكن ما زال العدد الكبير بالانتظار فهناك (77) من الذكور و (27) من الاناث، ويحصلون على الخدمات العلاجية والخدمات الطبية، حيث يأتون عند بداية التسجيل، والذي يعاني من صرع تصرف له استمارة أدوية اضافة إلى الافادة الطبية التي يجلبها من المستشفى، ونقوم بارسالها إلى صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.

يقول مدير جمعية الأمل ان عملية استيعاب الاطفال من سن الخامسة أو السادسة إلى (18) أو (20) سنة هذه الأعداد المتواجدة لدينا. ولكن كل ما كان الحفز مبكراً كان السن مبكرا ايضاً، كانت الاستفادة اكبر وكانت النتائج المتوقعة مع الطفل منذ البداية افضل.

لا دعم من احد

وعن الدعم المقدم من رجال المال والاعمال يقول يوسف القرشي «ليس هناك لفتة من أي شخصية لا من رجال الاعمال او غيرهم ودعمنا في الجمعية من صندوق رعاية وتأهيل المعاقين ولا يوجد احد يدعمنا في الجمعية. ورغم محاولاتنا التواصل مع العديد من الشخصيات لكنهم وجهوا دعمهم إلى صندوق رعاية وتأهيل المعاقين».

ويقدر الدعم المقدم 220 الف ريال شهرياً، نفقات تشغيل، اما بالنسبة للمعلمات فهي لا تكفي حيث تتقاضى المعلمة 8500 ريال شهرياً، لا تتناسب مع طبيعة شغلها ولا الجهد المبذول، لكنهن مقتنعات لأن رسالتهن انسانية أكثر مما هي مادية.

المركز الاول في الرياضة

حقق فريق مدرسة الأمل للمعاقين ذهنياً في الاولمبياد الخاص وعددهم (21) لاعباً وبمرافقة خمسة مدربين في الالعاب الاولمبية افضل المراكز، حيث حقق الطلاب المركز الأول في العاب القوى جري مسافة 200 متر، ميدالية ذهبية. 100 متر ميدالية ذهبية، 50 متر ميدالية ذهبية، والمركز الأول في الوثب الطويل ميدالية ذهبية، والمركز الثاني كرة اليد، ميدالية فضية، والمركز الثالث في رمي الجلة ميدالية برونزية.

صعوبة

المهمة صعبة جداً وتحتاج إلى صبر كبير، تقول المربية اروى محمد منصور: «إن التعامل مع المعاقين ذهنياً صعب ولكن اشعر بالحب وانا استمتع بعملي معهم.

اروى طالبت اولياء امور الطلاب ان يهتموا باولادهم ويتابعوهم ولا داعي لاخفائهم عن الانظار، ولا توجد مشاكل سوى العجز في الوسائل التعليمية، والادارة تحاول ان تفعل كل ما تستطيع، وتوفر الوسائل من البيئة وأكثر شيء في تعليم المعاقين هنا يعتمد على المحسوس.

تقول المربية، ذكرى طاهر صالح، مدرسة ومشرفة ومسؤولة تأهيل في الجمعية ان طبيعة العمل يكون في التأهيل والتدريب حتى يستطيع من يدخل المدرسة أن يخرج وهو مؤهل، ونستهدف في التأهيل الاجتماعي والاكاديمي في جوانب الاستقلالية حتى يعتمد الطالب على نفسه، وعندما يدخل الطالب المدرسة نعلمه المهارات الاستقلالية والمهارات الاجتماعية ليستطيع التعامل مع الناس وكيف يخرج إلى الشارع.

المربية ندى نعمان، تضيف اننا نقوم بتعليم الفئة كيفية القراءة والكتابة والاهتمام بالنفس من حيث الهندام والاكل والمظهر، ولو تعاون الاهل معنا -حسب ندى- لسهل علينا العمل وهناك تفاوت بين الاسر من حيث الاهتمام ونادراً ما تجد من لايهتم بإبنه. المنهج الدراسي هو تابع للتربية والتعليم ولكننا نأخذ الجزء الواحد بسنة.

احتياج

جمعية ومدرسة الأمل للمعاقين ذهنياً هي بحاجة ماسة إلى دعم ومساعدة مالية شهرياً حتى تستطيع ان تقدم خدماتها لكل المنتسبين اليه، من علاج وتأهيل وتدريب وغيرها من الخدمات إنها فعلاً بحاجة ماسة إلى رجال المال والكرماء كي يستطيعوا ان يعيدوا البسمة إلى شفاة اخوانهم المعاقين ذهنياً.

منحة يابانية لمعهد الايمان للمعاقين ذهنياً

● د. إيمان عنقاد

وقعت السفارة اليابانية ومعهد الايمان التأهيلي للمعاقين ذهنياً اتفاقية لمنحة يابانية مقدمة من السفارة للمعهد عبارة عن استيراد عدد من الاجهزة الطبية لعدد من اقسام المعهد.

وقالت الدكتورة ايمان عنقاد، مديرة المعهد، انه سيتم تجهيز مركز خاص بالتدريبات النطقية ويشمل المركز على الاقسام التالية:

1 - غرفة تشخيص وتحتوي على جهاز فحص القوقعة وجهاز تخطيط السمع الحر وفحص الاذن الوسطى والسمع العادي.

2 - معمل للعلاج النطقي ويحتوي على سماعات عالية المستوى تعمل بنظام F.M للتدريب النطقي الجماعي.

3 - تزويد عيادة العلاج النطقي بأجهزة خاصة لحالات الخنف والتأتأة.

وأوضحت «عنقاد» انه سيتم الاستفادة من هذه الاجهزة في علاج الاطفال الذين يعانون من ضعف السمع ومشاكل في الكلام واضطرابات في الصوت.

واشارت عنقاد إلى أنه سيتم تفعيل دور المركز بشكل أكبر من خلال الاجهزة المقدمة من السفارة اليابانية، بالاضافة إلى التواصل بشكل مباشر مع الشركة الاردنية التي سيتم استيراد الاجهزة منها بكل ما يخص تطوير وتفعيل المركز بعد تنفيذه وتفعيل دوره ونشاطه.

نتيجة لفقرهم المدقع

معاقون يستعطفون الناس بعرض اعاقاتهم في بيوت الله

■ خاص:

يوماً بعد يوم والعشرات من المعاقين يعرضون إعاقاتهم على المصلين في الجوامع وفي الاسواق الشعبية وفي اماكن كثيرة، ويومياً نرى حالات جديدة مختلفة الاعاقة الجسدية والذهنية والعقلية ورغم انهم، او من يقوم بمهمة «الشحاتة» لصالحهم، يريقون ماء وجوههم امام الناس إلا أن حالاتهم تستحق منا العون والمساعدة بعد ان تخلت عنهم الجهات الرسمية ولم تستطع ان توفر لهم ما يسد رمقهم أو يغنيهم عن سؤال الناس الذين يعطي البعض منهم ويمتنع ويسخر ويتهكم البعض الآخر، وتلك حالات نسمعها يومياً. إذا كان هو قدر المعاقين وليس لهم فيه ناقة ولا جمل وكان الاحرى بهؤلاء ان يكونوا في اماكن متخصصة وفي مدارس تعلمهم وتدريبهم وتؤهلهم ليكونوا اعضاء فاعلين في المجتمع اليمني، لكن اللااهتمام الرسمي بهم وفقرهم المدقع جعلهم يتجهون للشحاته عارضين اعاقاتهم لاسترقاق قلوب الناس ليعطوهم ما تجود به انفسهم.

ان المأساة كبيرة والمعاقون في ازدياد وليس ثمة من يستطيع ان يمنعهم من ممارسة التسول، لانهم لا يستطيعون ان يقدموا لهم شيئاً، من يستطيع هي الحكومة التي تخلت عن كثير من الشرائح، تستطيع أن تقيهم ذل السؤال وذل الحاجة.

لكنها لا تريد.. وتلك مأساة تضاف إلى مأساتهم.

رغم حجمه الصغير

ياسر يحلم بزوجة ووظيفة واشياء أخرى

■ أبين - ردفان عمر - 14 اكتوبر

تنكسر عند البعض حتى صور الاحلام، وعند آخرين تمحى من ذاكرتهم مساوئ الامنيات، لتبدو من وجهة نظرهم من المستحيلات، وذلك عندما تحوم حولهم رياح الظروف والعراقيل المنتشرة هنا وهناك في مرعى الحياة. إلا (ياسر) الذي يعلمنا -ورغم ظروفه احقيته في الحياة بما فيها من آلام واحلام وامانٍ مشروعة فهم يحلم بما يحلو له ويتمنى ما يشاء لأنه اصلاً موجود، عقلاً وروحاً وجسداً صنعه الخالق واوجده من عدم وشاء له ان يكون بهذه الصورة التي ارتضى بها صاحبها (ياسر) بل وحمد وآمن.

ياسر، لم يحلم ان يدخل حجم جسده الصغير في سباق موسوعة جينس للارقام القياسية، ولم يتمن الثراء ولا يستحب الرجاء اذا وصل إلى حد الشفقة والعطف ويحبذ المعاملة الحسنة والتقدير. فقد حلم بزوجة إلا أن حلمه اعتبره البعض مستحيلاً فقال: لا بأس المهم اني حلمت وهذا حقي. وتمنى ياسر وظيفة إلا أن مناه استكثرت عليه رغم ان عاملة التحويلة في التلفزة الجزائرية «عتيقة» تمر بنفس ظروفه تقريباً.. تمنى «ياسر» عجلة كهربائية ومازالت امنيته هذه في زنزانة الاستكثار، وتمنى زيادة مخصصه من التأمينات الذي لم يتجاوز الثلاثة آلاف ريال كل ثلاثة اشهر لكي يعيش في محافظة ابين عمره 31 عاماً له أخوان اثنان واربع اخوات واب وام، فارقهم في قريته ونزل المدينة كي لا يزيد من معاناتهم وهو بلا سكن ويتمنى اربعة جدران تقيه صقيع الحياة وحرها.

باصرة: جامعة الايمان التزمت الوضوح والشفافية في أعمالها وانشطتها

مواجهة ساخنة بين وزارة التعليم العالي والجامعات الأهلية

■ انس سنان

شهد التعليم الجامعي الاهلي في اليمن توسعاً كبيراً خلال العشر السنوات الماضية وتأسست خلال هذه الفترة (12) جامعة وكلية جامعية خاصة، غير أن هناك عدداً من الاشكاليات التي صاحبت هذه التجربة ومما يعاب عليها اهتمامها بالجانب الربحي المادي اكثر من الجانب الاستثماري الاستراتيجي. حيث ان الاستثمار في التعليم العالي استثمار في حياة البشر وإعداداهم وذلك يتطلب إعداداً نوعياً متميزاً وشروطاً تختلف عن أي استثمار في المجالات المختلفة و هذا ما كشفته اللجنة المشكلة من وزارة التعليم العالي لتقييم اوضاع الجامعات الاهلية.

واهم الملاحظات التي سجلتها اللجنة أثناء نزولها الميداني هو غياب التجهيزات العلمية في المعامل والمختبرات وكذلك عدم وجود مبان مصممة لاغراض تعليمية بالاضافة إلى ضعف المناهج الدراسية وعدم وجود هيئة تدريس متفرغة ومن ذوي الدرجات العلمية العليا، فضلاً عن وجود اختلالات كبيرة في قبول الطلاب وعدم وجود معايير واضحة تلتزم بها جميع الجامعات في ما يتعلق بالقبول والتسجيل. واكد تقرير اللجنة أن كليات الطب والعلوم الصحية لا تلتزم بالمعايير العلمية والموضوعية وتفتقر لأدنى المقومات لكي تصبح كليات اكاديمية قادرة على اعداد كوادر طبية تتعامل مع حياة البشر.

تقرير لجنة وزارة التعليم العالي فجر قضية ساخنة مع المستثمرين في مجال التعليم الجامعي ووضع الوزارة في المحك ازاء الاوضاع التي تعيشها تلك الجامعات.

عدم وجود قانون ينظم عمل الجامعات الاهلية وشروط انشائها ساهم في غياب الرقابة على عملها واعطى فرصة لتلك الجامعات لتعمل بمعزل عن الوزارة وساهم تأخير اصدار القانون والمصادقة عليه في مجلس النواب، لاسباب بعضها سياسية ربما، في استمرار الاوضاع كما هي عليه بل ازدادت سوءاً في المرحلة الاخيرة.

بعد صدور قانون الجامعات الاهلية منتصف العام 2003م كان امام الجامعات الاهلية اعادة تقييم نفسها وترتيب اوضاعها غير انها لم تعمل ذلك سوى البعض منها.

في الثلاثة الاشهر الماضية شهدت العلاقة بين وزارة التعليم العالي والجامعات الاهلية توتراً ملحوظاً بسبب اصرار الاولى على تطبيق قانون الجامعات واتخاذ اجراءات قانونية وفقاً لتقييم اللجنة المشكلة من الوزارة سابقاً، غير أن الجامعات الاهلية خضعت للأمر الواقع.

وفي رده على سؤال «النداء» عن استهداف وزارة التعليم العالي للجامعات الاهلية والعمل على التضييق عليها نفى الدكتور باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي وجود توجه مثل هذا الذي ورد في السؤال لدى الوزارة واكد باصرة ان وزارته ستقدم كافة التسهيلات والدعم للجامعات الاهلية التي ستلتزم بالقانون منوهاً بأنه لم يتخذ اجراءات خارج القانون ضد اية جامعة سوى سعيه لتطبيق قانون الجامعات الاهلية وقرارات مجلس الوزراء التي قضت بإغلاق كليات الطب والعلوم الصحية وفروع الجامعات في المحافظات في الجامعات الاهلية عدا المركز الرئيسي لكلية الطب بجامعة العلوم والتكنولوجيا بصنعاء.

● د. باصرة

واشار باصرة إلى أن كافة الجامعات الاهلية التزمت بإغلاق كليات الطب والفروع في المحافظات عدا جامعة واحدة.

وتعتزم الوزارة رفع ملفها إلى القضاء لإغلاقها بعد أن اصرت على تجاوز القانون وتحدي قرارات الجهات المختصة.

ونوه وزير التعليم العالي إلى أن الشهادات الصادرة عنها لن يتم الاعتراف بها والمصادقة عليها.

وعن الوضع القانوني والمنهج الدراسي لجامعة الايمان قال الدكتور باصرة: إن الوزارة امهلت الجامعة فترة زمنية محددة تنتهي منتصف يوليو الجاري لكي تتمكن الجامعة من تحديد وضعها القانوني وبرنامجها الدراسي واعتماد الشفافية والوضوح في انشطتها وفعالياتها المختلفة.

واكد وزير التعليم العالي ان لقائه بالشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس الجامعة الاسبوع قبل الماضي، اثمر نتائج طيبة منها التزام الشيخ الزنداني بالشفافية والوضوح بعمل الجامعة وتحديد البرنامج الدراسي وتسليم الوزارة كشوفات الطلاب الملتحقين بالجامعة والمتخرجين منها.

واشارإلى أن الوزارة تتابع مدى الالتزام من الجامعة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه منوهاإلى أن هناك بوادر إيجابية في هذا الجانب.

وتطرق وزير التعليم العالي لاوضاع الجامعات الاهلية، مشيراً إلى ان الوزارة عقدت لقاءات منفردة مع كل جامعة وناقشت معها الوثائق المطلوبة لاستكمال اجراءات تجديد الترخيص لمزاولة عملها، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الوزارة لن تمنح اي جامعة ترخيصاً اذا لم تستكمل وثائقها.

ودعا باصرة الجامعات الاهلية إلى الالتزام بالقانون والارتقاء بأدائها لكي ترتقي إلى مسمى جامعات قائلا: «نريد جامعات حقيقية تساهم في عملية التنمية وترفد المجتمع بكفاءات ومخرجات تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل وليس شقق مفروشة للربح السريع».

الصندوق الاجتماعي..
برنامج خاص للدفع بتعليم الفتاة

■ سعادة علاية

تظل مشكلة تعليم الفتاة من المشكلات القائمة والتي تتفاقم وتزداد كل عام نتيجة الظروف المعيشية والاجتماعية القائمة في المجتمع وتبقى دائما محط أنظار المهتمين ببرامج التنمية لتدخل ضمن سلسلة البرامج التنموية للدفع بعجلة التقدم في المجتمع، ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمساهمة مع وزارة التربية والتعليم بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لدعم التعليم الاساسي واستراتيجية تعليم الفتاة، وفي وفي هذه العجالة تسلط الصحيفة بعض الضوء على هذا البرنامج لأهميته.

يهدف البرنامج إلى رفع معدل التحاق الفتيات الريفيات بالتعليم الاساسي وتهيئة الفتيات في عدد من المحافظات في كل من قرى وعزل محافظة صعدة والحديدة، عمران والضالح، ويشمل عددا من المراكز في المحافظات، من خلال بناء القدرات الذهنية والجسدية لتصبح قادرة على تحمل المسؤولية وذلك بتوفير بيئة تعليمية تنمي قدرات التعليم والقيادة لديها.

ويستهدف البرنامج الفتيات بين سن (6-18) ومكاتب التربية في المحافظات المستهدفة والآباء والامهات والمراكز التعليمية في المديريات والادارة المدرسية والشباب والشخصيات المؤثرة ومتخذي القرار.

بلغ عدد المراكز المستهدفة في المحافظات (6) مراكز في عزلة ولد عياش محافظة صعدة (3) مراكز في عزلة المجاعشة محافظة تعز، ومركزين اثنين في عزلة الدامياً العليا، محافظة الحديدة، وبلغ اجمالي عدد الفتيات الملتحقات بالبرنامج (443) طالبة.

ينفذ البرنامج عدداً من الانشطة والمشاريع منها مشروع مراكز تنمية المهارات للفتاة الريفية ومشروع المهارات الحياتية والأندية الصيفية، ومشروع حملات التوعية، وبناء مدارس خاصة للفتيات بمساهمة الصندوق.

1 – بناء وترميم (7) مدارس للفتيات في السنة الاولى للبرنامج.
2 – تأثيث وتجهيز (7) مدارس للفتيات في السنة الثانية للبرنامج.
3 – تدريب المعلمين والمعلمات.
4 – إنشاء ودعم التكوينات الطلابية داخل المدارس.
5 – تأسيس ودعم الأندية الطلابية الصيفية.

■ ■ ■

جامعة العلوم التطبيقية:
ما نتعرض له في وسائل الاعلام وراءه مصالح ذاتية

وصف مصدر مسؤول بجامعة العلوم التطبيقية والاجتماعية بأن ما تتعرض له الجامعة من حملة في مختلف وسائل الاعلام انها ظالمة وغير موضوعية وتحركها مصالح ذاتية.

مضيفاً بأن الحملة بدأت تظهر عقب إصدار قرار من المجلس الأعلى للجامعات بإغلاق الكليات الطبية في الجامعات الاهلية في 2005/5/10والذي اعتبره المصدر مخالفاً للقانون رقم 13 لسنة 2005 بشأن الجامعات.

وأوضح البيان ان الجامعة لم تنجر وراء تلك الحملة التي تعرضت لها في وسائل الاعلام ولجأت إلى القنوات الرسمية في رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب التي اصدرت توجهيات تقضي باستمرار ممارسة الجامعة التدريس في كلياتها وفروعها وتصديق وزارة التعليم العالي على شهادات خريجي الجامعة إلا أن الوزارة رفضت تنفيذ تلك التوجيهات، وقامت بإجراءات غير قانونية وحملة تشهير وإجبار الجامعة على الإغلاق بالرغم من قرار النيابة بعدم الإغلاق لعدم وجود مخالفات، وقرار السلطة القضائية بعدم قانونية قرار الإغلاق.

وناشد البيان اصحاب الضمائر الحية إلى الوقوف إلى جانب الجامعة ضد ماتعرض له من إساءات متعمدة.

استئناف احتجاجات المعلمين

دعت نقابة المعلمين العاملين في الحقل التربوي إلى استئناف الاحتجاجات للمطالبة بحقوقهم واستحقاقاتهم القانونية لزيادة المرتبات وفقا لقانون الاجور والمرتبات رقم (243) لسنة 2005م. وجاءت الدعوة إلى استئناف الاحتجاجات بعد أن كانت قد توقفت خلال الاشهر الماضية.

ودعا البيان الصادر عن النقابة كافة العاملين في الحقل التربوي إلى العودة إلى الاحتجاجات السلمية والبدء بتنفيذ الخطوات التمهيدية الميدانية من اجتماعات ولقاءات ومهرجانات على مستوى المديريات والمحافظات وأمانة العاصمة ومن ثم القيادم بمسيرة كبرى يوم السبت الموافق 2006/8/5 في العاصمة، تبدأ من ميدان التحرير وتتجه إلى دار الرئاسة، بمشاركة مختلف المحافظات، للاعتصام هناك حتى يتم الوصول إلى تلبية مطالبهم.

.. والموجهون يحصلون على وعد رئاسي ويعلقون اعتصامهم

علق موجهو أمانة العاصمة هذا الاسبوع اعتصامهم الذي استمر ثلاثة ايام امام بوابة دار الرئاسة ابتداء من تاريخ (26-28) الشهر الماضي وجاء تعليق الاعتصام بعد حصولهم على توجيهات من رئيس الجمهورية بحل مشكلتهم.

إلى ذلك أجلت المحكمة السبت الماضي جلستها للمرة الرابعة للنظر في القضية المرفوعة من الموجهين.

يذكر أن آخر جلسة كانت قبل شهر تقريباً وطلب فيها القاضي من محامي الوزارة ملفات الموجهين المتظلمين ثم حدد موعداً للجلسة القادمة بتاريخ 6/10 إلا أن الموجهين فوجئوا بتأجيل الجلسة 3 مرات متتالية كان آخرها السبت الماضي.

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربكِ راضية مرضية، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»
صدق الله العظيم

خالص العزاء وعظيم المواساة نتوجه بها
الى أسرة الفقيد الشاب الزميل

عابد العسيلي

السكرتير الفني لصحيفة «النهار»

الذي استشهد مساء السبت الماضي برصاص غادر في إعتداء آثم في مسقط رأسه قرية بلاد القبائل مديرية الحيمة الداخلية محافظة صنعاء

سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته وغفرانه ويسكنه فسيح الجنان وأن يلهم أهله وذويه وأصدقاءه وزملاءه ومحبيه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

محمد الغباري، سامي غالب، طارق السامعي، سليم الخطيب، وأسرة «النداء»

«اقتل كلباً واحصل على 500ريال»

في بلدٍ بلا مصحات نفسية، المجانين إلى السجن!!

■ علي الضبيبي

«على كل كلب 500 ريال يا نعمة الله دومي» هكذا قال أحد سائقي سيارات البلدية بعد أن قتل كلبة وصغارها الخمسة بإبر سامة، ثك رماهم على «قلاب القمامة»، سألناه متعاطفين مع الضحية التي قتلت وجراؤها فأجاب بذلك. أحد الناس المتألمين خاطبه: «حرام يا ابني حرام»!! فرد عليه «حرام عليكم انتم تمنعونا من طلبة الله، تشتو نموت جوع».

حملة شنتها أمانة العاصمة في الفترة الماضية ضد أصحاب العربيات، والبيوت العشوائية واصحاب الموتورات والكلاب والمتسولين.

ويبدو ان في أجندة الأمانة حالياً تنظيف الشوارع من المجانين والمختلين عقلياً الذين لا مأوى لهم سوى الشوارع وأرصفتها.

فقبل يومين لوحظ في احد الشوارع حملة عسكرية لملاحقة كل المجانين المبعثرين على جانبي شارع الزبيري القريب من سور صنعاء القديمة النائمين منهم والمتجولين في صورة «كوميدوتراجيدية» تبعث على الضحك والحزن في آن.. أحد الناس حلل الموضوع: «قدروا ليش وقفوا ملاحقة العربيات والموترات ورجعوا يلاحقوا المجانين لأن الانتخابات قريبة وعاق والديهم (المجانين) ما عندهمش بطائق انتخابية أو عندهم بطائق بس ما خرجوش المسيرة وهم خايفين لا يرشحوا بن شملان».

القضية تبدو مؤقتة وعلينا أن نعذر الحكومة خاصة إذا كان هناك ضيف كبير سيصل إلى اليمن ويشاهد عن يمينه وشماله اعداداً كثيرة من اليمنيين يفترشون الرصيف وآخرين يضربون الشوارع إلى حيثما نهاية.

«يا جماعة الحكومة ما قصدهاش تزعجهم أو توقظهم من نومهم بس تضيّفهم في السجن بكاسة شاي وبعدما يسافر الضيف تردهم إلى مواقعهم سالمين أو تدي بدلهم». هكذا علق أحد المواطنين ساخراً من الحكومة.

الحملة المنظمة ضد المجانين بحاجة ماسة إلى عقلاء يتضامنون معهم فهؤلاء مواطنون إستبد بهم الضعف والمرض وحولتهم الحياة إلى مشردين في الشوارع ونزلاء على كل الأرصفة التي لم تعد مكاناً آمناً لهم اليوم بعد نزول الأمن ومطاردة العسكر لهم باسلوب همجي مجنون تحت سياط الضرب العنيف (الدهف) اللاإنساني، فهؤلاء المواطنون ليست لهم نقابة تدافع عنهم ولا أسر أو حزب أو.. ولا يستطيعون الاعتصام امام مجلسي النواب او الوزراء، ولا توجد المصحات النفسية التي يمكن ان يساقوا اليها.. فالقضية انسانية بحته تتطلب الدفاع عن هؤلاء الناس المعذبين في وطن لم يعد للجميع كما عهدوه زمان، ليس بعيداً ان يكون احدنا على قائمة المرشحين للأرصفة ليواصل المشوار، ويكمّل المسيرة.

مظلومية عمرها 30 عاماً

عن عدن الموهوبة الأزلية للغرباء

■ محمد العلائي

«عدن للعدنيين» شعار غوفل به العدنيون ولم تكن هناك أية ضمانات وشواهد تمتن من يقينيته وصدقه، هكذا هي عدن لم تكد تفق من صدمة شعار حتى تُباغت بصدمات تالية.

ليست للعدنيين مُذ خلقها الله، موهوبة للغرباء أياً كانوا، لكأن سراً جيولوجياً يلفها كعنصر جذب واستقطاب لمن ليسوا أهلها.

إذاً لا هي كذلك ولا اليمن بالتالي، الأخيرة كُبِّست جملة -مع عدن أيضاً- لحساب خرج الرئيس الشعبي العام لاحقاً، والأولى بالتجزئة.

استدراج الكابتن هنس للعدنيين لم يكن الأخير، فعدن، المدينة، تضطجع «كما لو كانت انثى في حالة حب» مغوية ناظرها وباعثه لديه شهوة الاستيطان والبسط القسري.

ما إن حُررت من نسل المحتل هنس حتى ولجت مرة أخرى تحت وطأة ايدولوجيا التأميم والاستحقاق ليغدو العدني هو وما يملك للدولة، ثم لما لم تفق من اغفاءة الإغواء الناعم، ووجهت بشعارات ما بعد الوحدة التي لم تتعد كونها شراك مضافة لسابقاتها كان ملقوها يعون جيداً امكاناتها في التقام ممانعة العدني لو تحصلت.

لابد انه على شطوط عدن المليئة بالبهاء والسحر تكمن روح شريرة تستلب نبل الوافد وتمنحه غريزة بدائية طمعية، ليس الغريب الوافد وحسب، بل زائداً عليه طغيان ابنائها الذين يتبادلونه بمايكفي من الاحتراف.

اراضي وعقارات المدينة مشاعة، يا لبؤس الأقدار! كل ما فيها متخم عدا الملاك الاصليون اقحموا في دوامات عاصفة لاستعادة ما كان لهم.

سيكون، لاحقاً، لهذه المأساة، في وسع المرء أن يرى كم يبدو العالم عدمي وكالح، ان يصغي للحظة مختنقة هابّة من الجنوب، ان يرى صيغة غير منسجمة وكما غير عادلة وفي وسعه ألا يحزن بل يشاركنا الصراخ.

لحظة عدمية لها قرابة الـ30 عاماً ومنتسبوها لا يعتقدون «أنه يوجد في هذا الكون رجلاً واحداً يحترم نفسه ورجولته سيكون فخوراً بأنه صادر على 6 اطفال اموالهم وممتلكاتهم وحرمانهم من مصدر دخلهم بعد مقتل ابيهم العام 1967م». بهذه اللغة المترعة بالندب والنواح عبر ورثة عبدالرحمن خان عن مظلوميتهم.

لم يعيروا حجم الناهب وغطرسته اي اهمية. وعوضاً عن القنوط راحوا يداوون جراحهم بالأمل الحذر.. غشي اليأس عديدين إلا هم لم يستسلموا، بل واصلوا بروح عدنية رزينة نفخ روح الحياة لقضيتهم لئلا تموت.

من 30 عاماً وممتلكاتهم التي سنجملها تالياً مؤممة رغم ان مؤممها السابق - الحزب الاشتراكي- آل إلى حزب مدني حضاري يؤمن بالملكية الخاصة والحياة العادلة، فورث عنه خاصية الاستحواذ حزب يدعي غير ذلك، ليس بالخطاب وانما بالقرارات والقوانين.

واملاكهم التي تسربت من ايديهم هي بالتتابع، كما حصرتها رسالة وكيل ورثة الشهيد خان إلى المحافظ السابق لعدن:

- مسبح جولد مور (خليج الغيل الآن) وهو عبارة عن مسبح وناد متكامل الادوات ألحق بوزارة السياحة بداية، تلاها المجلس الاعلى للرياضة سابقاً، ثم أخيراً بأمن الدولة قبل الوحدة «الامن السياسي» حالياً. الأخير ما ان سمع أن المسبح سيعاد لاصحابه حتى سارع بتأجيره وتغيير اسمه من جولد مور إلى خليج الفيل.

- فندق سيفيو هوتيل -خورمكسر: فندق شهير أضيف لفائدة وزارة السياحة لتديره ثم سلب ونهب في تسعينيات القرن المنصرم وهو الآن في حكم المدمر ليس أكثر من خرابة مهترئة.

- منازل سكنية موزعة في كل من التواهي وكريتر، أممتها وزارة الاسكان في السابق ولا تزال كذلك.

- بقع سكنية عدد (7) في المنصورة.

إن احداً لم يعبأ مطلقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 1992 الذي قضى باعادة الفنادق والمنشآت السياحية إلى ملاكها الاصليين.

وفي 94م أصدرت قرارات كانت حاسمة لمن سمع بها غير انها ذهبت ادراج التطنيش.

شقيق ورثة خان الأكبر وافاه الموت مكظوماً، ارهقته المتابعات المضنية مخلفاً مصفوفة بلاغات وشكاوى وشهادات ومناشدات صحفية.

وإذ ساق وكيل الورثة، محمود عبدالرحمن خان، براهين وثبوتات قاطعة ودالة على احقيتهم، ابدى غيضة وسخطه من قيادة المحافظة التي قال انها دائماً ما تتساءل عما اذا كانوا «يريدو الكعكعة كلها» دفعة واحدة؟!

وذهب في رسالته للشعيبي مطلع هذا العام واصفاً ما لحق بهم من خسائر مادية ومعنوية وما لاقوه من أذية وضرر. مضيفاً: «لقد كان عزاؤنا فيما مضى ان قرار التأميم كان عامًّا طبق على الجميع نظراً للظروف الاقتصادية للدولة التي مرت بها آنذاك» مذكراً «أنه لن تخلى المسؤولية بمجرد اصدار قرار غير قادر على معالجة «جروح وآلام» 30 عاماً زعت في نفوسنا كرها، حد تعبيره.

لديهم نقمة خبيئة فضلوا إبداءها الآن بعد هدوء مقهور لم يثمر شيئاً. والنداء إزاء ذلك اتصلت بذوي عبدالرحمن خان فأكدوا ما جاء في الرسالة التي اتهمت الجهة الموكلة اليها مهمة الفصل في شأن الممتلكات بالوقوف إلى جانب المغتصب.

واردفت بالقول: «إن التلاعب والمماطلة تسبب في اعاقته الخصم علينا واعطائه الوقت الكافي لاحداث تغييرات واضافات في مسبح جولد مور وتسميته بـ«منتجع خليج الفيل».

وناشدوا رئاسة الوزراء النظر في مظلوميتهم التي طال امدها وإعادة الحق لأهله.

إنه ليس اشد على الانسان من ان يرى أملاكه تستثمر وتدر ارباحاً في حين أنه يصارع طواحين الفقر والحاجة.

alalaiy@yahoo.com

تقاعد أم تقعيد؟

حامل دكتوراه في «اليمنية» يحال للمعاش مبكراً!!

استغرب الدكتور فاروق عبدالله حسين حمزه «دكتوراه في علوم الطيران» من مذكرة مدير الشؤون الادارية في «اليمنية»، تقضي بفصله من عمله وإحالته إلى التقاعد دون بلوغه الأجلين. وطالب في رسالة إلى رئيس مجلس إدارة «اليمنية» الكابتن عبدالخالق القاضي بإعادة النظر في الموضوع خاصة وأنه في أحسن صحة وأحسن قدرة على العمل كما جاء في الرسالة بتاريخ 27 يونيو الفائت. وقال: «إذا كان هناك قرار بفصلي من العمل، لأسباب أخرى لا أفهمها، فإنني اطالب بجميع مستحقاتي ومنحي درجتي اللاحقة المستحقة الخاصة بالتقاعد، إلى جانب توظيف احد اولادي في اليمنية كحق انساني حتى لا تبقى الاسرة من دون موظف وتتعرض للجوع».

وهدد حمزة باللجوء إلى من ينصفه من تلك الاجراءات التعسفية -حسب رسالته- في حالة عدم الاستجابة لمطالبه.

مقاول يفرض اتاوات على الأهالي في يريم

منذ عدة شهور تعثر العمل في مشروع كهرباء «إرياب» بمديرية يريم بسبب اصرار المقاول المنفذ للمشروع، الذي يمول من الحكومة الاسبانية، وقف العمل، أو تغيير إتجاه المشروع مالم يقم الأهالي بدفع مبالغ مالية معينة في مقابل نصب الأعمدة ومد اسلاك الكهرباء.

الأهالي في قرى الشعوب تحديداً شكو من الابتزاز الذي يتعرضون له على يد المقاول الذي سبق وان حرر تعهداً بعدم تغيير اتجاه المشروع او وقف العمل في القرى التي لا تقوم بدفع تكاليف الاقامة ونفقات التغذية للعمال.

وحسب هؤلاء فإن الرجل قام بنقل اعمدة واسلاك الكهرباء من قراهم إلى قرى بعيدة، وباتجاه عزلة بني الحارث؛ لان الاهالي هناك استجابوا لمطالبه وقاموا بدفع مبالغ مالية كبيرة. الأمر مطروح امام وزير الكهرباء د. علي مجود لوضع حد لمثل هذه الممارسات.

مواطن مطالَب بهدم منزله تنفيذاً لحكم إبتدائي

■ «النداء» - إب:

«أن يبت في تنفيذ حكم إبتدائي بموضوع لم يمنح صاحبه فرصة الاستئناف فهذا أمرٌ مخالف لمواد القانون وأعراف القضاء».. هكذا علق قانونيون ووجهاء ومواطنون عندما وصلت الاطقم العسكرية إلى فناء منزل الكابتن احمد الضراب بغرض إزالته تحت مبرر تنفيذ الحكم، الأمر الذي أثار غضب المواطنين الذين أصدروا بياناً باسم ابناء مدينة إب نددوا فيه بالعملية مطالبين بإعطاء المذكور فرصة الاستئناف وناشدوا فيه النائب العام إصدار أوامره بوقف التنفيذ.

البيانأتهم نيابة الأموال في المحافظة بإطلاق سراح أناس قاموا بنهب اراض وأموال اوقاف يقال انها تتجاوز مئات الملايين.

في الوقت الذي سرعان ما تقوم بتطبيق احكام جائرة وابتدائية ضد ضعفاء منحهم القانون حق الاستئناف.

يذكر أن الضراب كان قد أودع السجن، بحجة رفضه هدم منزله تنفيذاً للحكم، مع ان جزءاً من الارض يدور حوله الخلاف ويستوجب إزالته.

وحسب مصادر محلية فإن هناك جهات مقربة من احد المتنفذين تطالب بإلحاح بتنفيذ الحكم.

تعتبر الشاشات التي تقوم ببث مباريات مونديال كرة القدم -ألمانيا 2006، ظاهرة جديدة على عشاق وجمهور المستديرة الساحرة الأكثر شعبية في اليمن. عشاق اللعبة في اليمن في قلب الحدث المونديالي بعد أن عانوا الأمرين: التشفير، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي. مباريات المونديال شاشات عملاقة ومقاه ومنتزهات وبحث بكافة الوسائل عن قنوات رياضية.

«النداء» ترصد متابعة أحداث المونديال في بعض محافظات الجمهورية.

لأول مرة في اليمن

شاشات عملاقة لعرض أحداث المونديال

● صنعاء - طلال سفيان

انتشرت العديد من الشاشات العملاقة في أمانة العاصمة لنقل الأحداث الحية لمباريات بطولة كأس العالم المقامة حالياً في ألمانيا وبمساهمة كبيرة لوزارة الاتصالات. الكثير من المتابعين لمباريات المونديال اكتظت بهم مدرجات ملعب الظرافي ومدرجات المدرسة الفنية وحديقتيْ: السبعين والثورة، وناديي: الأهلي و22مايو، عبر شاشات نصبت لهذا الحدث الهام، إلى جانب قيام العديد من الصالات الخاصة والمنتزهات والاستراحات والفنادق والمطاعم والمقاهي بتوفير عرض ونقل وقائع مباريات المونديال وبأسعار تتراوح ما بين (100-200) ريال للمباراة الواحدة.

وأمام خصوصية الفرق الكبيرة في المونديال كان الإقبال الجماهيري الكبير على ساحات عروض نقل مباريات المونديال في أوجه وذروته بعد انتهاء امتحانات الشهادات العامة والجامعية فخلال نقل وعرض مباراة السبت الماضي المقامة بين البرازيل وفرنسا اكتظت مدرجات ملعب الظرافي عن آخرها مما أدى إلى انهيار مظلة المدرج الشرقي والذي أدى إلى جرح اكثر من عشرين مشاهداً بجروح طفيفة وكانت ساحة حديقة الثورة تشهد أعمال شغب قام بها البعض بهدف السرقة بعد تدافع الجمهور. وكان لأماكن وساحات عرض. نقل احداث المونديال منافع اخرى للمحلات التجارية المجاورة وللباعة المتجولين وسائقي الاجرة. حراك المونديال شهد ارتفاعاً حاداً في مبيعات الادوات الرياضية ومحلات الستلايت والاجهزة التلفزيونية والمولدات الصغيرة للكهرباء التي قطع الإنطفاء المستمر لتيارها انفس لحظات المتعة المونديالية.

● تعز - أحمد زيد:

في الحالمة تعز اصبح حلم المشاهدة لأحداث المونديال أمراً يسيراً، وبفضل أنامل محلية اهتمت بمسألة البرمجة والمتابعة المرئية لفضائيات العالم من خلال تحويل الانظار نحو أقمار الحدث المونديالي كخدمة للمهتمين بالشأن الرياضي، استطاع ابناء الحالمة كسر شفرة الاحتكار وإيجاد بعض الطرق لملاحقة عرس الكرة العالمي وباتت «قمة العروس» بجبل صبر هي إتجاه التحول نحو القمر الافريقي الذي كان ينقل أحداث المتعة المونديالية حتى عاد مجدداً للتشفير مع مراحل الدور ربع النهائي. الحالمة تعيش مع الحدث عبر شاشات: ملعب الشهداء ونادي الصقر ونادي تعز السياحي وشاشة باب موسى التي نصبت للجمهور بدعم من رجل الأعمال محمد مهيوب. فيما كانت النسوة وحدهن من حرم من حلاوة ومتعة اجواء وروعة الشاشات العملاقة على الرغم من منغصات الإنطفاء المتكرر للتيار الكهربائي المتزامنة مع أوقات عرض المباريات.

● عدن - عيسى بن هود:

يرتبط أبناء عدن مع العرض المونديالي منذ نهاية السبعينات، مشاهدة حية لمباريات المونديال عبر الشاشات العملاقة التي نصبت في كل مديرية، عروض ومهارات الأطفال في فنون كرة القدم تؤدي امام شاشة المونديال في ساحة العروض بخور مكسر، اجواء حارة ترتفع مع حرارة مباريات المونديال، توصيلات شبكية للفضائيات الرياضية تنقل الاحداث للأحياء والمساكن باشتراكات رمزية، ألوان واعلام بلدان المونديال تصبغ بها الوجوه، فيما تكتسي عمارات عدن بأعلام وصور منتخبات ونجوم المونديال، مدينة عدن فريدة في المونديال، حيث يتنفس ابناؤها عشقاً وتاريخاً لكرة القدم.

● الحديدة - محمد صبري:

قبل أحداث المونديال عاش ابناء عروس البحر الأحمر كذبة اوهام شاشات عرض مباريات المونديال، وعلى مسافة بعيدة نصبت وزارة الإتصالات شاشة عملاقة في ساحة العروض الواقعة على طريق «المخا» الساحلي الجديد، فيما لم يغامر اصحاب المنتزهات والاستراحات والمقاهي باستثمار نقل الحدث المونديالي، وتابع الكثير من ابناء الحديدة البطولة عبر توصيلات المشتركين بأجور زهيدة وصلت قيمتها إلى (500 ريال يمني) وبقيت إيجابية أعياد الوحدة الماضية بعدم انقطاع التيار الكهربائي.

● إب - ابراهيم البعداني:

تكتظ مدرجات ملعب الشهيد الكبسي عن آخرها، خلال الامسيات المونديالية، بجمهور نابولي، وهذا ما يعرف به عاشقو الكرة في اللواء الأخضر الأكثر تعصباً لمنتخبات البرازيل والارجنتين وفرنسا، فيما تمتد على طول شارع تعز مقاه مونديالية، وحدها الأمطار والانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي تقف حائلاً امام متعة المشاهدة.

● الضالع - صالح ناجي:

في مدينة الضالع تنتصب شاشتان عملاقتان وفرتهما وزارة الاتصالات والمعلومات، الأولى احتوتها اسوار نادي الصمود والثانية كانت على ساحة منطقة الحدود التي تبعد عن عاصمة المحافظة 4 كيلو مترات. فيما قام العديد في القرى بالاشتراك عبر كروت شبكة قنوات «A.R.T».

صورة من الواقع

سميرة الصباحي

لك الله من ذات منزل في قلوب العالمين السالكين.. كم منَ الأرواح تهفو لرؤياك طول السنين! وكم من عقول تفكر فيك كأنك هدى العقول! وكم من بطون تضور جوعاً لإشباع نفس بنظرة إليك تروي ظمأ العاطشين! وكم من أياد تقلبك من حين لحين! وكم من قدم تسعى وراءك السعي الحثيث! فترفعك حيناً وتحفظك حيناً بغية حظ أكيد، وكم من أنظار تطلعت لفوزك نجماً تألق في الخافقين.

فكم أنتِ حبيبة لشمس طفولة الحالمين، ومع الناشئين الناهضينَ لك صحبة الخالدين! وكل الفئات لمسمع صوتك حال الاسير، وكل جليس لقاتِ السموم.. قد نسي لذة النفس من فرط فحواك العجيب.

لأجلك، ولرفعتك ومكانتَك، نرى حلَقَ الناظرين؛ في كل حي، ومتجر، ومقهى، ومأوَى، وشارَع قد ملئ بالراغبين المتابعين اللاهفين.. وفي كل منزل لك زاوية هي محضن للجالسين الناهمين.

واجمل منه أن ترى شاشة كبرى أو صغرى تعلو كل مبنى في كل حي للناظرين.. جماعات، مشرئبة أعناقهم كأنهم إلى نصب يوفضون كأنهم سرب نحل قد حام حول الزهور لينتج شهداً فيه شفاءً للعالمين.

هي الهمة والعزيمة والإرادة قد دفعت بالجموع، جموع الفئات نحو المسير، هي الكرة ياصحاب قد اخذت بشغاف القلوب.. هو المونديال، له في كل نفس مأوى حبيب رغيد هي المحبة الغامرة وحب الفضول، قد تزينت في النفوس لنيل العلو وكأس النجوم.. هي الكرة التي اصبحت ملهى لكل طالب قد جد في حسن المسير، فأي نجاح ينال الفتى، وأي علوم تنير الطريق، أليس لذلك وقت مناسب لحسن النظير.

فيا لها من همة قد حشدت جموع الجموع.. واجمل منه همسة، تذوقها في حشود النمل طول الفصول، وأبهى منه بكور الغراب في كل يوم له جولة، وأندى منه ذهاب الطيور خماصاً في كل يوم وفي لحظها تغدو بطاناً.

ومهما حشدت من جموع؛ فهي همسة آنية تزول ومالها من مكوث، فوا أسفاه ملء الجفون، على آهة ليس لها من دوام! وواحرَّ قلبا.. على كل نفس تذوب كما يذوب الملح في المياه! فياليت شعري من همة تدوم في كل حال، ولها في كل لحظة حسن المقال، وياليت شعري من كتاب له حَظوَة عند تيك الجموع «كتلك الكرة» فتغدو بلادي شعاع المعارف وباب العلوم، ويغدو شعبي ضوء القمر، فلا للأفول، ولا للخمول، ولكنها همسة لها حال القمر، لمزيد من الوقود وجُل الضياء، وللسفن شعبي نجوم السماء، به يهتدون.

الاحد القادم.. نهائي اوروبي لمونديال2006

الطريق إلى برلين ليست مفروشة بالورود

ألمانيا بكل عراقة تاريخها، بكل الأساطير المستقرة في ثنايا ذاكرتها، مازالت تغلي في صيف 2006. ففي الدور الأول للمونديال ابتسمت الفرق القوية على الرغم من عذابها أمام الفرق الصغيرة، إلا أنها لم تخيب الظن ووضعت اقدامها في الدور الثاني.

المجموعة الأولى: شهدت حضوراً جماهيرياً مكثفاً بسبب تواجد المنتخب الألماني، صاحب الأرض والجمهور، الماكينة الألمانية استطاعت ان تفرض إيقاع تروسها عبر ثلاثة انتصارات، فيما كانت الإكوادور تضمن لها مكاناً في الدور الثاني لأول مرة خلال رحلة مشاركتها عبر اهداف الموهوب «دلغادو» والقناص «تينوريو».

المجموعة الثانية: تصدرها الانجليز -بلا إقناع- بعد ان تخطوا الباراغوي وتريندياد بفارق الخبرة، وعانوا وتعذبوا ليتالوا تعادلاً عادلاً أمام السويد التي تأهلت للمرحلة الثانية برفقة الانجليز.

المجموعة الثالثة: بتميز وجدارة، سيطر راقصو التانجو الارجنتينيون على اجوائها بعد ان ظهروا في أحلى لحظات انتعاشهم، وبدت الطواحين الهولندية في اسرع لحظات دورانها، وودعت صربيا ومونتينغرو، ومعها كوت ديفوار، المونديال بلا أسف.

المجموعة الرابعة: فاجأ البرتغاليون الجميع بتألقهم ومستواهم الكروي الرائع ليتصدروا المجموعة عن جدارة واستحقاق بعد ان انحنى فتيان البرتغال احتراماً لمدربهم البرازيلي «سكولاري» الذي نقل الـ«فوتبول توتال» البرتغالية إلى عالمية أشرقت شمسها على مونديال 2006. وأكتفت المكسيك بدور من يعرف من أين تؤكل الكتف.

المجموعة الخامسة: غابة في الإثارة والندية؛ بقيت هوية الفرق المتأهلة عنها مجهولة حتى اللحظة الأخيرة: الطليان عادوا إلى عقليتهم الدفاعية التي مكنتهم من نيل البطاقة الاولى للمجموعة. فيما اثبت الغانيون انهم ليسوا بالأسماك الصغيرة السائغة في أفواه حيتان كرة القدم، بعد ان ابتسم زملاء «اساموه» بالصعود؛ وكانت المفاجأة تسقط كالصاعة على رؤوس التشيك بعد الإقصاء المبكر.

المجموعة السادسة: تنزه البرازيليون ولم يجدوا اي عناء في تخطي كرواتيا واليابان، واستراليا التي قدمت فريقا مذهلا رافق البرازيل إلى الدور الثاني.

المجموعة السابعة: استطاع السويسريون ان يقدموا عروضاً جيدة توجوها بصدارة المجموعة. فيما تمكن الفرنسيون من التأهل بشق الأنفس بعد تعادلين وفوز يتيم على توغو التي غادرت المونديال من دون رصيد يذكر.

المجموعة الثامنة: بهدوء وثقة تصدر الأسبان بقيادة العقل المفكر «فرناندو توريس»، ورافقتهم اوكرانيا بقليل من الجهد على حساب منتخبي تونس والسعودية الذين افتقدا للخيال الهجومي الخصب.

مواجهة الكبار

مباريات الدور الثاني رسمت حدود الفرق الصغيرة الطامحة، فكانت الكلمة الفصل للخبرة..و بدت الصورة تتضح رويداً.. رويدا.

الماكينة الألمانية لم تبذل مجهودا كبيراً لتخطي العقبة السويدية التي بدت هشة ومبعثرة وتائهة وخائرة القوى وكأنها استنفدت كل مخزونها في الدور الأول.

وفي موقعة تقنية مميزة انتقلت حظوظ الفوز فيها بين الفريقين أكثر من مرة حتى استطاع في النهاية، ومع الأنفاس الأخيرة للمباراة، المشاغب الأرجنتيني «رودريجيز» ان يهز شباك الأزتيك المكسيكي ويدفع بلاده لمتابعة المنافسة.

فيما توقفت المغامرة الاكوادورية امام ركلة «بيكهام» الذي قص اجنحة نسور الانكا ليغادروا المونديال وسط إعجاب الجميع.

عندما يلتقي البرتغاليون والهولنديون فإن اللقاء يكون ثأرياً فقط. لقاؤهما هذه المرة هو الأكثر خشونة في تاريخ مباريات كأس العالم على الإطلاق، فبعد أن تمكن رئة الفريق البرتغالي «مانيش» من خطف هدف للذكرى، خطف الحظ الردىء صغار الهولنديين في أم المعارك الأوروبية.

وبضربة جزاء طليانية نفذها الأمير «توتي» أعقبها دفاع صلب للأزوري، عاد السوكروز الاسترالي إلى وضعه الطبيعي، فيما كان الديناميت الاوكراني يحقق تأهلاً تاريخياً بعد ان جر السويسريين إلى ضربات الترجيح التي رجحت كفته واوقفت دقات الساعات السويسرية.

وبعرض واقعي مع القليل من المتعة والكثير من الجدية، أحبط البرازيليون مفعول مفاجأة البلاك ستارز الغاني الذي سقط بثلاثية في حبائل السامبا.

وبتصريحات ساذجة للصحافة الاسبانية التي وعدت بنتف ريش زملاء «زيدان»، چندلهم الديوك بثلاثة أهداف لن ينسوها سريعاً.

صفعة المانشافت... وعقدة الديوك

وداعاً للرومانسية، وأهلاً بالواقعية المبرمجة والراضخة للمنطق الكروي العالمي الجديد، إذ لم يعد الإمتاع يقود إلى منصة التتويج، بل أصبح الطريق الآمن نحو اللقب هو القليل من الرومانسية والكثير من الواقعية.

ففي دور كسر العظام (ربع النهائي) سقطت فرق قوية وعريقة، وبعنف، أمام منتخبات أكثر واقعية. فقد دفعت الارجنتين ثمناً غالياً لحماقة مدربها «بيكرمان» الذي رضخ لصفعة المانشافت الألماني بعد عاصفة ركلات الترجيح. فيما قاد الطليان خصومهم إلى مباراة هجومية أخاذة بثلاثية هزت الشباك الاوكرانية. وبقي الاسد الانجليزي العجوز يصارع حتى الرمق الأخير ليسقط بعدها امام الضربات الترجيحية لطيور الكناري البرتغالية. وفي الليلة الظلماء ظهر البدر.. هكذا كان لسان حال الفرنسيين وهم يتابعون داهيتهم «زيدان» وهو يصنع النصر بأقدام «هنري» الذي اطلق رصاصة الرحمة على طول السامبا البرازيلية التي لم تشف بعد من انفلونزا الديوك.

في ربع النهائي: لا الانجليز اقنعوا ولا الارجنتينيون تأهلوا ولا البرازيليون امتعوا... وحدهم الألمان والإيطاليون والبرتغاليون والفرنسيون سيطروا وتألقوا وفاجأوا. لتبقى تساؤلات كثيرة ترهق أذهان عشاق الكرة: هل تتابع ايطاليا رحلةالظفر؟ وهل يبقى الحظ صديق للألمان؟ وهل يسجل زيدان مرة أخرى؟ وهل.. وهل.. لتتجمد كل التساؤلات حتى مساء الأحد القادم عندما يحتضن ستاد برلين الأولمبي البطل الأوروبي المتوج بلقب مونديال 2006.

فسحة

أطـــوار

لـــن أنجح في البـــكاء. ارتعش واضرب رأســـي بالجدار، رأســـي الذي يعرف الاخطـــاء كلها. انها حالتـــي العظيمة مع ذلك، أعنـــي الحياة دون دموع. من يريد ان يغير العالم؟ يكفيني ان ادمر هذه اللغة، أنسف انسجام الحروف، لكي أثأر لاطوار. هل انت هنا يا صديقتي الصغيرة؟

وأخـــرى

بيضة ديك

احتفى اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين في صنعاء بمجموعة قصصية يتيمة للقاص خالد الرويشـــان. أقـــام نـــدوة ثقافية ناقـــدة بترحيب مرتفـــع بالعمل الواحـــد الوحيد للرويشـــان الذي فـــي ذات الوقت يتقلد منصب وزير الثقافة في البلد الذي نعيش فيه. حالة احتفـــاء بمجموعة قصصيـــة يتيمة لصاحبها هـــو عمل فريد بامتياز وغير مســـبوق حتى في عهد وزارة الثقافة المصرية الممتد لما يزيد على العشـــرين عاماً ويتسيدها وزير فنان هو فاروق حسني. اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين يسجل هنا سبقه وتميزه في الاحتفاء بالاعمال النادرة والمتميزة والوحيدة كبيضة ديك. احتفاء بعمل يبدو لاحقاً أنه ســـيتم عقد ندوات أدبية موسعة للتباحث بشأنه، لا يستبعد هنا ان تتم دعـــوة نقاد وادبـــاء من كافة الـــدول العربية للادلاء بدلوهم في المجموعة القصصية الوحيدة للسيد وزير الثقافة الذي ربما لا يعلم بشأن ما يجري لما كتبه من زمان وقد صـــار علماً أدبياً تعقد لأجله ورش العمل والندوات الثقافية.

نتســـاءل هنا فقط: ماذا لو أصـــدر الوزير خالد الرويشان مجموعة قصصية ثانية؟

يبدو ان الاتحاد ســـيبدو عاجـــزاً امام ابتكار أية طريقة جديدة للاهتمام بها وقد استنفد كل ما لديه.

■ المحرر

واجهة

سيدي وحبيبي

«... حين أفكر فيه ويحضرني وجهه الاسمر الجميل اشعر بسعادة غامرة، أشعر بالعرفان الكبير لأن الله وضعه على طريقي في اللحظة التي كنت فيها يائساً، يائســـاً من الحياة والبشـــر. هذا الرجل اشتراني، اقول في نفســـي وأنا اتذكر أمـــي التي، حين كان يشـــتد عليها المـــرض، كانت تنظر إلـــى أبي وإلى مـــن كان حاضراً من الجيران لاعانتـــه في حملها إلى الســـيارة التي تســـتقلها إلى المستشـــفى، أمي التي كانت تقول بعين كســـيرة: دخيل الله اشـــتروني ياجماعة.. اشـــتريني يا ابو وديع..». من رواية رابعة جديدة للكاتبة اللبنانية هدى بركات، اســـمتها «ســـيدي وحبيبي» جاءت بعد روايات: «حجر الضحك»، و«أهل الهـــوى»، و«حارث المياه». الروايـــة صدرت عن دار النهار، وجاءت في 191 صفحة من القطع المتوسط.

غرفة مثالية لرجل مريض

رواية للكاتبة اليابانيـــة «يوكو أوغاوا» صـــدرت بترجمة بســـام حجـــار عن دار الآداب اللبنانية. فـــي «غرفة مثالية لرجل مريض» امرأة شـــابة يبلغهـــا أن أخاها مريض، وأنه ســـيقضي الشهور الأخيرة من حياته طريح الفراش في المستشـــفى. تأتي لزيارتـــه يوماً بعد يوم. ويوماً بعد يوم تزداد علاقتهما حميمية حتـــى تغدو مركز وجودهمـــا. وفي كنف الغرفة البيضاء ينقضـــي الوقت على ايقاع الفصول.

د. جون لامبير لـ«النداء»:

لا ندري أينٍ تقع دار المخطوطات في هيكلية وزارة الثقافة ولا أرى مبرراً للخوف من اشتغالنا على المصاحف

يفعل كثيرون خلطاً، حال الحديث عن «مركز ثقافي فرنسي» بينه وبين «المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية». حيث الأول مجرد مركز وحسب لتقديم دروس في اللغة الفرنسية وكذا تنظيم بعض الانشطة الثقافية الخفيفة. فيما الثاني مركز أكاديمي متخصص عامل بفعالية لافتة على الدراسات الاجتماعية والأثرية وكذا عقد الندوات العلمية المتقدمة في مجالات الدراسة الانسانية على اختلافها وتنوعها. كمايعمل ايضاً وبكثافة على إصدار وتحقيق الكتب والمخطوطات التي تدخل في دائرة اهتمام ذلك المجال. ولطبيعة النشاط الذي يقوم به المركز الثقافي الفرنسي الموسوم بيوميته يبدو قبلة للاهتمام الاعلامي به ولذا يبدو، شكلياً، في درجة متقدمة على المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية. هذا الاخير ولطبيعة ما يقوم به، وهو من ذلك النوع الذي يعتمل في البطيء من الوقت ولذا يبدو كأن لا شيء يحدث في دائرته.

وبهدف فعل تسليط ضوء بسيط على ذلك الذي يتم انجازه بداخل المعهد الفرنسي للدراسات التقت «النداء» بجون لامبير، المدير، الذي جاء خلفاً للمستشرق البارز فرانسوا بورغا الذي غادرنا بعد خمسة اعوام قضاها بداخل ذاك المركز.

وجون لامبير معروف في الوسط الثقافي اليمني منذ سنوات طويلة امتدت خلال اشتغاله باحثاً في مجال فن الغناء الصنعاني وعازفاً له. كان نتاج تلك السنوات البحثية إنجازه لرسالة دكتوراه خرجت لنا مترجمة في كتاب ذاع صيته حمل عنوان «طب النفوس» وصدر عن الهيئة العامة للكتاب منذ عدة أعوام.

جمـال جبـران
jimy34@hotmail.com

قـرأت وأقـرأ

تفكيك الخوف السياسي

■ عمر كوش

لا يأتـي الخـوف من فراغ. بل هناك مشكلة ما، في مكان ما، تجعلنا نخاف. ولا شك في أن الخوف السياسي سببه الاستبداد والطغيان، وينشأ نتيجة مشاكل بنيوية داخل الدولة ونظام الحكم قبل كل شيء. وحل مشكلة هذا الخوف لا تتم إلا عبر حل اسبابه، عبر العمل للوصول إلى مجتمع ديمقراطي، لا يكون فيه الخوف اساس اي نقاش سياسي، ولا يكون كذلك أساس أي نقاش ديني أو أخلاقي، وأن تكون الديمقراطية والحرية هما أساس أي نقاش، وأن تكون المساواة والعدل اساس التعامل مع الأفراد والجماعات، وأن لا تتم معالجة أي مشكلة وكأنها مواجهة بين طرفين تحولها إلى سباق بين منتصر ومنهزم.

في كتابه «مقالة في العبودية المختارة»(ترجمة مصطفى صفوان، منشورات الجمل، 2005) يفكك «إتين لابويسيه» العلاقة الجدلية ما بين الاستبداد والعبودية، ويحتفظ براهنية منقطعة النظير بالرغم من انقضاء ما يقارب خمسة قرون على زمن كتابته، لكنها راهنية عربية على وجه الخصوص. وكان النص كتب كي يحلل -معرفياً- تركيبة انظمتنا السياسية الراهنة وظاهرة الخوف السياسي في معظم بلداننا العربية.

ويعتبر النص مثالاً على النصوص المفتوحة على الزمان والمكان، وبما يجعله طازجاً حتى في أيامنا هذه. والسبب في ذلك هو استناده إلى منهجية تحليل نقدي تطاول بنية الاستبداد وعلاقاته البيئية، عبر الحفر في طبقات معرفية متعددة، والغوص عميقاً في طبقات اللا وعي الجمعي بغية الوصول إلى تحليل طبيعة الخوف والخنوع، والعلاقة ما بين الاستبداد والعبودية.

وينظر لابويسيه إلى الجدل حول ما إذا كانت الحرية حقاً طبيعياً أم لا، بوصفه تحصيلاً للحاصل ما دمنا لا نسترق كائناً دون أن نلحق الأذى به، وما دام الغبن أكره الاشياء إلى الطبيعة التي هي مستودع العقل. إذا يبقى أن الحرية شيء طبيعي، ويبقى بهذا عينه أننا لا نولد احراراً وحسب، بل نحن أيضاً مفطورون على محبة الذود عن الحرية. لذلك طالما بقي بالإنسان أثر من الإنسان فهو يقيناً لا ينساق إلى العبودية إلا بواسطة أحد سبيلين: إما مكرهاً وإما مخدوعاً.

تحليل لابويسيه للعبودية يستند إلى مسألتي: الإكراه والخديعة. والتاريخ الإنساني حافل بالأمثلة، إذ كثيرة هي الشعوب التي استمرأت عبوديتها ماضياً وحاضراً، ووصل الخوف فيها إلى درجة الاستلاب، وفقدت ليس فقط حريتها، بل القدرة على الاستيقاظ لاستردادها، حتى ليهيأ لمن يراها أنها لم تخسر حريتها بل كسبت عبوديتها. ويمكن ان ننهل من الواقع العربي المعاصر أمثلة عديدة على ذلك، حيث تعددت صور الخنوع والعبودية للطغاة، الذين تعددت أوصافهم وثقلت ألقابهم من «القائد الملهم» و«القائد الضرورة» و«القائد الخالد» و«الأب القائد»...!

■ نقلاً عن «السفير»

في هذا السياق سألنا لامبير عن الفارق الذي طرأ على حياته في اليمن بعد أن صار مديراً للمركز الفرنسي للدراسات. فقال: «عشت في اليمن ومع اليمن كباحث أكثر من عشرين سنة وسواء كنت هنا أم في باريس كنت دائماً مع اليمن إما في الكتب وإما في الكتابة عنها والانشغال بغنائها وموسيقاها. بالنسبة لحياتي السابقة كباحث كانت حياة ممتعة لأن الباحث يمتلك حريته كاملة؛ في تنظيم أوقاته وفي اختيار أبحاثه. هذه الحرية هي كنز وفرصة كبيرين حيث حياة الباحث تتمركز في قريته وماحولها. لكن الآن وبحكم منصبي هذا أقول بان حياة الادارة مختلفة تماماً، حيث أعمل في خدمة الناس.

العمل الاداري يختلف عن فعل الباحث بما أني لم أعد متمتعاً بذات الحرية السابقة فعامل الوقت صار يحكمني. صرت ملتزماً بدوام محدد ومرتبط بواجب تقسيم المهام وتوزيعها وفي ذات الوقت أصبحت في خدمة باحثين مازالوا يتمتعون بنفس الحرية التي كنت اتمتع بها عندما كنت باحثاً مثلهم.

وعلى الصعيد الشخصي لي رصيد كبير في معرفة الناس هنا. ولكوني الآن قد صرت مسؤولاً فأجد صعوبة كبيرة في أن أربي صداقاتي كما كانت من قبل. في السابق كانت لي جلسات طويلة مع الاصدقاء في المقايل الخاصة والعامة، الآن اصبحت «أخزن» بشكل قليل ولم أعد استطع تلبية كل الدعوات الكثيرة التي تصلني من الاصدقاء الذين لم اعد ازورهم كثيراً ومنذ زمن طويل. واعتذر لهم هنا».

■ ولكن كيف تنظـر للمركز الآن بعد أن اصبحت مديراً له؟ وكيف كانت نظرتك له في السابق؟

– تختلـف النظـرة كليـة. ممكن ان تجـد البعض ينتقد المركز لأنهم لا يرون كل الشـروط والضغوط والالتزامات المتوجبة لإدارة مركز علمي وايضاً بما يمثله من واجهة ديبلوماسية. ليس الجانب العلمي البحت فقط، ولكن الحوار العلمي بين فرنسا واليمن بشـكل عـام. هناك اعتبارات سياسـية ولو انها في الأخير تصب في الجانب العلمي.

■ نعلـم الخطـر الكبير الذي يتهـدد المخطوطات اليمنيـة من إهمـال وتهريب.. مـاذا تعملون في هذا الجانب؟

– اهتمامنا في المركز بالمخطوطات اهتمام قديم. يوجد بين زملائنا في المركز باحثون متميزون في تحقيق المخطوطات، الباحث محمد عبدالرحيم جازم انتـهى واصـدر تحقيق «نور المعارف» ولدينا زملاء فرنسيون ينصب اهتمامهم على تاريخ اليمن والمخطوطات كما لدينا مشروع جميل في زبيد لفهرسة المخطوطات في المكتبات الخاصة.

■ ألا ترون صعوبة أمر كهذا؟

– هـو خلاصة أربع سـنوات من الشغل وبمهنجية جديدة.

■ أحدثك عن الصعوبات؟

– لابد مـن صعوبات تواجه أي عمل، خصوصاً في اليمن ولكننا نستطيع تفهم هذه الظروف التي أدت لهذا وبما يضطرنا للعمل وفق آلية تتوافق مع هذه الظروف ولا تندمج معها. ما يهمنا هو أن ننجز أعمالنا.

■ ومـاذا عن المنهجية التـي كنت بصدد الحديث عنها؟

– قلت لك ان هذا خلاصة شغل اربع سنوات اعتمد على منهجية جديدة اهتمت بالوصف الدقيق لكل جوانب المخطوطة، بمعنى الاهتمام الخاص باسم الناسخ عن طريق تحقيق العلامة المائية الموجودة في الورقة التي كتبت عليها المخطوطة.

هذا الاصدار بدأناه بمجلد، ويليه مجلدان، بدعم من صندوق التنمية الاجتماعية وهذه المجلدات تخص مخطوطات المكتبة الخاصة للحضرمي، وبعد ذلك ستذهب إلى مكتبة الاشاعرة،وهي مكتبة جماعية اسسها الحضرمي نفسه.

ومما يلزم قوله هنا انه تم خلال هذا المشروع تدريب مجموعة من أربعة أشخاص في مجال المخطوطات، وكل شخص متخصص في مجال بعينه.

■ هل هناك سبل لتطوير هذا المشروع؟

– بالتأكيد عندما زار المستشار «شرودر» في فبراير قبل الماضي دار المخطوطات أعجب كثيراً بها ورأى أنها بحاجة ملحة للدعم فقدم لها مبلغاً مالياً بغرض تطوير سبل الحفاظ على المخطوطات، لا أنسى التذكير بأن الالمان لهم خبرة طويلة في مجال المخطوطات، لقد درسوا المصاحف القرآنية منذ الثمانينيات وقاموا بترميم بعضها في الجامع الكبير وبذلك فلديهم خلفية كبيرة عنها.

■ أين الجانب اليمني هنا؟

– لو تركتني أكمل لقلت لك ان الادارة العامة للمخطوطات هي طرف فيه، لكن هذه الادارة ليست واضحة تماماً في هيكلية وزارة الثقافة عندكم، فلا ندري هل تتبع الوزير مباشرة ام هل تتبع الهيئة العامة للآثار!

■ ما الصعوبات المترتبة على هذا؟

– هناك صعوبات طبعاً تترتب على هذا الغموض الذي يؤدي إلى صعوبة في مسألة توزيع المهام والمسؤوليات. لقد قدمنا هذا المشروع إلى وزارة الثقافة منذ سبتمبر الماضي وحتى الآن لم نتوصل إلى نتيجة حاسمة وهذا بالتأكيد يمثل خطورة على قيام المشروع الذي يرتبط بالسنة المالية لدينا، التي توشك على الانتهاء ولم نفعل شيئاً وميزانية المشروع في حال تجميد. هذا المبلغ المرصود كان مرتبطاً بميزانية 2005 ولابد له من موافقة حكومية كي نحصل على تمديد له.

■ لكن هل يعقل ان تكون زيارة شرودر هي منطلق

عروض سينمائية في المصري

تتواصل خلال شهر يوليو الجاري العروض السينمائية في قاعة المركز الثقافي المصري بصنعاء أيام السبت والاثنين والاربعاء. في برنامج هذا الشهر تعرض أفلام «ناصر 56» لاحمد زكي وفردوس عبدالحميد، و«في بيتنا رجل» لعمر الشريف ورشدي أباظة، و«الناصر صلاح الدين» لاحمد مظهر ونادية لطفي، و«الارصد» لعزت العلايلي ومحمود المليجي، و«رد قلبي» لشكري سرحان ومريم فخر الدين، و«الصعود إلى إيلات» لمحمود ياسين ومديحة كامل. تبدأ العروض في تمام الساعة السابعة والنصف.

الفنان نصر الاسودي في البيت الالماني

يفتتح مساء اليوم في البيت الالماني بصنعاء المعرض الشخصي للفنان نصر الاسودي وذلك في اطار الفعاليات الثقافية للبيت لشهري يوليو وأغسطس والذي يضم ايضاً معرضاً لاندغيا هوبز «نحن وانتم» والذي سيفتتح يوم الاربعاء القادم. ويوم الاحد 23 يوليو سيتم عرض فيلم «الأخ كغيم».

السرد العربي المعاصر في «الرافد»

ضمن ملفاتها الشهرية المتخصصة نشرت مجلة «الرافد» الثقافية في عددها الجديد ملفاً عن السرد العربي المعاصر. حيث كتب عبدالحكيم سليمان المالكي عن «علم جمال الشكل في السرد العربي المعاصر»، وكتبت سناء كامل شعلان عن «البنية السحرية في السرد العربي المعاصر»، ومهدي صلاح علي عن «أسماء دالة في الرواية الاحدث عربياً»، وطاهر البربري عن «سطوة السرد كعنصر بنائي». أما فاطمة السويدي فكتبت عن «تقنيات السرد في القصة القصيرة».

فرع أدباء إب يتضامن مع البتول

اصدر اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين – فرع محافظة إب– بياناً تضامنياً مع الكاتب عبدالفتاح البتول، بسبب حملة مغرضة حاقدة من قبل بعض الكتاب المغرضين، حد البيان، الذين توهموا أن بإمكانهم النيل من هامته الرفيعة. وأكد البيان استنكاره لهذه الحملة، ودعا إلى توقفها احتراماً للعقل.

● لامبير

■ نتعاون مع الألمان في مشروع لتطوير سبل حماية المخطوطات اليمنية

■ مكتبة بالجامع الكبير مغلقة منذ أربع سنوات بسبب وفاة مديرها..!

● إحدى المخطوطات

اهتمامكم بالمخطوطات؟

– لقد حدثتك عن اهتمامنا الخاص بالمخطوطات.

■ أسألك فيما يخص سبل تطوير الحفاظ على المخطوطات.

– آه.. في هذا الجانب يعتبر مشروعنا هذا امتداداً لمشروع اليونسكو فيما يخص المخطوطات. لقد تعاونا معهم. المشروع الفرنسي– الالماني هو بمثابة امتداد لمشروع اليونسكو، الذين اختاروا «السوفت وير» في عملية الحصر، وهو برنامج خاص للقيام بقاعدة بيانات لحصر المخطوطات. نحن قمنا بمشروع خاص بتصوير رقمي متخصص لبعض المخطوطات المهمة وذلك بغرض تحقيقها ونشرها.

■ هل ترون جدوى من العمل في بيئة لا تحترم قيمة المخطوطة وتتعامل معها بهذه الطريقة التي تلمسونها؟

– صحيح، لابد من عمل توعية وتنبيه السلطات اليمنية لأهمية هذه المخطوطات. هناك حاجة ماسة للتوعية في هذا الجانب. هناك مخطوطات تعد بالألوف في المكتبات العامة والخاصة لا يوجد اهتمام بها، لا من جانب الدولة ولا من جانب القطاع الخاص. لابد ان يكون هناك توعية باهمية هذا الموروث لدراسته والحفاظ عليه.

■ كيف، برأيك، تتم هذه العملية؟

– ماذا تقصد بالضبط؟

■ عملية التوعية؟

– آه.. فهمتك.. لو قمنا باختيار خمسين مخطوطة مهمة موجودة بدار المخطوطات وعملنا لها معرضاً وننشر منها عشر مخطوطات مثلاً ونقوم بعرضها بعد ذلك للجمهور، نعرض لهم طريقة حفظ المخطوطة وطريقة الترميم: لماذا هذه المادة هشة وماذا يجب عمله للحفاظ عليها، وهكذا. وفي نفس الوقت نسمح لهم برؤية ما تحتويه من مضامين من دين وعلوم وفنون، والعلوم التي اجاد فيها اليمنيون منذ آلاف السنين. حرام فعلاً ان تضيع مثل هذه المخطوطات التي هي بمثابة عامل افتخار وطني.

■ أين وصلتم الآن مع الجانب الحكومي؟

– «لسه» بنتفاوض مع وزارة الثقافة للوصول إلى صيغة مرضية لكافة الاطراف.

■ «بنتفاوض».. تقولها بديبلوماسية..!!

– «يقاطع».. شوف ياعزيزي.. أرى ان هناك مبالغة كبيرة فيما يخص اشتغالنا بالمصاحف. قالوا إن هناك علماء خايفين من كوننا أجانب، لو كانوا خايفين فعلاً كانوا اهتموا اكثر بها.

■ ماذا تقصد بـ«اهتموا اكثر»؟

– سأوضح لك قصدي. في المسجد الكبير توجد المكتبة الشرقية وهي تابعة للاوقاف منذ عهد الامام احمد والامام يحيى وهي مكتبة في غاية الاهمية وظروفها معقولة من حيث الاهتمام بها. دار المخطوطات وهي خارج المسجد لكن تقع إلى جواره. اما المكتبة الغربية وهي مغلقة منذ اربع سنوات بعد ان توفي مديرها وهي تتبع وزارة الثقافة. وهذه مشكلة كبيرة (يقصد وضع المكتبة الحالي) فلا حماية جيدة لها ولا اهتمام بأحوالها وما آلت إليه، الفئران تمرح بداخلها والعتة لاتجد صعوبة في تمددها في المكان، ولا أحد يمنع تسرب المياه إليها. إنها قيمة كبيرة. يشعر الواحد فعلاً أن دار المخطوطات ليس لها في وزارة الثقافة أية صلاحيات. ينبغي فعلاً أن يتم الاهتمام بها اكثر من حيث استقلاليتها.

■ ماذا عن جديد تم في مجال التحقيق، أقصد من حيث الاصدار؟

– نحن نعمل في تحضير مخطوطة من العهد الرسولي وفيها اول خريطة لليمن رسمت على يد يمنيين، يحققها الباحث محمد عبدالرحيم جازم.

■ واصدارات أخرى؟

– اصدرنا كاتلوج لآثار الجوف الموجودة في المتحف، وهو للباحثين منير عربس والدكتور ريمي شيت كات.

300 قطعة أتت من الجوف إلى المتحف الوطني من بينها فخار وحجر منقوش لاعمدة معبد قديم مع نقش جميل حيواني وانساني ونباتي وغيره. هناك احجار مجسمة لأشخاص وقائمة على القبورة مجسمة للمتوفين. هذا بالتعاون مع صندوق التنمية الاجتماعية واليونسكو. وهناك كتاب ترجمة من الفرنسية إلى العربية لأول رحلة فرنسية إلى العربية السعيدة في 1711م لجان دي الاروك ترجمة منير عربش بالتعاون مع وزارة الثقافة. وايضاً كتاب عن الشعر الشعبي المغنى في تهامة لعبدالله خادم العمري استمر عمله فيه اربع سنوات..

■ أليست فترة طويلة؟!

– هذا طبيعي لكتاب من هذا النوع والحجم مع فهرست للهجة التهامية ويوجد فيها دراسة حول نمط الاشعار ومعلومات موسيقية وانثروبولوجية عن الحج والاعراس والمساجلات الشعرية. هو كتاب غير مسبوق وتعاونت شخصياً مع العمري في تحقيق النصوص في شغل مشترك. كتبت مقدمة بالفرنسية تسمح للقارئ ان يدخل في هذا العالم العجيب.

■ وماذا عن إمكانية نقله بالكامل إلى اللغة الفرنسية؟

– هذا ممكن مستقبلاً وخاصة من قبل باحثين بما أنه يحتوي على فهارس مساعدة للغويين.

■ سمعت في حديث خاص عن «قانون السبعين».. ماذا عنه؟

– آه.. هذا مهم.. هي وثيقة للعرف القبلي تدعى «قانون السبعين» وهي وثيقة قبلية للاعراف القبلية القديمة وكانت تستعمل قديماً في المناطق الشمالية الشرقية بالذات على يد العالم الكبير «بول درسن» البريطاني.

وهناك ايضاً، فما يخص اصداراتنا القادمة قريباً، كتاب جميل للصور المنحوتة في الحجر لما قبل التاريخ مع رسومات حيوانية غالباً كالجمال والبقر والخيل مركز على منطقة صعدة، وهي، في الاصل، اطروحة دكتوراه للباحثة مديحة رشاد مع مشاركة علماء فرنسيين.

■ نأتي الآن إلى جانب مؤلم: قضية الآثار؟

– سأحدثك أولاً فيما يخصنا. توجد عدة بعثات فرنسية تعمل في الآثار يدعمها المركز، وهناك بعثة تعمل في وادي حضرموت وفي موقع مكيتون، وبعثة تعمل في ما قبل التاريخ بدأت تعمل في تهامة ومازلنا (أقوياء) في دراسة النصوص وكتابة التاريخ من خلال النقوش عبر الباحث منير عربش. ولدينا بعثتان في الفترة الاسلامية، في ميناء شارق في حضرموت التي كانت تعتبر ميناءً تجارياً في القرن العاشر والحادي عشر، وبعثة في منجم الرمتراض قديماً وفي بلدة جبلي حديثاً في منطقة نهم وهذا المنجم يشتغل قبل الاسلام وبعد بروز الاسلام تقريباً في 300 سنة في القرون الوسطى. إلى جانب مشروع اليونسكو الذي نشر في الحفاظ على آثار الجوف وخاصة معبد السوداء. ونحن مشاركون فيه.

■ حدثنا عن الصعوبات؟

– هناك مشكلة في المناطق الشرقية النائية حيث يوجد وللأسف نهب وتجارة تهريب للآثار. هناك صعوبات للمشروع وصعوبات في الوصول للموقع والحفاظ عليه بسبب المشاكل بين القبائل وعدم بسط السلطة الوطنية على هذه المناطق.

■ وماذ تعملون بهذا الخصوص؟

– هذه مشكلة دولية وليست يمنية. تجارة تهريب الآثار، التجارة غير الشرعية. يوجد في الغرب سوق كبيرة لتجارة الآثار وطلب كبير يغري المهربين ويغري الناس كي ينهبوا الاثار، في بعض المناطق الفقيرة يفضلون منحها للمهربين بدلاً من تسليمها للمتاحف، هي مورد رزقهم الوحيد.

وهذا يتم عبر عصابات تهريب منظمة. نحن في فرنسا نقع ضمن الدول التي وقّعت على قوانين اليونسكو ضد التهريب ولكن للأسف ليست كل البلدان الاوروبية موقعة على تلك القوانين. على سبيل المثال وصلت إلى فرنسا بعض القطع اليمنية رفضنا شراءها ولكن دول اخرى قبلت ذلك.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 9 جماد الثاني 1427هـ الموافق 5 يوليو 2006 العدد (62) Wed. 9/6/1427 - 5 July 2006 No. (62)

الآن..

يمكنكم متابعة الندى عبر الانترنت

www.alnedaa.net

وطـن القهـر

محمـد الغبـاري

malghbari@yahoo.com

بالأمس قُتل الصديق والمخرج المبدع عابد العسـيلي ولـم يتجـاوز الثامنة والعشـرين من عمـره، كمـا ان طفله الوحيد لم يبلغ عامه الأول.

بالطبع القتلـة مازالوا طلقاء ومراكز النفوذ تسـتطيع ان تمنع يد الانصاف مـن ان تطالهم، ومثلما وجد قتلة محمد الحامـدي من يأويهم فإن هناك امتداداً لهذه القوى في كل مكان..

كان عابد في قريته في مديرية الحيمة، حيث احتفـل بختان ابنه عندما امطرت جسده الطاهر رصاصات غادرة مساء الجمعة وظل ينزف دماً في المكان نفسه حتى فـارق الحياة وجثته ما زالت الآن في ثلاجة مستشفى متنة.

صاحب الوجه الجميل والابتسـامة السـاحرة الذي ظل طوال سنوات عمله في المجال الصحفـي يمقت الانتماءات الجهويـة والحروب القبليـة ويتمنى لو يحول هذا البلد إلى واحة من الاستقرار والأمـان. قتل دون ان يكـون طرفاً في خلاف حول مشروع للمياه في قريته...

في المناطـق المحيطة بالعاصمة وتلك التي سـيجها الحكم بالنزعـة القبلية المتخلفة لا يسـتغرب النـاس ان يقتل شخص أو عشرة لأن هذه حوادث يومية إن لـم تكـن روتين حياة. وقد يأسـف البعض أن قريبـاً له مات: «لاقضى ولا سلف».

الاسبوع الماضي وكالعادة كان عابد يمازحني بالاتفاق التاريخي الذي وقعه اعيان منطقته وحكومة ثورة سبتمبر من اجل الاعتراف بهـذه الحكومة وتركهم مسـاندة الأئمة. وقال سـأبحث لك عن صـورة للوثيقة التي تنـص على أن لا تقوم الحكومة بعمل مدرسة او طريق او مركز أمني او أي مشروع من المشاريع الخدمية.. وختم حديثه بابتسامة كانت دائماً تعلو شفتيه: «وقد كانت الحكومات المتعاقبة وفيه بالإلتزام فلم تفعل شـيئاً للمنطقة حتى الآن».

تصـوروا أي وطن هـذا الذي يدفع ابناؤه ثمناً باهضاً لخدمة قيم اجتماعية عفنه تحصد كل جميل!؟

أي ذنـب ارتكبـه عابد وغيـره من الشباب الذين تفتحت اعينهم على عالم معبأ بالقيم الانسـانية والعلم وتقديس الحياة..؟ ترى هل تسـتحق القبيلة كل هذا الفداء وأي مشـروع ننتظر انجازه من حكم صنع بمهارة تزاوجاً فريداً بين القبيلة والدولة وما زال يحميها؟!

أي رسـالة يمكنني اليوم ان ارسلها لصغير هـذا الصديق الجميـل وابوه وامه واخوانه وزوجته؟ هؤلاء المذبوحون بغياب طائر النورس الذي كان يحلق في شواطئهم عند منتصف كل شهر.

كنت قد عرفته بدايـة العام 2000م حين كنت أعمل في مجلة «القسـطاس» القانونيـة وقد توطـدت علاقتي به بعد ذلك أكثر فأكثـر وترافقنا في أكثر من صحيفة، كان خجولاً، بشوشـاً شفافاً، يقتنـي من القيم اثمنها ومن الشـهامة والاخلاص ما لا تجده لدى الكثيرين.

أراد ان يختـط سـطراً جميـلاً في واقعـه الاجتماعـي المثقـل بالجـراح والجهل والصـراع، إلا أن قوى الغدر كانت اسرع.

عابد لـك حبي وكل ألمـي وحزني.. وللقتلـة عدالـة السـماء التـي تكفلت بإنصاف المظلومين في وطن القهر..

مناشـدة

طـه الجنـد

كل مواطن يناشد نفسه
كل واحد حر يا إخواني
حرّ في مناشدة من يراه
أو تراه زوجته
يناشد العمود الواقف
أو متحصل الفواتير
المقوّت سعيد البحري
أو صاحب الدجاج
نناشد عتيقة في صبلها
نناشد عبده حمود بإغلاق الحانوت
نناشد صالح بإكمال المشوار
نناشد الزنداني بتعجيز النصارى
نناشد مسدوس بإعلان الانفصال
نناشد الارياني بالصلاة على النبي
نناشد الحوثي بالضم
نناشد الراعي بالسربلة

نناشد الوكيل
نناشد الغريم
نناشد الزكام
نناشد البقش
نناشد الرصيد
نناشد العيال
نناشد البقع
ناشدوا وانشدوا:
بلدي يا بلد
عاش هذا السفور
وجدار التعب
الغياب المقيم اهتدى
والغرام اللذيذ استجد
بلدي يابلد
كم نحب القرى
والحقول التي لا تعد!

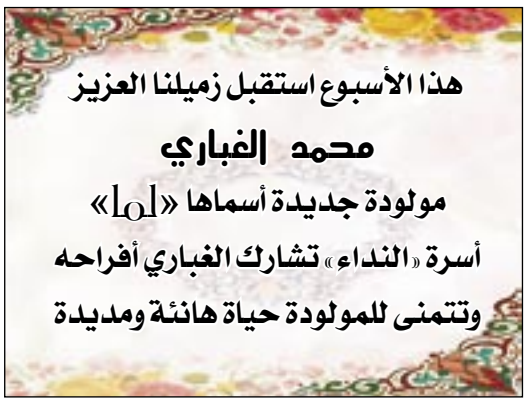

توضـيح

في العـدد الماضـي كنـا قـد نشـرنا خبـراً عـن إسـاءة معاملـة الصحفيـين خـلال مؤتمـر الاصلاحات والديمقراطية وحرية التعبير، وقلنا ان التوجيهات بإخراجهم من القائمة صدرت عن نائب مدير عام مراسم رئاسة الجمهورية.

وقـد اتصـل بالصحيفة الأخ نضـال الحيمي ورفـض ان يكـون قد اصـدر مثل هـذا التوجيه، وأوضح أنه اصـدر تعليمات بإخراج المصورين فقـط إلى حين دخول رئيـس الجمهورية حتى لا يتسببون في احداث شوشرة» في القاعة.

واكـد ان تعليماتـه لـم تكـن تسـتهدف الصحفيـين، وان الجهـة المنظمـة هـي المعنيـة بمنـح بطاقـات الدخول وتحديـد اماكن جلوس الصحفيين.

نقابة الصحفيين تطالب الداخلية القبض على قاتل العسيلي

فُجعت الاسرة الصحفية بخبر مقتل السكرتير الفنـي لصحيفة «النهـار» الزميل عابد العسـيلي، مسـاء السـبت الماضي، في مسقط رأسه قرية بلاد القبائل مديرية الحيمة محافظة صنعاء.

وفـي بيـان نعـي الزميـل العسـيلي، طالبـت نقابـة الصحفيين وزارة الداخلية بسـرعة التحرك والقبض على الجناة وتقديمهم للعدالة والكشـف عـن دوافـع الجريمـة النكراء.

الزميل العسيلي الذي عـرف مخرجاً مبدعـاً سـاهم فـي اصـدار العديـد من الصحـف المحليـة وأثر فيها بلمسـاته الفنيـة الرائعة قبل ان تختطفه يد الغدر وهـو لـم يتجـاوز الثامنة والعشـرين من العمر.

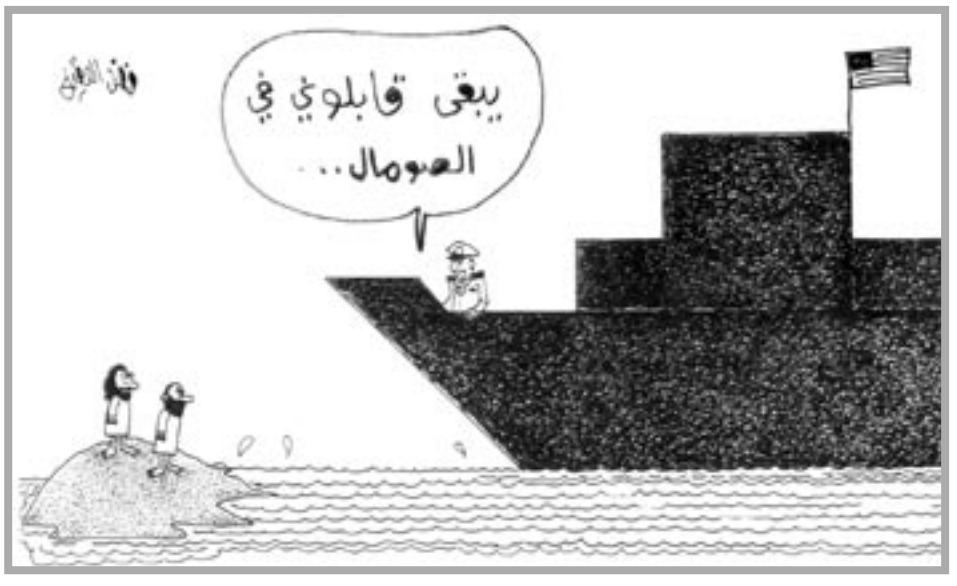

نافذة

منصـور هائـل

mansoorhael@yahoo.com

لوزير الداخلية.. الكهرباء

سـأتحدث هذا الاسبوع إلى وزير الداخلية لأني لست في مسـتوى الحديث عن «المنعطف» الخطير الذي يمر به «الوطن» ولاعتقادي بأن الالتهاء بقضية تفصيلية صغيرة سـيقيني شـر الانسـياق المعتاد وراء اغواء الانجراف مـع التيار العـام لهذه الأيام، وهو تيـار يمكن ان يغويك بالمزيـد من الكتابة التي تزيد من أكـداس الكآبة، والمزيد مـن التحويم والطفو على سـطح القضايا الكبرى، وعدم القبـول بالتنازل عن أقل مـن مناطحة رئيس الجمهورية، أو مطارحة الماراثون التنافسـي على الكرسي الرئاسي.

وحسـبي ان القارئ في غنى عن تكهناتي الخرافية بشأن سـيناريوهات اليمن القادم من بوابة قصر الحاكم القائم أو القادم على كف يوم غائم.

ولأني احسـب بـأن القارئ قد طفح مـن كتابة الطفو والسـباحة في المجردات والتعميمات لانها كتابة تنطوي على إعفـاء الذات مـن التجذر في الحضـور والحياة، وتصب في مجرى تعويم الفسـاد وتعويم المسؤولية عنه، فقد اقتنعت -كضحية إدراك متأخر مع الاسـف- باهمية مناوشـة الشـيطان الكامن في التفاصيل الصغيرة التي تشكل أساس وحجارة عمارة السياسة والرئاسة.

وإلى مهب التفاصيل سـوف اذهب لأسأل معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية اللواء الدكتور رشاد العليمي عمًّا إذا كان بإمكان «الجمهور» متابعة منافسات المونديال القادم لكأس كرة القدم في العالم بمنأى عن رهاب وإرهاب وعنف انقطاع تيار الكهرباء؟

ربما بدا السـؤال سخيفاً بسبب انسلاله أو تسلله من تحت ظلال «مونديال» المانيا، أو لأنه موجه لوزير الداخلية بدلاً من وزير الكهرباء!!

ربما كان الامر كذلك على من لا يدري كيف تدار الامور في البلاد، وعلى من يصر ان لا يدري بأن سؤال الجمرك -أي جمـرك، وفي حالات كثيرة- يطرح على طاولة رئيس الجمهورية وليس على مدير الجمارك!!

إنما.. ما علينا!

ما علينا غير سؤال وزير الداخلية بالاستناد إلى شكوى وزير الكهرباء -اسـتعرضتها «النداء» قبل اسـبوعين- عن العوائـق التي اعترضت تنفيذ مشـروع تغذية عجز الكهربـاء في صنعـاء وغيرها بـ(300ميجا) اسـعافياً، ومن اعمال القرصنـة والنهب والابتزاز والاختطاف التي طالـت ممتلكات وعمـال وقيادة الشـركة المنفذة لخطوط نقـل الكهرباء من المحطة الكهربائيـة الغازية بمأرب إلى صنعاء؟

ولأننا نعلم بأن الدكتور العليمي يولي عناية لما ينشـر ويلتفـت إليه بالتشـاور والتحـاور أو بالمتابعة من موقع مسـؤوليته و انسجاماً مع ثقافته ومؤهلاته، فقد كنا على قناعـة متفائلة بأنه لن يتعاطى مع هذا السـؤال بأي قدر من التسخيف والاسـتغباء، ولن يقول: ماذا أفعل؟ أو ما علاقتي بالكهرباء؟

ومعه ومن خلاله سوف نسـأل معالي رئيس الحكومة عبدالقادر باجمال عن القصد من إهدار وقت الحكومة في الدعوة للمسـتثمرين المحليين والعرب والاجانب بالمجيء للاسـتثمار بتكرار مسرف ومقرف ومسـتفز وهي -أي الحكومة- لا تستطيع حماية استثماراتها!

.. نعم اذا كانت الحكومة لا تستطيع حماية استثماراتها فما هي جدوا...ها؟

وثمة سـؤال تفصيلي صغير وتافـه: ترى هل تحتاج الحكومة لـ«شريك» متنفذ يساعدها على تنفيذ مشاريعها ويتحصل على نسـبة النصف، وإذا كان الامر كذلك فما الذي يمنع من ان تدار الامور بالوجه العاري ويكف القناع عن مراوغتنا وخداعنا ليسـمح لنا بأن نتسـاوق مع من يقول: أيَّن حكومة؟ أيَّن طلي؟ (بالصنعاني طبعاً).

صباح البؤس.. مساء النكد !!

حسـن عبدالـوارث

wareth26@hotmail.com

إذا توقف طموح المرء عن الخفقان، أو ذبلت وردة حلمه، أو انطفأت فيه جذوة الأمل، فقد مات المرء ذاته. وليس بالضرورة أن يكون الموت "بيولوجياً" دائماً..

وذات ليلة شـتائية كئيبة، قال فيلسـوف اغريقي -نسيتُ إسـمه ورقم موبايله- إن أفدح مآسي الحياة، أن يموت شيء داخل الإنسان، فيما لا يزال حياً!

لي صديق مُتجهِّم، لخمس وعشـرين سـاعة فـي اليوم.. البؤس كأسه، واليأس لباسهُ، والعبوس تاج رأسه. كلما أبديتُ في حضرته شـعوراً بالتفاؤل، أو ألقيتُ على مسـامعه كلاماً ملؤهُ الأمل؛ نظر إليَّ شـزراً وأردفها بعبارة تكسـف الشمس وتخسف القمر وتُحيل النجمة فحمة!

إذا أسمعتَهُ أغنية سعاد حسني: "الدنيا ربيع والجو بديع"؛ أسـمعكَ أغنية فريد الأطرش: " أنا عمرٌ بلا شـباب وحياةٌ بلا ربيع "!!

وإذا رددتَ لـه مُعلَّقة عمرو بن كلثـوم، ردَّها عليكَ بيتيمة الحُطيئة. وإذا قلت له: صبـاح الفل، ردَّ عليك قائلاً: عظمَ الله أجر الجميع!

ذات صبـاح مُشـمس، في أرقى شـوارع باريـس، راح صاحبي يكتب مقالة عن الانهيار الوشيك للمجتمع الغربي،لأن الرأسـمالية على وشـك أن تحفر قبرها بيديهـا، وان البؤس المطلق هو مصير المواطن الأوروبي!

بعد عشـرين سنة، ألاَّ بضِع شهور، لقيتُ صاحبي يشتري ربطـة قات رخيصـة – نوعاً وثمناً – من سـوق الصافية في صنعاء، ويرمي ما تلف من أوراقها على قارعة طريق في بغاية البؤس!

ولي زميل صديق اشـتهر في أوسـاط الزمـلاء الأصدقاء بأنـه " لا يعجبـه العجب ولا الصيام في رجـب". وبالرغم من أن الأسـتاذ الفذ إسـحاق نيوتن أثبت قديماً أن ألوان الطيف السـبعة إذا ما امتزجت، فان لوناً واحداً ينتج عن هذا المزيج، هـو اللون الأبيض؛ غير أن صاحبي يُقسـم بأغلظ الأيمان أن نيوتن علـى خطأ مبين، وأن اللون الناتج عـن هذا المزيج هو: الأسود!

وقد أطلق أحد الأصدقاء نكتةً " سـوداء " زعم فيها أن رب العالمين سـيُدخل صاحبنا هذا الجنة؛ غير انه – استغفر الله – سيرفضها، مُفضِّلاً عليها الجحيم!

وثمـة صديق مرعوب مـن كل ماله علاقـة بالأمن إلى حد الهوس.

وقد عرَّفتهُ يوماً إلى صديق آخر قائلاً: "فلان الفلاني.. عقيد في الأمن السياسي".. فلم يُرني بعدها وجهه لعدة أشهر!

وذات يـوم كنتُ أتحدث مع بعـض الزملاء – في وجوده- حول قضايا متصلة بالشأن الاقتصادي، وقال احد الزملاء ما مفاده أن " الأمن الغذائي" بات مشـكلة باعثة على القلق.. فإذا بصاحبنا ينتفض عن كرسيه صارخاً بغضب ساخط: ألا يكفي الأمن السياسي حتى تضيفوا إليه الأمن الغذائي؟!

إن عديـداً من الناس تنطبق على حالهم الطرفة السـاخرة التي تقول

"إن متهماً بجريمة قتل، حُكِمَ عليه بالبراءة.. فطلب استئناف الحكم"!!

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131